جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بعنوان

المجتمع المدني كآلية لتفعيل وتجسيد الحكم الراشد
«دراسة حالة: الجزائر»

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة والتنمية

من إعداد الطالب:
قاسم علي لحاج

إشراف الأستاذ:
* شيخاوي أحمد

لجنة المناقشة

الأستاذ شيخاوي أحمد	.مشرفاً ومقرراً
الأستاذ ميلود ولد صديق	رئيساً
الأستاذ موكيل عبد السلام	.عضواً مناقشاً

السنة الجامعية

1437/1436 هـ

2015/2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

« رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي* وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي »

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

« إِنْ أُرِيدُ إِلاّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

سورة هود

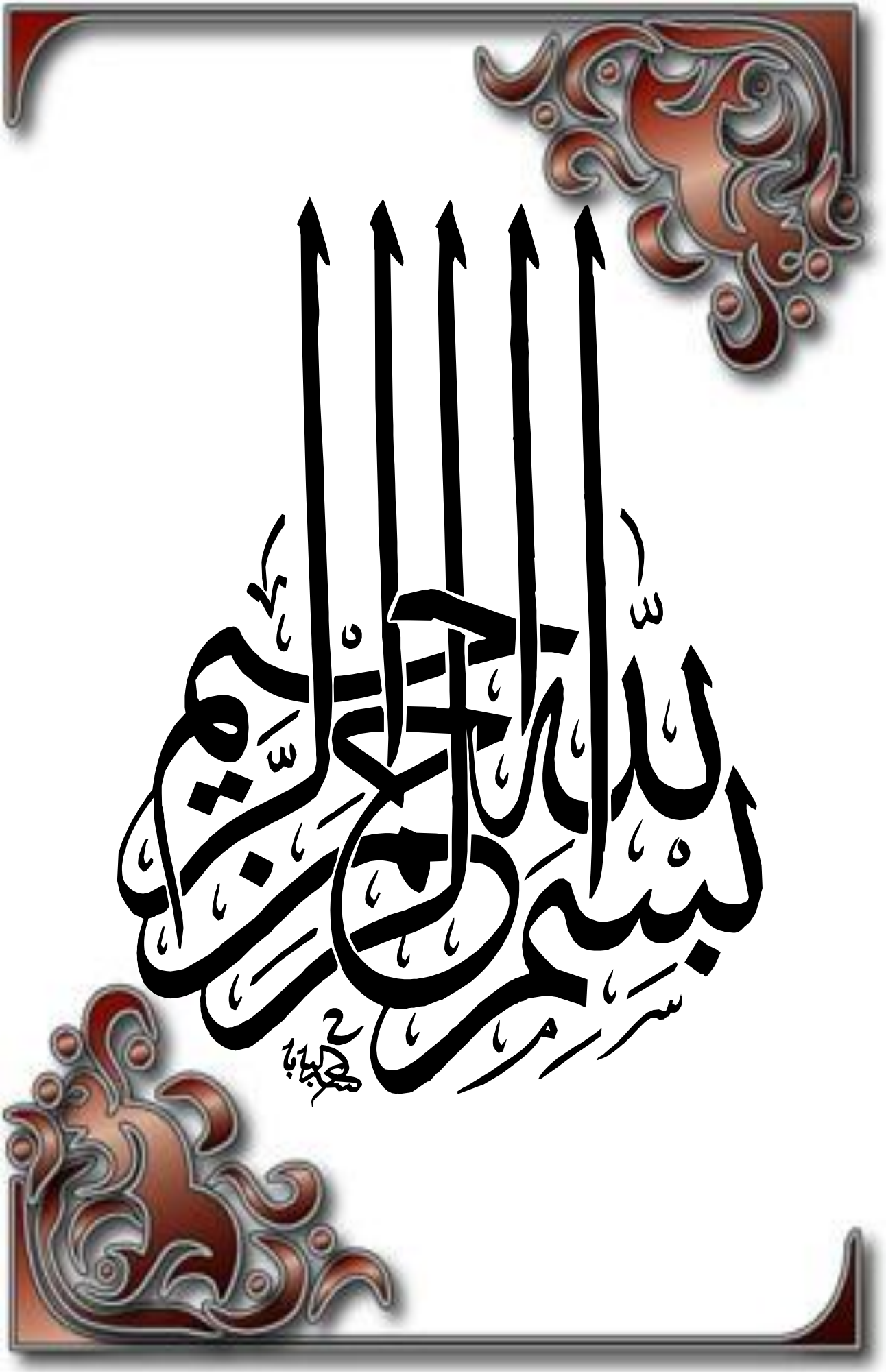
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- إلى أحق الناس بصحبتي والتي كانت دافعاً لي في هذه الحياة، أمي .. أمي ثم أمي شكراً لك.
- إلى روح أبي الزكية الطاهرة التي لطالما تمنيتها تشهد نجاحاتي...
- إلى سندي في هذه الدنيا الكبيرة، إلى الذي سعى إلى نجاحي أخي أحمد عبد العزيز
- إلى مشايخي كريديمي عبد القادر، بوعناني محمد، عبد القادر مرسلي
- إلى أخي الذي لم تلده أمي شباب محمد السلام
- إلى كل أفراد عائلتي الكريمة وأخص بالذكر بوعام فريال، زكرياء
- وإلى كل زملائي الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي
- إليك ... هدى...
- إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

علي لحاج

تشكرات

الحمد لله الذي منّ عليّ بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل المتواضع الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى.

أقول شكراً لأستاذي الكريم «شيخاوي أحمد» لقد كنت نعم الأستاذ ونعم المرشد ونعم المحفز ليس في هذا العمل فقط وإنما في مسيرتي الدراسية، أقول لك شكراً وأعلم أنها لا توافيك حقك، فجزاك الله خير جزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الذين أناروا لنا درب العلم وعلى رأسهم أساتذة العلوم السياسية لجامعة سعيدة الذين أفتخر لكوني تكونت على أيديهم.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد هنون نورالدين الذي ضحى بوقته لإتمام هذا العمل.

أقول شكراً لكل من ساندني معنوياً ومادياً وقدم لي النصح والإرشاد.

وإلى كل من علمني حرفاً أو شجعني بكلمة.

المقدمة

المقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة ولا زالت جدالا ثريا حول موضوع المجتمع المدني والعلاقات المرتبطة به، وأصبح الحديث عنه أمرا ضروريا لارتباطه بالمفاهيم الحديثة، كالحكم الرشيد، الدمقرطة، إصلاح الحكم ..... وغيرها، حيث بلورة هته المفاهيم الحديثة العلاقة فيما بينها، حتى أصبح من الصعب الفصل بينها، فلا يمكن الحديث عن الحكم الراشد، في ظل غياب المجتمع المدني، كما أنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية الشاملة في ظل غياب قيم الحكم الراشد، ويزداد الحديث عن الحكم الراشد والمجتمع المدني نتيجة التغيرات التي طرأت حديثا، بل وفرضت نفسها على الساحة، فأصبح الحديث عن تطور الدولة وتطور أدوارها، وتطور المجتمع كذلك، وأصبح الحديث عن مجتمع سياسي " يتعلق بالدولة والنخبة الحاكمة " ومجتمع مدني، مما أدى إلى جذب الاهتمام البحثي والأكاديمي بهذا الموضوع خاصة حول العلاقة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، كما لعبت الخطابات والنداءات دورا هاما ومحوريا لبلورة هته المفاهيم من خلال صهر المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة بطبيعة الحال تحت مفهوم الحكم الراشد، ولعل أبرز ما أدى إلى المناداة بهته المفاهيم هي جملة التغيرات التي شهدها العالم في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فانهيار القطبية الثنائية كان من أبرز المؤثرات الداعية لزحف الديمقراطية أكثر وتطورها من خلال توسيع دائرة مشاركة المواطن تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني، وأصبحت هته المشاركة أكثر تنظيما وتأطيرا، فتقوية المجتمع المدني من أبرز معالم ومؤشرات التحول الديمقراطي ،هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى انتهاج العديد من الدول لنظام السوق وإعطاءه مكانة رفيعة في الاقتصاد " الشراكة مع القطاع العام "، وإشراك المؤسسات الاقتصادية الخاصة في عملية التنمية، كلها عوامل وأخرى انعكست على العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص وأدت إلى الاهتمام العلمي والعملي بموضوع المجتمع المدني كآلية لتفعيل الحكم الراشد في الجزائر.

من هذا المنطلق أصبح للمجتمع المدني دورا بارزا ورائدا، خاصة في ظل التغيرات والإصلاحات في الجزائر " السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...."، على المستوى الوطني، وذلك من خلال إقرار التعددية السياسية وما صاحبته من انفتاح على مستوى الحريات في الجزائر " ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية..."، والتحول من النهج الاشتراكي "بعدما كان خيارا ومبدءاً لا رجعة عنه ..."، إلى نظام اقتصاد السوق من خلال إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق الوثبة السياسية والاقتصادية والنهوض بالمجتمع وبالتالي السعي لإرساء معالم الحكم الراشد .

. في هذا السياق قام الباحث بدراسة وتحليل دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد باعتباره إحدى آلياته، ومحاولة إسقاطه على الحالة الجزائرية، وذلك باعتباره موضوعا جديرا بالدراسة والاهتمام .

. أ . مبررات اختيار الموضوع :

كما هو معلوم لدى الجميع توجد أسباب موضوعية وأخرى ذاتية لاختيارنا لهذا الموضوع **فأما الموضوعية :**

. فيمكن إرجاعها إلى ظاهرة تأسيس الجمعيات والمنظمات في الجزائر وانتشارها الواسع خاصة في الآونة الأخيرة، ومحاولة دراسة تطورها التاريخي من جهة وواقعها الراهن في الجزائر من جهة أخرى وبالتالي الخروج بنتائج تبرز مواطن القوة والضعف، وإبراز دور المجتمع المدني كآلية لتحقيق الحكم الراشد من خلال دراسة واقع الحكم في الجزائر من جهة وأهم مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

أما الذاتية :

فتتلخص أساسا في الدافع الفضولي لمعرفة ما يطبخ في الساحة الوطنية ومعرفة أهم محطات الحكم في الجزائر، إضافة إلى الرغبة في تناول موضوعي المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر.

. ب . أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة كونها تسعى لدراسة موضوع أثار اهتماما واسعا ولقي صدىً علميا وأكاديمي كبير، مما يتطلب تحليله أكاديميا وعلميا، ضف إلى ذلك فإن دراسة هذا الموضوع تكشف المضمون العلمي والعملي لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر، واستفحال الخطابات السياسية المؤكدة على قيمة المجتمع المدني لتحقيق الحكم الراشد، هذا الأخير الذي أصبح ضرورة لابد منها وما هته الخطابات السياسية إلا استجابة للتأثيرات الداخلية والتحولات الدولية ،من دون نسيان محاولة إسقاط هته المقاربتين على الحالة الجزائرية .

. ج . **أهداف الدراسة :**

وتتلخص أهم أهداف هذه الدراسة إلى ما يلي :

. في السعي لدراسة موضوعي المجتمع المدني والحكم الراشد وإبراز العلاقة التداخلية والتفاعلية بينهما، إضافة إلى ضبط مفهومي كل منهما وإبراز أهم المؤشرات والخصائص الخاصة بهما .

. من خلال هته الدراسة المتواضعة نهدف لتوفير مرجع علمي أكاديمي لإثراء الكم المعلوماتي، خاصة لمهتمين بموضوع المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر

. محاولة إسقاط المجتمع المدني كآلية للحكم الراشد على الحالة الجزائرية والوقوف على واقع كل منهما في الجزائر .

. د . الأدبيات الأساسية حول الموضوع :

يعد الكتاب أهم المصادر التي يمكن للباحث الاعتماد عليها والرجوع إليها، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة المتواضعة على كتاب" **غسان سنوير علي طراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي"**، وكتاب : **" زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات ".**

والذي طرح فيه الكاتب قضايا الحكمانية وتطبيقاتها، إضافة إلى كتاب **" المجتمع المدني دراسة نقدية للكاتب عزمي بشارة "**، والذي عالج فيه المجتمع المدني من حيث المفهوم والخصائص، والأمة القومية والمجتمع المدني، إضافة إلى واقع المجتمع المدني وفكره " الحوار العربي "، وكتاب **"المجتمع المدني: النوذج الأمريكي ودول العالم الثالث " لكاتبه "هوارد . ج. ويارد وترجمة ليلى زيدان**، خصص فيه دراسات للمجتمع المدني في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط والمجتمع الإسلامي.

وإضافة إلى الكتب فقد اعتمدنا كذلك على بعض التقارير والملتقيات كتقرير الانتخابات الرئاسية في الجزائر : العهدة الرابعة وتحديات المشهد للدكتور بوحنية قوي الذي صدر في 13 مايو / أيار 2014، عالج فيه مشهد الموعد الرئاسي الأخير.

. هـ . إشكالية الدراسة :

من منطلق أن المجتمع المدني متغير وآلية لابد منها لتكريس الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد فقد كانت الإشكالية التي يسعى الباحث للإجابة عنها من خلال هته الدراسة كالآتي :

. **كيف يمكن تفعيل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز وتكريس وإرساء قيم ومعالم الحكم الراشد في الجزائر ؟**

وتمخضت عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كانت كالآتي :

. ما المقصود بالمجتمع المدني ؟

. ما هو مفهوم الحكم الراشد وما هي أهم مؤشراته وخصائصه ؟

. ما هو واقع المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر ؟ " واقع الحكم والمجتمع المدني في الجزائر "

. والفرضيات :

وللإجابة عن هته الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية :

. الفرضية الأولى :إن المجتمع المدني كآلية ومحفز لتحقيق الحكم الراشد يقوم على مجموعة من المؤسسات والتنظيمات المشاركة في تفعيله .

. الفرضية الثانية : إذا كان الحكم الراشد كظاهرة تستدعي وجود جملة من المؤشرات والخصائص، كحقوق الإنسان وسيادة الحق والقانون، فإنه وجب أن تكون هناك آليات وأدوات لتفعيله.

الفرضية الثالثة : إن الوضعية القلقة التي تعيشها الجزائر مؤخرا " من فساد، بيروقراطية، جبهة اجتماعية مشتعلة ..."، تعبر عن معوقات ومثبطات لنشاط المجتمع المدني وترسيخ الحكم الراشد في الجزائر .

. ز . مجال وحدود الدراسة :

اقتصرت حدود الدراسة على البيئة الجزائرية " مكانيا "، من خلال التعرض لكل من واقع المجتمع المدني والحكم الراشد فيها، دون إهمال التطور التاريخي للمجتمع الجزائري في مختلف المحطات، إضافة إلى الوقوف على أهم محطات نظام الحكم في الجزائر، مع التقيد زمنيا، بفترة التعددية السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 وإقرار دستور 1989 والذي حمل معه هبوب رياح التغيير في الجزائر مع التركيز أساسا على الفترة الراهنة دون إهمال الجانب التاريخي .

. ح . مناهج الدراسة :

1 . المنهج التاريخي : وقد تم استخدام هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي لكل من المجتمع المدني وتطور نظام الحكم في الجزائر، كون المنهج التاريخي يقدم صورة عن الماضي، ويعتبر حلقة مهمة وضرورية لدراسة المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر في الفترة الراهنة.

2. منهج دراسة الحالة : تم تناول هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال التركيز على مفهومي المجتمع المدني والحكم الراشد على الحالة والتجربة الجزائرية، في ظل العلاقة التفاعلية والتداخلية بينهما.

3. منهج التحليلي الوظيفي : وتم استخدامه أساسا من خلال محاولة دراسة المجتمع المدني دراسة تحليلية ودراسة مؤشرات الحكم الراشد إضافة إلى التركيز على إسهامات منظمات المجتمع المدني في إرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر .

كما اعتمد الباحث في إجراء هته الدراسة، على بعض أدوات وتقنيات البحث العلمي، ونخص بالذكر هنا تقنية" **المقابلة "**، وذلك في إجراء مقابلة مع بعض المختصين في الموضوع وذلك لتعزيز وإثراء الدراسة أكثر .

. ط . صعوبات الدراسة :

واجهتنا بعض الصعوبات في إطار تقديم هته الدراسة، منها ندرة وقلة المراجع خاصة حول الحكم الراشد في الجزائر مما استدعى تكثيف الجهود للبحث عن المعلومات من مختلف المصادر "كتب ،تقارير، ملتقيات "، إضافة إلى تشابك الموضوع مع مفاهيم ومتغيرات أخرى مما يستدعي تناول كل موضوع لمفرده، بعيدا عن التشابك والتداخل ما بين المواضيع .

. ي . هيكل الدراسة :

ولمعالجة هذا الموضوع فقد تم رسم خطة مبنية على مقدمة ثم تم وضع فصلين، فصل لدراسة المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وفصل حاولنا فيه دراسة واقع المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر وانتهت بخاتمة .

وتم عنونة الفصل الأول تحت عنوان **"الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والحكم الراشد"** ، بناءا على مبحثين، **مبحث أول** تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وأهميته، أما **المبحث الثاني** فتم تخصيصه للجوانب الفكرية للحكم الراشد .

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان :**"المجتمع المدني كآلية لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر"**، مبنيٌ على ثلاثة مباحث أساسية، تطرقنا في **المبحث الاول** منه إلى تطور المجتمع المدني في الجزائر، أما المبحث الثاني منه خصصناه لدراسة جهود إصلاح الحكم في الجزائر مابين 1999 إلى 2014 .

أما **المبحث الثالث** والأخير والذي كان محور الدراسة فتعلق أساسا بدراسة المجتمع المدني كآلية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر مع ذكر أهم المعوقات كل منهما وسبل آفاق التفعيل .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والحكم الراشد

تمهيد:

لقد احتل كل من المجتمع المدني والحكم الراشد مكانة بارزة مع نهاية القرن الماضي، مما مكنهما من اعتلاء صدارة الدراسات الأكاديمية والعلمية، مما استدعى تزايد الاهتمام بهما، خاصة مع انتشار موجات التحرر السياسي والاقتصادي الذي شهده العالم مع تصاعد المد النيوليبرالي، مما أدى إلى تقليص دور الدولة، في إطار شراكتها مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها لتجسيد الحكم الراشد وتعزيز القيم الديمقراطية.

وسنحاول تسليط الضوء في هذا الفصل، على الإطار النظري لكل من مفهومي المجتمع المدني والحكم الراشد كمفاهيم عامة دون إهمال التطور التاريخي لكل منهما، مع ذكر أهم القواعد والأسس النظرية والآليات التي من شأنها تفعيل كل منهما، وذلك كتمهيد لما سيتم تناوله في الفصل الموالي، والذي خصصناه أساسا لإسقاط هاته المفاهيم على الحالة والواقع الجزائري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وأهميته.

سنحاول في هذا المبحث تناول الإطار المفاهيم لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد وذلك من خلال إبراز الخلفية التاريخية لتطور المجتمع المدني ومفهومه في الفكر الغربي والإسلامي، إضافة إلى ذكر أهم آليات تفعيله " القانونية، واجتماعية واقتصادية " مع ذكر أسباب ودواعي الاهتمام المتزايد به

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمجتمع المدني :

هناك اتفاق عام على فكرة المجتمع المدني حديثة نسبيا. خاصة في مجالاتها العملية التي وجدت باكورة تطبيقاتها في العالم الجديد (و.م.أ) مند منتصف القرن 19، ويشار إلى الكيس توكفيل باعتباره من أوائل المساهمين في هذا المجال، برزت مساهمته في الكتابة الديمقراطية في أمريكا (1835) ورأى أن الحكومة القائمة من قبل الناس تعطي أكثر مشاركة في الانتخابات، إذا أن هذه المشاركة تأخذ صيغتين أولاهما (المجتمع السياسي) عندما ينتظم الناس في الأحزاب السياسية بغية التطور بالانتخابات وتشكيل الحكومة وثانيهما (المجتمع المدني) بدخول المواطنين في عقوبة المنظمات المهنية الغير السياسية، أي التي لا تتعامل مع السياسة مباشرة بل تعمل على مساعدة الحكومة دون مقابل في مجالات خدمة الناس وبناء قدرة مؤثرة في السياسة لصيانة ودعم وتطوير الحريات والديمقراطية ومن هنا يتفق معظم الدارسين على ان توكفيل قدم دراسة جاءت بنتيجة التطورات المؤسسة التي وجدت تعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي الديمقراطية السياسية والحريات الفردية وحرية السوق، كان توكفيل من دعاة الفصل بين الدولة (الجمهورية الديمقراطية) والمجتمع المدني، وأوضح الموضوع الأساسي هو تواجد دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع مجتمع مدني يكملها في الوقت نفسه(ترابط عضوية) وان المجتمع المدني ليس بديلا ن الديمقراطية بل صمام أمان لها ضد استبداد الدولة كما لاحظ علاقة انسجام بين المعتقدات الدينية المسيحية وقيح الحرية في العالم الجديد، [1]

[1]: مدني توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997ص22

فالمجتمع الحديث وفق مضمونه، يجد تفسيره في الديمقراطية التي تتمثل بالمساواة العامة في الشروط الاجتماعية بمعنى أن كل مواطن يتمتع بغرض مكافئته لشغل الوظائف وحتى الامتيازات، وهنا الرأي يقوم على منظور قابل للمقارنة ماكس فيبر عند تفسيره لظاهرة الرأسمالية وربط نشوء ها بالمذهب البروتستانتي إلى تبين اخلاق تقوم على العمل الصارم والزهد في الحياة مما يوفر فرصا اكبر لتراكم راس المال، ونستنتج من هدا بحثه التاريخي الرأي القائل إذا كان بعض الأديان يستعمل تطور الرأسمالية فان بعضها الأخر يعيق هذا التطور .ظهر مفهوم المجتمع المدني في ظل وجود دولة المدنية في اليونان القديمة [1]و ذلك ما أشار إليه أرسطو في كتابة السياسة بيكمار وفق نشوء المجتمع المدني في أوربا الغربية الصناعية ظهور البرجوازية كطبقة صاعدة على أن فاض الإقطاع، بما نظمته من تحولات عميقة في بنية المجتمعات الأوروبية مند الوهلة الأولى للنهضة والوصول إلى الأشكال المبكرة للديمقراطية الليبرالية التي عصرا جديدا في النظر إلى الإنسان باعتباره الكينونة الأولى في المجتمع، صاحبة هذه التحولات علاقات اجتماعية جديدة ترتب عليها نشوء مؤسسات ومنظمات خلالها ناشطون أفراد في المجال الاجتماعي ممن تجاوزوا مرحلة الانفراد على الفردية والمنشطوا المجتمع في الحياة العامة والمشاركة الجماعية والمساهمة في بناء راي مؤثر وذلك بدءا بالمرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان .[2]

في هذا المجال يشير الفيلسوف الاسكتلندي ادم فرجسون في كتابه مقال في تاريخ المجتمع المدني (1767) إلى السمات الأساسية عند الانتقال من الأشكال البدائية للحياة البرية نحو مجتمع متحضر تنشر فيه المبادلات التجارية في إطار مبدأ تقسيم العمل .كذلك عبر توماس باين في كتابه "حقوق الإنسان" (1711)عن الفكرة ذاتها، كما تبلور مفهوم المجتمع المدني لدى فلاسفة الثورة الانجليزية

---

[1]: المرجع نفسه، ص 24

[2]: الفاتح مشتروك، **المجتمع المدني والديموقراطية والدولة في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1 2003 ص 29

والفرنسية على يد "هوبز جون لوك روسو" في القرنين السابع و18، وجود هيئة سياسية على أساس قائمة اتفاق تقاعدي، أي وجود مجتمع السياسي المنظم (الدولة الوطنية المحددة) حيث تطور مفهوم المجتمع المدني إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته خارج إطار الدولة، بينما اتجه مفهوم المجتمع المدني في ألمانيا صيغة جديدة من خلال مساهمة هيغل في كتابه الشهير " مبادئ الفلسفة الحق" الذي أعطى أهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعييها ألمانيا في تلك الفترة (1721) بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا . وتتجلى ملامح البارزة لكل من الدولة والمجتمع المدني والعلاقة بينهما في ضوء رؤية هيغل بان المجتمع المدني يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية تنظم في إطار القانون المدني الذي هو حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقرة التي تشكل تهديدا مستمرا باحتمال الانفجار، وعليه فهو هيئة عابرة تتطلب حسب مفهومه المراقبة الدائمة من الدولة لتوفير الغطاء العام الموكل لبناء الاستقرار بين مصالح الذاتية مما يتوافق والصالح العام [1] هنا اشار هيغل إلى المجتمع المدني لما يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل الإشكاليات الداخلية وتامين استمراره وتطويره بصورة منظمة لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة. [2]

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

ماركس والمجتمع المدني :

أما وجهة نظر ماركس في المجتمع المدني حسبه هو الأساس للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع المدني إلى طبقات . والدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع وبالتالي فهي تعبر عن الصراع الطبقي، وتمثل دكتاتورية الطبقة

[1] : محمد نايف، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديموقراطي**. دار حامد للنشر والتوزيع عمان: 2012 ص32

[2]: مدني توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 32

الأقوى، لذلك تقاطع في رؤيته مع فهم هيغل على أساس أن المجتمع هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة ويتحيد هذا الصراع بقطبية الأساسية، الطبقة العمالية (البروليتاريا) والطبقة الرأسمالية (البورجوازية) وان الهدف الاشتراكية هو إلغاء الحوار التسلطي للدولة ودمجها بالمجتمع المدني لتكون في خدمة وتحرير المجتمع من الفوارق الطبقية والاستغلال وإطلاق حرية المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي من هنا طور ماركس ومفهوم المجتمع المدني ليعني بذلك المشاركة و نبذ السيطرة والعمل على المساواة بدلا من الطبقات .[1]

- غاب مفهوم المجتمع المدني في المراحل التالية عقودا عديدة ولم تستقر هذه الفكرة لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الثنائية والأفكار المعادية لفكرة الديمقراطية وعاد مفهوم المجتمع المدني مع إسهامات المفكر والفيلسوف الايطالي " انطونيو غرامشي" حيث أكد على فكرة العميقة الثقافية من خلال ربط مفهوم المجتمع فأصبح الدولة والإيديولوجية والثقافة والثورة، وبذلك ساهم بتطوير مهم الفكرة المجتمع المدني بنقله لفضاء المفهوم وحيز استخدامه إلى البداية القومية للمجتمع المدني وليشير إلى البيئة الثقافية الإيديولوجية ومؤسساتها الحرب النقابة المدرسة، وسائل الإعلام والنشر .....) بمعنى انه أعطى أهمية خاصة للدور السياسي والثقافي للأحزاب السياسة في تحقيق الهيمنة اثقافية من خلال أعضائها المثقفين كما يملكون من المؤهلات في تحريك أمال وأحلام ومشاعر الجماهير واحتواء ثقافتها وبالتالي توظيفها باتجاه الانتقال نحو بناء مجتمع أفضل .[2]

وقد فرق بين المجتمع السياسي الذي يضع الدولة بمؤسساتها وأجهزتها (الجيش، الشرطة، القضاء، القانون.....) والمجتمع المدني الذي يحتوي على الايدولوجيا بمكوناتها المتعددة (الفلسفات، الدين،

---

[1]: حسن خليفة، **المجتمع المدني عند هويز وجون لوك**. القاهرة : مكتبة مديولي 2005 ص 39

[2]: الحبيب حنحاني، **سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**. دار الفكر المعاصر لبنان: 2003 ص53

المشترك الأحزاب السياسية، النقابات، النوادي، الهيئات الثقافية، المدارس ....) إلا انه يشير إلى التداخل والعلاقة التفاعلية بينهما ففي الوقت الذي يحتضنه فيه المجتمع التنظيمات السياسية، تقوم الدولة بابتكار السلطة السياسية ونتيجة لعلاقة هذا الصراع وعلى هامش تتطور بين الهيئات وفئات اجتماعية تحقق استقلالها النسبي وتحصل على مشروعيتها ومنها تؤسس سلطاتها المستقلة التي تربطها بالسلطة الحاكمة علاقة تداخل واختلاف ولا تتحقق الهيمنة الثقافية والإيديولوجية لفئة أو طبقة إلا إذا استطاع مثقفوها الأعضاء الارتفاق بوعي الفئات والطبقات الاجتماعية وإبلاغها درجة أفضل من التجانس من خلال الإصلاح الثقافي باعتماد فلسفة تستند إلى العالم في إطار الحزب وعبر أعضائها المثقفين .[1]

وأكد غرامشي على مفاهيم محورية حيث أن المجتمع المدني يضم ساحة الصراع الثقافي والتي تسود بواسطة الإقناع والقناعة، والمجتمع المدني الذي يمثل العلاقة التي تتجسد في المؤسسات المختلفة لسلطة الحكم . والمثقفون وهم الفئة المفكرة والمنظمة في طبقة اجتماعية معينة ممن يتميز وظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضويا. وحيث أكد على بناء نظام للتحالفات باعتبارها فكرة جوهرية في للهيمنة بقول " تستطيع الطبيعة العامة أن تصبح طبقة قائدة ما تنجح في خلف نظام للتحالفات يسمح لها بتعبئة أغلبية الناس ضد الرأسمالية والدولة البورجوازية وتستطيع الطبقة العاملة أن تتطور إلى أذل أكدت في الاعتبار المصالح الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى، واكتشاف طرق الجمع بين مصلحتها وهذه المصالح الأخرى .[2]

قدم غراميشي أفكار تشكل تحولا خطيرا في الأدبيات الاشتراكية بنقله نضال الطبقة العاملة لتحقيق الهيمنة كما حدث في روسيا على يد البلشفيك وتحقيق الثروة الثقافية الإيديولوجية تتحقق في ظل

2: المرجع نفسه، ص55

[2]: المرجع نفسه ص58

مجتمع مدني مفتوح تسرده عقلية النضال، واعتبرت أفكار هذا الفيلسوف مساهمة ضخمة في التنظير الفكري للمجتمع المدني .[1]

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الإسلامي العربي :

إن مفهوم المجتمع المدني في مضمون هذه الدراسات ومن منظور علم الاجتماعي الإسلامي، كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي العربي وعلى الحضارة الإسلامية عامة، [2] فالدولة والمجتمع وفقا للنص الإسلامي ووفقا للممارسات الإسلامية، في دولة متدينة ذات مجتمع مدني فليس هناك قداسة للفرد أو الحاكم أو مؤسسة كمؤسسة العلماء الدين مثلا التي تعتبر مراجع علمية ، بل أن هذا الاختلاف معها يكون نعمة ويعتبر واجب إسلامي، وعليه فتحت هنا الآن أمام سياق مدني في جوهرة في باطنه في لبه، حتى وان يصرح هذه الكلمة علما من خلال الدراسات التاريخية العربية الإسلامية،و تعتبر دولة المدينة التي أقامها ووضع حجر أساسها خير البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنية على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية والدينية، قائمة على حرية والمساواة، في إطار وتحت غطاء توافق المجتمع والدولة بعلاقة التأثير لكليهما كما أن المجتمع المدني مثل في ديار الإسلام وفي بداية نشوءه مصلحة الجماعة مع مراعاة الحقوق والواجبات وحريات الفرد، بناءا على وثيقة العقد الذي تبرمه مؤسسات الأمة المتمثلة في مؤسسة " اهل الحل والعقد التي يقوم بتشكيلهاالخليفة مقابل التزامه الدين وسياسة الدنيا [3]

لقد ظل المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي ولم ينتج تحديثه كما يحدث في النظم الشمولية، بالرغم مروره بفترات وتحذيرات خاصة بعد دولة المدينة وهذا ما أشار الكاتب " حسن مؤ نس

---

[1]: المرجع نفسه ص60

[2]: علي آيت الطاهر، " الدولة والمجتمع المدني في الجزائر"، اطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ص55

[3]: علي آيت الطاهر، المرجع نفسه ص 58

في كتابة من عالم الإسلام" وهذا أيضا ما استنتاجه من طرف الكثير من الباحثين بعد تتبعهم للسياق التاريخي العربي الإسلامي.[1]

ولا يمكننا الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي دون التعرض للفكر الخلدوني أو المقترب الخلدوني للمجتمع المدني الذي سماه في مصطلحه الحديث بالتجمع الحضري والذي يصفه بالرحم الذي تنشا منه الدولة ولا يمكن أن توجه أيضا إلى ملاحظة في إطار عملية التحول من المجتمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنصح فيه العصبية، [2] وهو الذي يضعه ابن خلدون في الحل تجمع عن تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي ويضيف ابن خلدون أن تحول الأفراد من حالة البداوة إلى التجمع البشري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك تجمعا بشريا حضاريا يتم بكل مقومات النمو والقوة .

من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع المدني تؤكد على مدنية المجتمع، والتي ظل فيها المسج محورا فاعلا مهما كانت طبيعة الحكام وطبيعة السلطة وطبيعة نخبتها الاجتماعية، طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي .[3]

المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي المعاصر :

باعتبار أن مفهوم المجتمع المدني من مفاهيم المعاصرة التي تعين اهتماما من طرف الباحثين والذين يجمع أكثر على انه مفهوم بطابع الغربي، وذلك راجع الإشكالية الأولى وعوامله الفكرية والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمجتمع الغربي، إلا أن كل هذا يمنع من هذا المفهوم والاهتمام المنصب حوله من طرف المفكرين العرب، هذا الحديث يقودنا إلى طرف التساؤل التالي: " ما هي أهم اهتمامات المفكرين العرب المعاصرين حول مفهوم المجتمع المدني " .

---

[1]: الحبيب الحنحاني، مرجع سبق ذكره ص 66

[2]: محمد مورد، **المجتمع المدني** "**اشكالية المصطلح والدراسة**. ط1، دار الفكر: دمشق، 2003، ص165

[3] : المرجع نفسه ص 167

قبل التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني لابد الإشارة إلى ملاحظ تبين جوهريتين :

الملاحظة 1 : تتمثل أساسا في صعوبات الباحث في إيجاد مفهوم للمجتمع المدني الفكر العربي الإسلامي وذلك راجع لشح المعلومات وقلتها وافتقارها الأدبيات العربية للتأصل النظري .

الملاحظة 2 : إشكالية أو جدلية المفهوم في الفكر العربي، الذي عرف قاعدة أطروحات واتجاهات وجب ذكرها، فمنع تزايد الاهتمام المجتمع المدني مند ثمانيات القرن الماضي يمكن حصر ثلاثة اتجاهات رئيسية أهمها : [1]

الاتجاه الأول : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع المدني مفهوم ايجابي وعالمي ضروري لبناء الديمقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات حيث أن وجود شبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يعزز استقرار الكيان السياسي الديمقراطية وفعاليته ما يحدثه التجمع البشري من تأثير، وقدرة الجمعيات والمنظمات والأحزاب في تعبئة المواطنين لأجل نظرة فقهية عامة، لكن ما يميز هذا الطرح هو ما تواجهه الصعوبات والإشكالات على ارض الواقع إذ كيف للمجتمع المدني أن ينظر تلك النتائج الحيزة التي يراها أنصاره ؟[2]

الاتجاه الثاني : يرى أصحابه انه لما معنى الاستخدام المصطلح خارج بيئة الأصلية، والذي ارتبط أساسا بالفكر العربي والبيئة الإسلامية التي تعتمد تطورات صناعية تكنولوجية سياسية وغيرها... ونظر إلى نقص الخبرة واقتصارها في المجتمع العربي الذي عاش ولايات الاستعمار، وعدم تحقيق التي يجب أن تمس كل الهيكلية فانه من الصعب الحديث عنه خارج بيئته ونقله إلى بيئته لها خصوصياتها وظروفها، ويرى برهان غليون" أن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني في انهيار الدولة وفقدانها

---

[1]: احمد شكر صبحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ص 98

2: المرجع نفسه، ص99

لأي دور مركزي وعجزها عن بلورة يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تطورات ومطالبة وحرياته وحقوقه .[1]

ومما يعزز هذا الطرح أيضا ما يقوم عليه المجتمع المدني في الفكر الغربي أساسا على ثلاثة معتقدات وهي " الليبرالية الرأسمالية العلمانية" وفي ما تتنافس والبيئة العربية القائمة على الإسلامية، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الأنظمة السياسية أصبحت معركة على الأخذ بهذا المفهوم، وذلك تحب تأثير العولمة هذا التأثير الرهيب الذي يرمي لتحقيق مآرب النظام الليبرالي الرأسمالي العلماني الغربي.[2]

كما يرى محمد عايد الجابري : أن الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي ما هو إلا الإشعار النقية ويؤكد على أن أمورا تعمدها المجتمعات الغربية افتقدتها المجتمعات العربية كالتراث التي تعتمدها البيئة العربية، والانتقال من المجتمع الزراعي إلى صناعي هته الفوارق الجوهرية غرست فكرة المجتمع المدني في بيئة.

كما ذهب البعض الى ان مجرد الخوض في هذا المفهوم هو اجابة عن السؤال الخطأ حيث يرى عزمي بشارة ان المجتمع المدني يلعب خارج أوربا دورا مشبوها .....اي دور العميل المزدوج.

كما ذهب البعض إلى مجرد الخوض في هذا المفهوم عن السؤال الخطأ، حيث يرى عزمي بشارة أن المجتمع المدني يلعب خارج أوروبا دورا منتوجات .....دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية في يد للديمقراطية باسم كونها مع سياسة .[3]

الاتجاه الثالث : حيث يرى انه رغم الأصل الغربي للمفهوم إلا انه يمكن أن نجد في تجارب التاريخية غير العربية مفاهيم متشابهة تقوم على نفس المبادئ أو ذهب البعض إلى وضع بيئته ملائمة للمفهوم في البيئة العربية لاستفادة من المصطلح نظريا وعلميا .

---

[1]: اجمد شكر صبحي، المرجع نفسه، ص 102

[2]: الفتح متروك، مرجع سبق ذكره ص 89

[3]: احمد شكر صبحي، المرجع سبق ذكره، ص 102

وفي هذا الصدد يرى عبد الحميد الأنصاري أن بدور المجتمع المدني وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي وفي جانب منها تعدد وأساسا لبناء مشروع مفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، كما يرى أن مبادئ الإسلام وقيمته تستوعب مضامين المجتمع المدني، ولا تدمن ممارساته في القضاء الحر الاجتماعي والسياسي "

كما يرى أنصاره أن تكييف المصطلح من التنظيمات العربية بالإضافة الأنشطة التي تتدخل في مضمونه عملية ذات قيمة كبيرة ويقترح البعض مصطلح المجتمع حيث يرى وجبة الكوثر " أن التراث العربي الإسلامي تتعهد متميزا وخاصة بطابع الحضارة العربية الإسلامية، ودوما يعبر عنه فكرة المجتمع الأهلي من خلال العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ والدولة كهيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر....[1].

ويرى أنصار هذا الطرح أن صيغة المجتمع المدني فكرة مستوردة لا تتلائم والبيئة الدينية العربية وبالتالي يمكن استبدالها بمصطلح المجتمع الأصلي الذي يقترب من طبيعة وتاريخ المسلمين الذي وشهد وظيفيا نماذج من المؤسسات والجمعيات الفاعلة كالمسيحية والاوقافو سلطة العلماء ورجال الدين أن المجتمع الإسلامي قائما على مبدأ التعاون الأخلاق والتسامح والتعاون ومبادئ الشورى والعدل . [2]

من خلال كل تقدم ندرك حقيقة الجدل الدائر حول استخدام المفهوم في البيئة العربية كما المجتمع المدني أصبح مفهوم مضاد للدولة في الواقع العربي، وما يمكننا قوله في خلال الإشكالات والأطروحات أن تجاوز الخلافات القائمة حول المفهوم صار أمرا ضروريا، ومحاولة استخدامه في جانبه الايجابي كأداة لتفعيل الحكم الراتب والبناء الديمقراطي وتحقيق التنموية وكأداة نظرية تحليلية لدراسة بعض الظواهر والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة في الوطن العربي.

---

[1]: اجمد شكر صبحي، المرجع نفسه، ص 105 :

[2]: احمد شكر صبحي، المرجع نفسه، ص 107

المطلب الرابع: آليات التفعيل المجتمع المدني .

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني يخضع القواعد واليات خاصة بها، مما يجعله ذو مختلف حسب المفاهيم الحديثة الأخرى، كما أن تطوير تنمية المجتمع المدني بحسب رؤية النظرية الاجتماعية وتحليلها، إنما يراد بها أما عرض مجموعة القروض التي يجب توافرها الإيجاد مجتمع مدني وعلى ذلك سوف يتناول الباحث مجموعة من الخصائص والآليات التي تعتقد أنها رئيسية لتنمية المجتمع المدني وتفعليه خاصة العالم العربي.

الآلية الدستورية والإطار القانوني : خصائص السياسة القانونية :

لقد بررت المسالة الدستورية في مختلف دول العالم في إطار النقاشات حول القضايا المهمة والقضايا والمفاهيم الحديثة، كالتنمية والتحديث وحقوق الأساسية وغيرها هما طبيعة الآلية الدستورية والإطار القانوني للمجتمع المدني أو بالأحرى ماركسية البيئة السياسية والقانونية التي يجب أن يخضع لها المجتمع المدني ؟[1]

يدور الحديث هنا عن الإطار الأيدلوجي (البيئي) القانوني والسياسي التي يجب على المجتمع المدني الخضوع لها والحدود القانونية التي يمكن تقديرها لكل المؤسسات في إطار الدور الذي يجب أن تقوم به لتحقيق التوازن المطلوب وهذا الإطار يفترض أن يحدث هناك ارتباط بين مجالي السياسة والقانون بصورة تساهم بدون تشويش أو اضطراب في فهم الحقوق العامة المشتركة وذلك من خلال أحداث تشريعات وقوانين تساوي تحدد مسار حركتي المجتمع السياسي والمدني وهذه التشريعات تخضع بدورها إلى قواعد لا يجب أن تتنافى مع دور الدولة المحوري ولا مع مبدأ الاستقلال النسبي الذي يجب أن تتمتع به تكوينات المجتمع المدني . [2]

---

[1]: محمد المورد، مرجع سبق ذكره ص110

[2]: محمد مورد، المرجع نفسه، ص 115

يجب أن تستمد العلاقة بين مجموعة القانونية والسياسية التي تسمح للمجتمع المدني من خلالها أن يتفاعل مع الدولة في إطار التأثير المتبادل (تأثيرا وتأثر) ضمن إطار يقبل بالآخر وتعتبر الشرط الذي يجب توفره هنا المبدأ الديمقراطي أي بالديمقراطية في المحرك والدافعة نحو إصدار تشريعات قانونية وسياسية مساهمة في عملية التغيير النظر من جهة أخرى، الشيء الذي اثار العلاقة نحو التنسيق والتعاون والالتزام بالقانون الذي يجب أن يلزم الدولة أو يمنع السياسة بإجرام مبدأ الشرعية والخضوع له في مقتضى قواعده، بمعنى أن تكون مؤسسات الدولة كلها وقراراتها العامة لا تتعارض مع العقد الاجتماعي والسياسي المتفق عليه والتي وصلت بموجبه التقنية السياسية، إلى السلطة وان تقبل مختلف الضغوطات الممارسة عليها في حدود المرتقبة والمبادلة كما يجب على المجتمع المدني أن يصل إلى مستوى وقناعة، يدرك من خلالها أن كل ما يطبق عليه من قواعد قانونية بعد من لوازم الضمانات القانونية للحرية السياسية، هذا الالتزام يجب أن يفرضه القانون على مؤسسات المجتمع المدني خاصة عندما يزول الخلاف حول طبيعة السلطة المطلوبة في النظام وعندما تتضح مسالة الشرعية وتبرز قدرات الدولة على استيعاب ثقافة التحول والتغير المطلوب نحو الأفضل. [1]

ووجب الإشارة هنا إلى نقطة مهمة إلا وجب دور الثقافة والمعارف والقيم السياسية التي ينبغي أن يكون ترسيخها وتجسيد ها من مسؤولية الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيهما كل في نطاق أدواره ومجاملاته ومن أهمها : التسامح وقبول الأخر، كونها من ركائز الحوار وفهم الحوار وتقدير خصوصيته الثقافية والمعرفية، والنقد الذاتي البناء لبناء التعمير مونه مقدمة للإصلاح السياسي والتنمية بمجالاتها، والتحريات والعمل الطريق التماشي قصور العمل الفردي، والانتماء والولاء والمواطنة، لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية ومعالجة التحريات والأزمات ومتطلبات التنمية الوطنية، وتأصيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية من خلال برنامج التعليمي والإعلام والثقافة ونشر ثقافة حقوق

[1]: محمد نايف، مرجع سبق ذكره ص118

الإنسان، حيث احترام حقوق الأفراد وحرياتهم المدنية والسياسية،[1] وسلوكيات العنف والإرهاب الفكري والمادي ويعد إنشاء منظمات المجتمع المدني متخصصة في الدول عامة وفي العالم العربي خاصة من بين أصبح مرتكزات التنمية والأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي أو السلم الأهلي، والتوجه نحو التفكير في المستقبل وهو مصدر أساسي وضروري للتقدم، حتى يمكن الابتعاد كفاء على الماضي، أو الاستغراق في الحاضر فحسب فكلاهما معوق لعملية التقدم، وتحقيق التوازن بين التوجه للمستقبل والتمكين بالأصالة والقيم المورثة، كما أن السلوك السياسي والاجتماعي هو وثيق الصلة بالثقافة سياسية وله أشكال متعددة، كالسلوك الانتخابي، والمشاركة في فعاليات مؤسسات المجتمع المدني والتعبير عن الرأي، وحيث أن المجتمع المدني يشكل الفضاء الذي تستطيع الثقافة أن تقوم بدورها ووظائفها من خلاله فالشرط المعمر لذلك إنما يمكن في قدرة هذه التفافة على تحديد قضايا ومشكلاتها، وإمكانياتها في مواجهة التحريك المعاصرة، وقدرة تجليات ترسيخ حرية الفكر والرأي سيادة منهج التحديث والتنمية وترشيد سلوكات النخبة العالمة.[2]

الآليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

إن التفكير في وضع آليات أخرى مكملة، يعد من في غاية الأهمية، خاصة إذا ما اجتمعت الجهود كلها باتجاه العمل على تحقيق درجة مقبولة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وهو الشرط الذي يجب توفره بهذا فإيجاد علاقة سوية تسمح بنمو المجتمع المدني في شكل الذي يقضي إلى الدفع بالعملية السياسية نحو التحول المطلوب، هذا التحول يمثل في النهاية انجازا النمط الحياة تزداد نجاعته بقدر التطور الحاصل في الثقافة السياسية بجميع أبعادها، وهي الأبعاد التي تمس مؤسسات الناشئة والحركات الاجتماعية والنقابات وغير ها من الأشكال المجتمع المدني، كما أن هته الأبعاد

[1]: محمد مورد، مرجع سبق ذكره ص 125

[2]: : محمد نايف، مرجع سبق ذكره ص122

الثلاثة وهي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي آليات لا يمكن تجاهلها البتة ولا الاستغناء عنها بالرغم من تفاوت فعاليتها حسب البيئة الموجودة فيها، لأنه بات جليا الدور المهم والرئيسي التي تلعبه هته الآليات الثلاثة في تنمية المجتمع المدني، فوجود بيئة اقتصادية واجتماعية ثقافية تتمتع بقدر كافي من التنمية والتطور ذات ممارسات أكثر ديمقراطية على مستوى بمختلف مجالاتها (السياسية والثقافية، الاجتماعية والاقتصادية ...) والأسرية والدينية أيضا، ومن تم فان التوظيف السليم الفعال لهته الآليات الثلاثة والتوظيف الديمقراطي لها يؤثر بصورة أكثر ايجابية لتفعيل وتنمية ميكانيزمات المجتمع المدني القائم على المجتمع أساسا وأفراده وبيئته [1] الاقتصادية وأصالته وقيمة الثقافية، كما انه بات من المهم الحديث عن كيفية تفاعل المجتمع المدني مع محيطة سواء كان اجتماعيا واقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا كما انه وفي إطار وإستراتيجية التعبير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ينبغي أن تكون نابعة من منطلق الفهم الداخلي الطبيعة المتغيرات المساهمة في تسوية دينية المجتمع المدني لا ان تكون انعكاسا لاملاءات خارجية غير قادرة على فهم وتداخل علاقات القوة والمعرفة الاقتصادية ومنافية ومغايرة للبيئة الأصلية البيئة الأم لأنه وكما هو معلوم لدى الجميع أن لكل مجتمع بيئته الخاصة به تؤثر ويتأثر بها، كما أن التصورات والاقتراحات والوصايا المقدمة يجب أن تعبر عن خصوصية مجتمعة وعن مضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية وليدة البيئة الأم غير خاضعة لسقوط خارجية. [2]

المطلب الخامس: أسباب ودواعي الاهتمام المتزايد للمجتمع المدني.

من خلال مانع عرضه وسرده حول أهم المفاهيم التي جاءت لتنظيم المجتمع المدني سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي الإسلامي، وإبراز أهم الآليات التفعيله وتنمية تبرز أهمية هذا المفهوم الحديث، هذا المفهوم الذي ما فت يغيب عن حطابات مختلف طبقات المجتمع المدني عامة أو المجتمع

[1]: المرجع نفسه، ص 124

[2]: المرجع نفسه، ص 124

الداخلي لكل دولة خاصة سواء الطبقة أو التنمية الحاكمة (السلطة، الدولة)، والطبقة المحكومة وهم إفراد المجتمع المدني من حركات اجتماعية كالنقابات والجمعيات بمختلف شرائحها وتوجيهات أو أحزاب سياسية أو جمعيات وغيرها وحطي هذا المفهوم باحتكام متزايد في دول العالم كافة وهذا ما سيحاول الباحث إبرازه في هذا المطلب. [1]

أسباب اهتمام المتزايد بالمجتمع المدني :

كما هو معلوم لدى جميع شكلت نهاية العقد الماضي وبالضبط في بداية تسعينات القرن الماضي ظهور مفاتيح حديثة على مستوى الخطاب السلطوي للدولة فأصبح الحديث عن مفاتيح جديدة كالمجتمع المدني والحكم الراشد، التنمية السياسية والتنمية المستخدمة، التحديث وغير ها من المفاتيح التي قفزت للسطح لتبر وتشكل محورا هاما لمجتمعات دول العالم وتزايد الاهتمام بهيئة المفاتيح أكثر فأكثر ومن بينها المجتمع المدني، الذي مواكبا لتسارع الأحداث في العالم مع انحياز القطبية الثنائية وانحياز الشيوعي على الحزب الواحد وعلى النظام الاشتراكي، المغلق حول الحريات والجماعية، وتطور الموجات الديمقراطية والمطالبة باشتراك المواطن لعدم فعال وبالتالي تقوية المجتمع المدني ن احد معالم التحول الديمقراطية، كما دمت مؤسسات الغير الحكومية العالمية هذا الطرح انطلاقا من كون المجتمع المدني فاعل والية كما يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية وعكس الخطاب العالمي السياسي هذا الطرح متمثلا في مختلف المؤتمرات والمواثيق والمراسيم، والتحالفات الدولية العالمية ومنتديات الأمم المتحدة كما أكدت هذا الخطاب العالمي على الحوار التنموي الكبير على قيمة مشاركات المواطن في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها.[2]

---

[1]: حميد رشيدعبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر 2004 ص 150

[2]: المرجع نفسه ص 152

وعلى الصعيد العربي لم تشد الدول العربية عن القاعدة وبادرت لاستعمال هذا المفهوم وإبراز الدور الذي تلعبه كآلية للحكم وتحقيق التنمية الوطنية ذلك النداء في مختلف المؤتمرات العربية وصاحب ذلك تعديلات تشريعية جديدة تظهر المجتمع المدني في كل من الجزائر، اليمن،مصر،المغرب، البحرين، فلسطين...) وعموما يمكن أن تعيد أسباب الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني في الدول العربي إلى: [1]

محاولة تقليد ومسايرة للغرب:

أ. لقد لعب المجتمع المدني دورا كبيرا وفعالا في تطوير المجتمعات العربية، في مختلف التحولات الديمقراطية(الثورة الفرنسية ن الثورة الصناعية ....) وأصبح ينظر إليه على انه

ب. الحل الأمثل لمختلف المشاكل والأزمات التي تركيات المجتمع من جهة وكيان النخبة العامة من جهة أخرى، وأصبح دور المواطن يتعدى إلى المشاركة في مختلف القضايا التي سواء كانت قضايا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية أو حتى الدينية (الزوايا والمساجد...) وهذا ما أود إلى الاهتمام الذي أصبح يحظى به المجتمع المدني على الصعيد العربي .[2]

ب تغير دور الدولة

دور الدولة في القرن 19 والقرن العشرين ليس هو دور الدولة في القرن 21 م حيث تتعهد تقلصا في بعض الوظائف والحوار وأصبح يقتصر أساسا في الأدوار التقليدية كل من (الدولة الحارسة) أو القضاء (دولة القانون) وهذا ما أدى إلى انتقال بعض الوظائف إلى الفرد ومشاركاته المنظمة ضمن إطار منظم يندرج تحت ما يسمى بالمجتمع المدني، وتقويته ليصبح طرفا وشريكا كما يمكن الاستفتاء

[1]: المرجع نفسه ص 154

[2]: المرجع نفسه ص 156

عنه، شريكا ثالثا إضافة إلى القطاع الخاص والحرية المشاركة في تفعيل التنمية الوطنية وتحقيق الحكم الراشد. [1]

من خلال ما تم تقديمه تم ابراز أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم الدخيل اصطلاحيا القديم ممارسة، خاصة في الوطن العربي الذي أصبح ينادي بهذا المفهوم في مختلف الخطابات السياسية كون هته الدول العربية لازالت تحت تسمية الدول النامية ووجب عليها اللحاق بالركب التنموي العالمي.

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أن المجتمع المدني مر بتطور تاريخي مهم، بفضل جهود بعض المفكرين خاصة في الفكر الغربي بقيادة كارل ماركي وانطونيو غرامشي، مما أدى تزايد اسباب ودواعي للاهتمام اكثر بهذا المفهوم القائم على جملة من الآليات والخصائص الخاصة به لتفعيله وجعل نشاطه أكثر تأثيرا الأمر الذي يؤدي إلى ضمان القيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد .

بعد التطرق إلى أهم الجوانب الفكرية لمفهوم المجتمع المدني، نعرج الحديث أساسا في هذا المبحث الى مفهوم آخر لا يقل شأنا عن المجتمع المدني ألا وهو الحكم الراشد وعليه سنحاول تناول هذا المفهوم من خلال ابراز اهم محطات تطوره ليتسنى لنا الحديث اكثر عن مفهومه وأهم الإشكاليات التي واجهها كمفهوم " اشكالية التعريف، الترجمة، وإشكالية النموذج"، ثم ننتقل إلى إبراز أهم خصائصه التي يقوم عليها، إضافة إلى إبراز أطرافه الفاعلة "الدولة، المجتمع المدني ،القطاع الخاص"، لنختم بدراسة مقاربة المجتمع المدني والحكم الراشد .

[1]: المرجع نفسه ص159

المبحث الثاني: الجوانب الفكرية للحكم الراشد وأهميته

سنعالج في هذا المبحث الجوانب الفكرية للحكم الراشد في إطاره العام، من حيث التطور التاريخي لهذا المفهوم وأهم الأسباب والدوافع التي ساهمت في بروزه في المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى أهم الإشكاليات التي واجهن مفهوم الحكم الراشد من حيث (المفهوم، الترجمة، ...)، وذلك في الفكر الغربي والفكر الإسلامي، وكمطلب ثالث، ثم التطرق إلى معايير الحكم الراشد وأهميته، وفي المطلب الرابع تطرق إلى مقاربة المجتمع المدني والحكم الراشد في الإطار العام.

المطلب الأول: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وتطوره.

تشير معظم الأدبيات إلى أن مفهوم الحكم الراشد ليس وليد الفترة الراهنة بل إن تداوله يعود إلى فترة بعيدة من الزمن ولكن ليس بالمدلول الذي يشير إليه حالياً، حيث أغلب الدراسات تشير إلى أن المفهوم تم تداوله في القرن الثالث عشر في فرنسا كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم فيها بعد كمصطلح قانوني، ليستعمل بعدها على نطاق واسع كتعبير عن تكاليف التسيير وكان يستخدم المفهوم في فرنسا

كمفهوم تقني يتعلق بإدارة الباي (Baille)، أي حكم المقاطعات كما أن المؤرخين الإنجليز في القرون الوسطى استعملوا المفهوم لوصف آليات التسيير والتنظيم للمنظمات بهدف تحصيل الضرائب، مع الإشارة إلى هناك اختلاف بين الدارسين حول أصل المفهوم، هل هو إنجليزي أم فرنسي، حيث يرى البعض أن المفهوم فرنسي من خلال ظهوره في القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني (1678) ليستعمل سنة 1679 في نطاق واسع للتعبير عن حلقة التسيير، بينما يرى فريق آخر أن كلمة Gouvernance إنجليزي الأصل.[1]

وما يهمنا في إطار هذه الدراسة هو تطور المفهوم في العصر الحديث، حيث أعيد استخدامه مع بداية التسعينات من طرف المؤسسات الدولية وبالتحديد البنك الدولي.

حيث عرفت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تيار شبه عالمي يدعوا إلى نوع جديد من الليبرالية، والتي اصطلح عليها بالليبرالية الحديثة، هذا المفهوم يقوم على الحرية الفردية والخيار الشخصي للعمل في السوق وهي بذلك تنتقل من سلطته الحكومية المقيدة للفرد وكذا الأفكار والمبادئ المتعلقة بالحزب الواحد، إنها تؤمن بحرية الفرد الشخصية، وقيمه وقراراته وتقدم نظم محلية غربية على أنها عالمية.

وهذا ما استخدمته مؤسسات النظام الدولي الجديد كمنطلق لعملها وإعطاء الشرعية لأعمال القطاع الخاص، ولذلك أصبحت النيوليبرالية الأسلوب الأمثل لتحقيق التنمية وتضمنت نموذج التنمية النيوليبرالية لمفردات جديدة كالشخصية المستدامة، الحكم الراشد وغيرها.[2]

---

[1]: برنامج الامم المتحدة الانمائي ***خلق فرص للاجيال القادمة***، تقرير: التنمية الانسانية العربية للعام، 2002 ص 101 102

[2]: غسان سنوير علي طراح، **العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي**. ط1. بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص97-100.

وعليه إن ظهور مفهوم الحكم الراشد توافق مع تطور مفاهيم جديدة هي الأخرى، كالتنمية البشرية المستدامة، المجتمع المدني بمفهومه الحديث، فمعظم تقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يؤدي بإصدارها منذ سنة 1990 ركزت على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية، ومن واجب ومسؤوليات الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤثرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

وفي هذا الصدد يرى "فيليب مورود دوفارج" أن مفهوم الحكم الراشد تم اقتحامه في بداية التسعينات في أدبيات تحليل الأنجلو، أمريكية في النقاشات الأكاديمية والنظرية والجامعية وفي سنة 1992 دخل الحكم الراشد أدبيات التحليل الرسمي من خلال إنشاء مركز دراسات الحكم الراشد العالمي، وفي 1995 ثم إنشاء لجنة الحكم الراشد العالمي من طرف الأمم المتحدة.[1]

المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد وخصائصه.

قبل التطرق إلى ماهية الحكم الراشد وجب الإشارة إلى نقطة مهمة ألا وهي أهم الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد سواء من حيث إشكالية الترجمة أو إشكالية التعريف أو عن إشكالية الحكم الراشد كنموذج. [2]

أ. إشكالية الترجمة: إن معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية تطرح عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، حيث لا يوجد ترجمة واحدة ضف عليها تعكس المعنى بدقة، وهذا ما ينطبق على مفهوم Gouvernance حيث تلمس عدة ترجمات لما تعكس

[1]: حسن كريم، ***مفهوم الحكم الصالح***. مجلة المستقبل العربي، العدد: 308 سنة 2004 مركز دراسات الوحدة العربية لبنان. ص41.

[2]: غسان سنويرو علي طراح، مرجع سبق ذكره ص110

دلالات المفهوم وبدقة، حيث نجد العديد من المصلحات الدالة على هذا المفهوم مثل الحاكمية، الحوكمة، الحكمانية، الحكم العام، الحكم الجيد، الحكم الصالح، الحكم الرتبة...[1]

وعليه وجب الانطلاق من فكرة مفادها أن لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده، ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه.

ويشير مفهوم الحكم في اللغة العربية على الحكمة والعدل على الأساس القانوني فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ويعني الحكم أيضاً العلم العميق بالقواعد القانونية وتفسير ها بواسطة القواعد والأسس القانونية والعدل هو أحد معاني الحكم حيث أن المحكمة التي هي الهيئة القضائية التي تتولى الفصل في المنازعات مستهدف من الحكم.

وعليه تضم انشقاقات هذا المصدر البسيط (ح.ك.م) كل المفردات الحكم المعاصر تقريباً قائم على دعائم نبيلة من العلم، والعدل والحكمة.

كما يتضمن هذا الثراء اللغوي مفاهيم التمثيل المساءلة، القانون وفي جوهر الحكم.

كما أشار الماوردي في كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" إلى بها حكم السلطة بالسلطات والسلطانية، كما ورد في لسان العرب لجمال الدين المصري بأن الحكمة تعني العدل أما القاموس الكبير لمنير البلعبكي فترجمها إلى كلمة الحاكمة.[2]

وفي نفس السياق يرى الدكتور عايد الجايري أن ترجمة الحكم Gouvernance لا يعبر عن المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يشير حسن منظري النيوليبرالية إلى الجمع بين رقابة الدولة ورقابة المجتمع

---

[1]: أوهابية فتيحة، ***المواطنة في ظل الحكم الراشد***، ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي حول الحكم الراشد في العالم النامي، جامعة: سطيف، 8-9 أفريل 2007، ص121.

[2]: زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص10.

المدني ويفضل عابد الجابري استعمال لفظ (كوفرنس) كترجمة حرفية للمفهوم كما هو بالنسبة للعديد من المصطلحات اللبرالية.[1]

ب. إشكالية التعريف:

لقد تعددت التعاريف لهذا المصطلح مما أدى إلى إثارة جدول حول محتوى هذا المفهوم، وظهرت الحاجة إلى تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر المفهوم مما يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، فقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم باعتباره "أسلوب وطريقة ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"، وقد اعتبر الكثير من الباحثين أن هذا التعريف يكاد يقترب من تعريف "ديفيد إيسون" العلم السياسية باعتباره" التوزيع السلطوي للقيم، فقد استعمل إيسون مصطلح السلطة، أما البنك الدولي فقد أشار إلى كلمة القوة الشاملة للسلطة والنفوذ معاً، وأشار العديد من الباحثين إلى أن مفهوم البنك الدولي لمصطلح الحكم الراشد لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية.[2]

إضافة إلى أن الحديث عن مفهوم الحكم الراشد هو مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية لكن البراهين القابلة للقياس معقدة، وقابل مفهوم الحكم الراشد مشاكل عامة منها تقديم تعريف جامع ومانع يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، إذ أن لكل مفهوم جنسيته وبيئته وخصائصه الخاصة به ومنظومته التي ترعاه.

إضافة إلى أنه يمكن القول أن المفهوم يحتوي على عناصر التجديد التي ظهرت نتيجة لمتغيرات عديدة سواء عملية أو علمية، حيث أصبحت الظواهر العلمية شديدة التداخل، إضافة إلى أن هناك من

---

[1]: محمد عايد الجابري، هل يمكن الانتقال إلى اللبرالية جديدة في بلد متخلف؟ البرلمان العربي، 81 أكتوبر 2001، ص07.

[2]: زهير عبد الكريم كايد، مرجع سبق ذكره، ص7

يرى أن المفهوم ليس بالجديد ولكنه اسم جديد مفاهيم قديمة ظهرت من قبل وبالتالي هو منتج قديم وضع في قالب جديد.[1]

ج. إشكالية النموذج:

إن المقصود بإشكالية النموذج مدى ملائمة معايير وخصائص وآليات الحكم الراشد وتعميمها لجميع الحضارات والمجتمعات ليصبح نموذج متعدد بين مختلف الثقافات، فأهم انتقادات وجه لمفهوم الحكم الراشد كنموذج كونه يعكس قيماً غربية ذات بيئة ومجتمع غربي، وبالتالي هي دعوة صريحة للأخذ بالنموذج الغربي ويعكس مصالح منظمات دولية عالمية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وذلك كون هذه المنظمات كانت السباقة لإعطاء مفهوم حول الحكم الراشد، وهذا ما ينفي حيادية المفهوم، فالمجتمعات المتخلفة والنامية قد تتعارض بيئتها وخصوصيتها المعرفية وعناصر وخصائص الحكم الراشد المتفق عليها، مما يؤدي إلى بعض الوضع أكثر من إصلاحه، وللخروج من هذا الجدل يجب إعادة النظر فيمها إذا كانت القيم التي يدعوا غليها الحكم الراشد، من شفافية ومساءلة وغيرها من الخصائص تتلاءم وخصوصية كل المجتمعات وتنطبق على كل بيئة وبالتالي شمولية النموذج ككل،أم أن هبة القيم والخصائص هي خاصة وموجهة للمجتمعات دون أخرى، ولبيئة معينة دون أخرى.[2]

أ. تعريف الحكم الراشد:

بعد التطرق إلى أهم الإشكالات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد، سواءً من حيث الترجمة والتعريف، وجب الإشارة إلى أن كل الجهود المختلفة التي تفسر عن اتفاق جول تعريف محدد جامع ومانع ودقيق للحكم الراشد، ويمكن اعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة ومحتوى المفهوم وهذا ما سنحاول إيضاحه عند التعرض لمختلف التعاريف المتعلقة بالحكم الراشد على النحو التالي:

---

[1]: المرجع نفسه، ص9

[2]: محمد عايد الجابري، " هل يمكن الانتقال إلى اللبرالية جديدة في بلد متخلف؟" مرجع سابق ص 8

يقدم البنك الدولي تعريف للحكم الراشد حيث أنه "الحالة التي من خلالها يتم إدراك الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

ومن خلا هذا التعريف الذي يقدمه البنك الدولي يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن هذا التعريف يستند إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتسيير الموارد العمومية لتحقيق التنمية، وبالتالي فهو لما يربط الحكم الراشد بالجوانب السياسية.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "فينظر للحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات.[1]

وأضاف تعريف لجنة المساعدات التنموية ما قدمه البنك الدولي بأن الحكم الراشد يعني: "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة الموارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية.

أما مفهوم الحكم الراشد من منظور التنمية السياسية الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية، الاجتماعية ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشاً وفقراً.

استخدم البنك الدولي مصطلح الحكم الشيء أو غير الرتبة (BAD Gouvernance) للإشارة إلى بعض السمات لأسلوب الحكم وأهمها: "شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، وجود حكومة غير منتخبة ولما تخضع للمساءلة..[2]

---

[1]: زهير عبد الكريم كايد، مرجع سبق ذكره، ص 16_ 14

[2]: زهير عبد الكريم كايد، مرجع سبق ذكره ص18

ومن منطلق مخالفة سمات هذا الحكم الشيء فإن الحكم الراشد أو الحكم الجيد هو ذلك الحكم الذي يتميز بوجود حكومة خاضعة لمبدأ المبادلة والمراقبة وتحكم بحكم القانون وتوفير مبدأ المنازعة والشفافية وتحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار.

وفي سنة 1997 قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعريفاً آخر للحكم الراشد بأنه "الحكم القائم على المشاركة والتنافس والمبادلة ودعم القانون ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الفئات فقراً وضعفاً عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.

وقد عرف الكثير من المفكرين الحكم الراشد نذكر منهم: [1]

1. تعريف Marc ou Rangeoms et Thiebault: الحكم الراشد عبارة عن الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات الخاصة بالموظفين وأشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

2. تعريف Magmasco et Legaulles: الحكم الراشد يهدف إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.[2]

والملاحظ من هذه التعاريف كونها تتقارب إلى حد بعيد، كونها تؤكد جل اهتمامها على أهمية المشاركة والتشارك بين جميع الأطراف في المجتمع بمختلف فئاته، وذلك لتحقيق التنمية الشاملة.

وقد أشار "بيار كلام" إلى الحكم الراشد أنه كيفية ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل تحقيق التنمية.

---

[1]: المرجع نفسه ص 20

[2]: نوزاد هيتي، ***الحكم الصالح في الوطن العربي*** . قراءة تحليلية، مجلة العلوم انسانية، السنة الرابعة، العدد: 29 2006 ص 78

كما يعرف Same Agere الحكم الراشد بأنه "التيار الحي، الشفاف، القابل للمساءلة من أجل التأكد من أن الأولويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تحظى بالإجماع الواسع في المجتمع، وأن صوت الفقراء مسموع في عملية صنع القرار.[1]

ويستنتج الباحث من خلال هذا التعريف أن الحكم الراشد يخضع لعدة خصائص تميزه عن غيره، كونه يتميز بالشفافية والمساءلة والمشاركة في عملية صنع القرار وفي عملية التنمية ككل من دون اقتصاد الأطراف المهمشة كالفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

وبعد استعراض جملة من التعاريف والمضامين الخاصة بالحكم الراشد، يظهر جلياً أنه من المتعذر نوعاً ما إيجاد تعريف جامع ومانع وشامل وعام للمصطلح لكن يمكن القول أن الحكم الراشد هو نموذج للحكم والإدارة والمؤسسات يعتمد على الشراكة الثلاثية ما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ويقوم على مجموعة من القيم والمعايير كالمشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة وذلك بهدف تحقيق التنمية.

ب. خصائص الحكم الراشد: إن صفة الرشادة الخاصة بالحكم الراشد تتضمن العديد من الخصائص وهي عديدة ومتنوعة وذلك راجع في طريقة ومنهج التطبيق من بلد لآخر ومن بيئة لأخرى، كما أن هته الخصائص تتنوع من كونها سياسية، اجتماعية، اقتصادية، كما أنها لما تشمل الدولة ومؤسساتها فلحسب، فهي تتعدد لتشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص وعن المواطنين بصفتهم ناشطين اجتماعيين.

كما أن هته الخصائص والمعايير تختلف باختلاف الجهات والمنظمات فقد نظر البنك الدولي لخصائص الحكم الرشيد بناءً على دراسة استند عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معيارين وخاصيتين أساسيتين.[2]

---

[1]: غسان سنويرو علي طراح، مرجع سبق ذكره، ص140

[2]: تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 مرجع سبق ذكره، ص 102

أ. **التضمينية:** وتشمل حكم القانون والمعاملة والمشاركة والمساواة للاستفادة من خدمات الدولة.

ب. **المساءلة:** وتتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافي والمساءلة والمحاسبة.

أما الدراسات الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيتميز كونه أكثر شمولاً وتضم هته الدراسة تسع خصائص تتمثل في:

المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الإستراتيجية.

1. **المشاركة:** وهي فتح المجال لمشاركة أوسع فئات المجتمع وفتح المجال أمامها في التأثير والمساهمة في عملية صنع القرار وتحقيق التنمية وتحقيق مصلحة المواطنين.[1]
2. **حكم القانون:** ويعني ذلك سيادته على المجتمع دون استثناء، "القانون فوق الجميع" وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وتنظم العلاقات بين مؤسسات الدولة واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، كل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق، وعليه لا يمكن أن يقوم حكم جيد دون سيادة القوانين.
3. **الشفافية:** وتعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات العامة وعرضها على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحكومة وتعتبر هذه الخاصة "الشفافية" أداة هامة لمحاربة الفساد خاصة في الدول النامية، كما تعبر وسيلة ضرورية في منظمات العمل الإدارية وذلك حتى لا تكون غامضة ومبهمة في أهدافها، كما أنها تفتح المجال أمام المواطنين للإطلاع على تسيير الإدارة وشؤون المجتمع في جميع المجالات.

---

[1]: المرجع نفسه، ص 104

4. **حسن الاستجابة:** ويعني قدرة الدولة متمثلة في مؤسساتها على تقديم أحسن الخدمات وتلبية حاجات المواطنين لكافة الفئات في المجتمع.
5. **التوافق:** وهو التوسط بين المصالح والاتجاهات والأطر الغير متفقة والمتضاربة، وذلك بهدف الوصول لحل يرضي الأطراف والاتجاهات لمصلحة الجميع.
6. **المساواة:** وهي تعني الحصول على فرص متساوية لجميع الأطراف والشرائح والفئات داخل المجتمع من رجال ونساء لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية قدما نحو الرقاة والتقدم الاجتماعي.
7. **الفعالية:** وتهدف إلى القدرة على تنفيذ برامج ومشاريع إنمائية تنموية ذات نتائج تستجيب لانشغالات المواطنين قائمة على مبدأ العقلانية والرشادة. [1]
8. **المساءلة:** إن هذه الخاصية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الشفافية فكلاهما ملازم للآخر وكلاهما يكمل الآخر ففي غياب الشفافية تنعدم المسائلة، كما أنه إذا لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أي قيمة ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مبدأ المساءلة على أنها الطالب من المسؤولين والمعنيين بالأمر تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام مهامهم وصلاحياتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم.
9. **الرؤية الإستراتيجية:** وهي الرؤية المستقبلية ذات الهدف المحدد والمسطر تعتمد على دراسات استشرافية دقيقة وذلك لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتنمية القدرات بناءً على معطيات ثقافية اجتماعية واقتصادية.

المطلب الثالث: أطراف الحكم الراشد.

[1]: المرجع نفسه ص 106

إن أهم ما يميز نظرية الحكم الراشد كونها نتاج لشراكة ثلاثية لثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمع المدني فهو يهيئ المناخ الملائم للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات والجمعيات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولتوضيح هته العلاقة الثلاثية أكثر لابد من دراسة كل طرف من هته الأطراف المكونة للحكم الراشد ودراسة مدى تأثيرها المتبادل فيما بينها.

1. الدولة: تمثل الدولة الغطاء القانوني والسياسي للحكم الراشد كونها تعمل على وضع القوانين المنظمة لعمل كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني فهي تعمل على إزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التعسفية التي تحد من عمل القطاع الخاص وتشمل مهامه الفعالية في دعم التنمية الشاملة.[2]

إضافة إلى وضع التشريعات لحماية المستهلكين من أي تجاوزات قد يسببها القطاع الخاص، كما تعمل الدولة أم تفسح المجال أمام المجتمع المدني وإعطائه حرية أكبر للعمل والمشاركة في عمليات صنع القرار، إضافة إلى خضوع الدولة لمبدأ المساءلة من طرف المنظمات المدنية، وذلك تحت إطار قانوني تشريعي ملائم يضمن حقوق وواجبات المنظمات المدنية إضافة إلى منح حرية مالية وسياسية لتحظى هته المنظمات المدنية باستقلالية أكبر تضمن نشاطها المستمر ونزاهتها في أداء مهامها، إضافة إلى هته الأدوات التي تعمل الدولة على تكريسها، فهي تعمل إلى النظر إلى المواطن بشكل أكبر، فالمواطن يحتاج إلى مزيد من الاستجابة من قبل الحكومة لاحتياجاته ولتكون الحكومة مسؤولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركاً بها وبأنشطتها على أوسع نطاق.

---

[1]: حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 99

[2]: زهير عبد الكريم كايد، مرجع سبق ذكره، ص46

إضافة إلى الدور الاقتصادي للدولة فالعديد من الدول بادرت لاتخاذ خطوات إعادة هيكلة اقتصادياتها وأنظمتها للإدارة الحكومية من خلال سياسات الخصخصة والسياسات التجارية واستخدم سياسات الإصلاح الإداري والاقتصادي لزيادة الكفاءة والفعالية وبالتالي جودة الخدمات والعمل على تحقيق بيئة مناسبة لزيادة التنافسية، كما أنها تعمل على خدمة مواطنيها وتخفيف عبئ الفقر على بعض فئات المجتمع وتحقيق العدالة والديمقراطية ورفع مستوى المعيشة مما يضمن استقرارها الاجتماعي والأمني وفي النهاية بقاء تلك الحكومات. [1]

2. القطاع الخاص:[2]

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها وفي ظل تطور مفهوم الدولة الحديثة، ليست وحيدة في مجال تحقيق التنمية، فهنالك تحول واضح في معظم الدول نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية القائمة على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة، وأصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وبالتالي رفع العبء على الدولة في تقليص نسبة البطالة، إضافة إلى تحسين مستوى الخدمات.[3]

وتعمل الدولة بدورها على تقوية وتطوير القطاع الخاص وإدامته وذلك من خلال ما يلي:

أ. خلق بيئة تنافسية اقتصادية مستقرة.

---

[1]: المرجع نفسه، ص48

[2]: زهير عبدالكريم كايد، مرجع سبق ذكره ص 88

[3]: غسان سنوبر وعلي طراح، مرجع سبق ذكره ص90

ب. إدامة التنافسية في الأسواق

ج. التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات المحرومة وذات الإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة في الإنتاج في المجتمع تحسين مستوى الدخل والمعيشة.

د. تعزيز المشاريع التي تتيح فرص العمل.

هـ. تنفيذ القوانين والالتزام بها

و. المحافظة على البيئة والموارد البشرية

ز. العمل على نقل المعرفة وفتح المجال التكنولوجي أمام الطبقات الفقيرة به والاهتمام بالمورد البشري.

وعليه فمفهوم الحكم الراشد يعطي دوراً كبيراً ومهماً وجوهرياً للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع والدولة، من خلال التفاعل والتكامل مع دور الدولة والمنظمات المدنية بشكل متكامل، وذلك ما سيحاول الباحث إبرازه في العنصر الموالي.

3. المجتمع المدني:

تعمل منظمات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والسياسية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخل للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة لذلك نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترتباً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعيينها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

1. التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود المواطنين والدعوة للمشاركة في الشأن العام.
2. تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها بشكل أوسع (الإعلام).

3. العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة وتربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال تدريب المواطنين على قيم الحوار، وقبول الرأي الآخر، والاختلاف والمشاركة في الانتخابات وحرية الرأي والتعبير.

وعليه فإن المجتمع المدني قد اكتسب دور مهم وكبير في عملية الشراكة في الحكم الراشد، ولعل أهم صورة يتجلى فيها دور المجتمع المدني في عملية الحكم الراشد هو ما يسمى بالعمل التطوعي، والذي يبدأ التوسع في مفهومه في التسعينات، وأصبح المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي للحكم الراشد، ومن بين القواعد الرئيسية للمجتمع المدني نجد الوسط الإعلامي والذي أخذ بعداً مهماً في الحياة العامة، ولهذا فإن بناء الحكم الراشد يتطلب وسط إعلامي متميز متنوع تعددي حر ومستقل، غير منحاز لأي طرف، يتميز بالحياد التام وسط إعلامي هادف مستنير يعزز الحكم الديمقراطي.[1]

ويمكن القول في هذا المجال بأن مؤسسات المجتمع المدني واسعة النطاق والمتنوعة في مجالاتها ووظائفها واهتماماتها والتي تشمل الاتحادات العالمية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لازالت تسعى للربح والجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية والثقافية والعلمية والتعاونيات والأحزاب السياسية والجماعات البيئية والأكاديمية والبحثية، إضافة لمنظمات حماية المستهلك وجمعيات الأحياء المحلية.

كل هته المنظمات بمختلف توجيهاتها وأهدافها تعمل كآلية مناسبة لتحقيق النقلة النوعية وتحقيق التشارك فيما بين الدولة والقطاع الخاص وجعلها تتناسب ومتطلبات وأهداف الحكم الراشد.[2]

المطلب الرابع: مقاربة المجتمع المدني والحكم الراشد.

---

[1]: حسن كريم، ص 98

[2]: سلوى الجمعة الشعراوي وآخرون، **ادارة شؤون المجتمع** . القاهرة: مركز الدراسات، 2001 ص 90

لقد سبق الحديث إلى أن الحكم الراشد يشير إلى ذلك التمازج بين مكونات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هته الشراكة الثلاثية انصهرت فيما بينها في إطار تفاعلي تكاملي، يهدف إلى حق حكم المجتمعات والمنظمات بحيث يتمكن الأفراد من خلال هذه الشراكة الثلاثية للتعبير عن مختلف اهتماماتهم والتأثير والمشاركة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى معرفة مما يتخذ القرار وما هو القرار المتخذ، ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، ويشكل قنوات اتصال للمشاركة في عملية رسم السياسات العامة من جهة وتسيير الموارد بكل شفافية من جهة أخرى، وذلك يهدف تحقيق التنمية الشاملة، فالنظام الديمقراطي الذي يستند إلى فلسفة حكم رشيد تحد دون نظم عملية المشاركة في رسم السياسات ووضع القرارات من خلال الشفافية وتحديد المسؤولية واحترام القانون (دولة القانون)، وتطوير قنوات الاتصال وتوفير المعلومات، كلها تؤدي إلى إضفاء طابع المشروعية لمختلف الممارسات السياسية وتحقق قدراً من إجماع داخل المجتمع.

وما يجب الإشارة إليه، أن هناك علاقة تداخلية تفاعلية تكاملية ين المجتمع المدني والحكم الراشد، بحيث أنه لا يمكن الحديث عن حكم راشد ولا رشادة سياسية نزيهة شفافة مسؤولة وخاضعة لمبدأ المبادلة في عملية تسيير الشؤون العام وتنفيذ البرامج التنموية، دون توفر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وتسهر على تنمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الراعي ورعيته، وبالتالي تكون الوسيلة الحارسة على تسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة

ويتطلب تحقيق الحكم الراشد والرشادة السياسية، وجود مشاركة فعالة وقوية ونشيطة من طرف مؤسسات المجتمع المدني الذي يعتبر كوسيلة لتحقيق الانسجام والعمل على تحقيق التنمية الشاملة من خلال مختلف الأدوار الأساسية التي أصبح يلعبها المجتمع المدني خاصة في الدولة الحديثة، كالحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتنمية الموارد البشرية وتكوين القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية والمساهمة في عملية الإصلاح الاقتصادي، كلها أدوار وأخرى ساهمت في تعزيز مكانة المجتمع المدني،

مما جعله ملازماً للدولة العصرية بل أكثر من ذلك، أصبح شريكاً وطرفاً قوياً لا يمكن الاستغناء عنه في المعادلة الثلاثية لتحقيق الحكم الراشد إلى جانب كل من القطاع الخاص والدولة، ومع المتغيرات الدولية منذ التسعينات القرن الماضي والتي ساهمت في زيادة الاهتمام بالمنظمات الغير الحكومية كشريك للدولة في عملية التنمية وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبولة لدى الرأي العام والحكومات ودوائر رجال الأعمال (القطاع الخاص) والمؤسسات الدولية المتاحة، وتعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور حيث الحكم، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود عام للأنشطة التطوعية للجماعات تتبع قدم من التوازن بين طرفي معادلة القوى.[1]

[1]: المرجع نفسه ص 93

خلاصة واستنتاجات:

تطرقنا في الفصل الأول من هاته الدراسة إلى معالجة مفهومي المجتمع المدني والحكم الراشد مفاهيميا وذلك بهدف تحصيل قاعدة فكرية للمفهومين من خلال التطرق إلى أهم المحطات التاريخية لتطورهما ثم عرض جملة الخصائص والآليات التي تميزهما عن باقي المفاهيم، إضافة إلى التزايد المتصاعد لأهمية لكل منهما، وذلك للدور الريادي لهما والذي يصب في خدمة الفرد من جهة والدولة من جهة أخرى وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ومنه نخلص إلى فكرة مفادها أن المجتمع المدني يشكل همزة وصل تربط بين الحاكم والمحكوم بين الدولة والفرد، باعتباره فضاء واسع للتعبير عن حرية الرأي والتعبير، فقد باتت منظمات المجتمع المدني ضرورة قصوى لتكريس المفاهيم والقيم الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد، خاصة بعد تطوره من الناحية المؤسساتية والتنظيمية، وأصبح شريكا مهما وفاعلا رئيسيا من فواعل الحكم الراشد لتجسيده على ارض الواقع بناءا على جملة من المؤشرات والخصائص التي لابد من توافرها حتى يتسنى لنا الحديث عن حكم راشد كالمساءلة والشفافية وسيادة الحق والقانون ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، فانتشار وتصاعد المد النيولبرالي عزز من أولوية الحكم الراشد كضرورة ملحة لإصلاح الفساد وسد الثغرات ومواطن الخلل وأسباب الفشل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق الطفرة التنموية

ومنه لابد من تسليط الضوء على واقع كل من المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر كدولة مستها موجات التغيير الذي شهده العالم ككل ولإبراز دور المجتمع المدني كآلية لتجسيد وإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر

الفصل الثاني

المجتمع المدني كآلية لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر

تمهيد :

حملت سنة1989 في طياتها العديد من التحولات الدولية لعل أهمها نهاية الحرب الباردة وسيطرة القطبية الأحادية من عامة المجتمع الرأسمالي ولعل أهم نتائج هذه التحولات الدولية ظهور مفاهيم على الساحة الدولية والعربية خاصة لعل أهمها المجتمع المدني والحكم الراشد بالرغم من أن مفهوم المجتمع المدني كان موجودا كفكر غي المجتمع الأوروبي منذ عدة سنوات ومع الاهتمام المتزايد بتنظيمات المجتمع المدني وأسس الحكم الراشد، تزايد معه وبشكل ملحوظ وعي النحت المجتمعات العربية بهذين المفهومين، والجزائر وكغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لمفهوم المجتمع المدني من خلال فتح المجال وإعطاء الحرية كبيرة للمواطنين في التعبير عن أرائهم في إطار قانوني تمثل في التغيرات الجذرية التي أتى بها الدستور 1989، وذلك بغية تعزيز الثقة بين السلطة والمواطن، وتعزيز قيم الديمقراطية وبالتالي المعني قدما لإرساء معالم حكم جيد قائم على الشفافية والمساءلة وحرية المشاركة وغيرها.... وعليه فتنظيمات المجتمع المدني تتمتع بأهمية لإستها نبها خاصة في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر على مستويات عديدة خلال العقدين الآخرين .

وعليه سنقوم من خلال هذا الفصل المعنوي تحت عنوان : المجتمع المدني كآلية لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر، بتسليط الضوء على واقع كل من المجتمع المدني والحكم الراشد من خلال دراسة الخلفية التاريخية لكل منهما ومدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر وقد تم ذلك في إطار المباحث التالية:

المبحث الأول : تطور المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لتأسس المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الثاني : المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1989- 2014).

المبحث الثاني : جهود إصلاح الحكم في الجزائر مابين1989-2014.

المطلب الأول : واقع الحكم في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988-1999.

المطلب الثاني : واقع الحكم في الجزائر من 1999-2014 .

المبحث الثالث : المجتمع المدني كآلية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول: واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الثاني : إسهامات منظمات المجتمع المدني لتعزيز الحكم الراشد.

المطلب الثالث : معوقات المجتمع المدني والحكم الراشد وأفاق التفعيل.

المبحث الأول : تطور المجتمع المدني في الجزائر.

اعتبر الكثير من الدراسيين أن الولادة القيصرية التي تعدها المجتمع المدني في الجزائر مفهوما وممارسة كان نتيجة لجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتمت على السلطة الحاكمة فتح المجال أمام مفهوم المجتمع المدني للظهور ويمثل المجتمع المدني في الجزائر زخما تاريخيا كبيرا إذا كان الملجأ الكبير والملاذ الوحيد والواسع الذي وجد فيه الجزائريون فرصتهم للتعبير عن ذويهم وهويتهم وثقافتهم وطموحاتهم سوءا كان ذلك أثناء حقبة الاستعمار من خلال تشكيل جمعيات ومنظمات ونوادي تهتم بمختلف الميادين أو بعد الاستقبال مباشرة برغم من التضييق والتشديد الذي عاناه في فترة الأحادية الحزبية .

وللحديث عن واقع المجتمع المدني في الجزائر سنعتمد على تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور أساسية، نتناول فيها السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر ثم نتنقل إلى مكانة في المجتمع المدني .

بعد دستور1989- إلى سنة 2014 ثم نلخص إلى جدلية المجتمع المدني في الجزائر مابين الكثرة وقلة الفعالية .[1]

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لتأسس للمجتمع المدني في الجزائر:

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر بدءا بالحقبة الاستعمارية ونشاط الجمعيات المنظمات والنوادي والزوايا الدينية تجاه السياسة الاستعمارية ثم نعرج الحديث إلى فترة ما بعد الاستقلال .

[1]: خلفة نادية، "مكانت المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة2005 ص 109

الفرع الأول : المجتمع المدني خلال الحقبة الاستعمارية:

إن المتتبع لتاريخ الجزائر يجد أن مجتمع الجزائر قد عرف العمل التطوعي الجماعي بنمطه التقليدي القديم مستندا إلى ذلك إلى قيم العقيدة الإسلامية السمحاء التي تنادي وتشجع العمل التطوعي الخيري في إطار التعاون والإحسان حيث يقول تعالى :"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ". سورة المائدة. ويمكن القول أن العمل التطوعي الجماعي عرف بالجزائر منذ الفتح الإسلامي وتجلى أكثر في المؤسسات الخيرية الأهلية المرتبطة بالزوايا والمساجد عبر التراب الوطني.

أما في الفترة الاستعمارية شهدت الجزائر التنظيم الجمعوي وذلك إثر قانون أصدرته السلطات الفرنسية بتاريخ1901/07/01 الذي يسمح للمواطنين تأسيس الجمعيات اختلفت في توجهها " ديني، موسيقي... الخ " إضافة إلى الحركات السياسية الوطنية وظهرت حاج المواطنين للتنظيم وتضافر الجهود في إطار الجمعيات والنوادي وذلك للحفاظ على العمودية الوطنية والتراث الإسلامي من الضياع والاندثار وتجسدت هته الممارسات التضامنية في المجتمع التقليدي بعدة أشكال حسب المنطقة والعرف التقليدي والتاريخي لها فنجد ما يسمى "بالتويزة" وهي نوع من النشاط التطوعي تهدف لتحقيق النفع العام[1]، إضافة إلى ما يسمى "بالحلقة" التي يحكمها رجال الدين والزوايا والتنظيم القبلي التقليدي المتمثل في "ثاجمعت" وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تمارس السلطة الاجتماعية بنشاط قيادي وتنظيمي وهذا التنظيم اختصت به منطقة القبائل والذي لا يزال موجودا ليومنا هذا، هته الحركات الجمعاوية وأخرى سعت لمواجهة الاستعمار الفرنسي الذي عمل لنقل التنظيمات الفرنسية إلى الجزائر لطمس مقومات الشعب

[1]: حدة بولوفة، " واقع المجتمع المدني الجزائري ابان فترة الاحتلال وبعد الاستقلال"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، الحاج لخضر كلية العلوم السياسية 2010 ص 17

الجزائري حيث نجد أول جمعية أوروبية بالجزائر تأسست سنة 1840 وهي جمعية مزارعي الجزائر وبعد مضي 60 سنة تقريبا ظهر قانون جويلية السالف الذكر.[1]

وبصدور القانون الفرنسي سنة 1901 والذي أعطى الصيغة القانونية والتنظيمية لمفهوم المجتمع المدني، غير أن هذا القانون مارس تطبيقا وتشديدا في وسط الأهالي كما عمل الاستعمار على استخدام تنظيمات بما يتوافق ومصالحه ومآربه الاستعمارية في شتى المجالات، بل واعتبر أي تنظيم خارج عن إطاره وأهدافه نوع من المقاومة والخروج عن القانون . لتتطور الأمور بعدها خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور نخبة مثقفة كان هدفها الأساسي الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وشكلت مجتمعا مدنيا يهدف إلى التحرر من المستعمر، فجمعية علماء المسلمين المتأسسة سنة 05 ماي 1931 . استطاعت أن تحقق عدة مكاسب حيث دعت إلى العمل بالقرآن والسنة والحفاظ على قيم الشعب الجزائري، ضف إلى ذلك إسهامات بعض الحركات الوطنية والأحزاب السياسية كحزب الشعب الجزائري، إضافة إلى جهود الكشافة الإسلامية وكان هدف كل هته التنظيمات هو إرساء وتثبيت مقومات الدولة الوطنية .

وإبان الثورة التحريرية التفت هذه التنظيمات حول حزب جهة التحرير الوطني وقدمت السند السياسي والاجتماعي والديني، لتحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

وختاما وما يمكن الإشارة إليه أنه وبالرغم من محاولة الاستعمار الفرنسي القضاء على هته التنظيمات والجمعيات التي كان هدفها الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري إلا أنه لم يفلح في ذلك بدليل أن العديد من الزوايا واصلت نشاطها التطوعي والتوعوي وبالرغم من أنها تعرضت لمختلف الضغوطات إلا أنها بقيت صامدة، وعليه فلا يمكن نفى وجود تنظيمات للمجتمع المدني خلال هذه الفترة

[1]: المرجع نفسه، ص 19

كون هته الأخيرة برهنت على وجودها كما أنها شكلت الأرضية الملائمة لحركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر. [1]

الفرع الثاني : المجتمع المدني بعد الاستقلال (فترة الأحادية الحزبية) :

كما هو معلوم لدى الجميع فقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، سيطرة الحزب الواحد على مدة الحكم، بناءا على ما اصطلح عليه باسم الشرعية الثورية، وعليه فقد تكونت منظمات المجتمع المدني خلال هته الفترة التي شهدت انغلاقا سياسيا محكما من صلب الحزب الواحد، بل ويمكن اعتبار الحزب الواحد آنذاك هو الأب لهته المنظمات، فبالرغم من أن فترة الاحتلال الفرنسي خاصة بعد ثلاثينيات القرن الماضي شهدت تبلورا لحركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وكانت تبشر بحركة رائدة ومتميزة لهذه المؤسسات بعد الاستقلال،إلا أن ذلك لم يحدث ولم يتحقق، بل شهد المجتمع المدني بعد الاستقلال تراجعا رهيبا وتهميشا كبيرا مقابلة سيطرة الحزب الواحد مبرره في ذلك بناء الدولة الوطنية . [2]

وقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات وتجلى ذلك في المادة 19 كما نصت المادة التي تليها على الحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات، إلا أنه لا يكمن استعمالها بما يتنافى وإيديولوجية الحزب الحاكم، أو المساس بالوحدة الوطنية، حيث قامت السلطة الحاكمة بمنع تأسيس أحزاب تعارض أيديولوجية وسياسة الحزب الحاكم، وقد تم دمج الجمعيات والتنظيمات تحت لواء الحزب الحاكم آنذاك فنجد " الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد العام للنساء الجزائريات، الإتحاد العام للفلاحين" غيرها من التنظيمات التي كانت تساهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق إيديولوجية الحزب الواحد، بل لا يمكن الخروج عنها، وما يمكن استخلاصه أنه ساد نوع

---

[1]: المرجع نفسه، ص 22

[2]: خلفة نادية، "مكانت المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة2005 ص 109

من الكبت والتشديد تجاه الحريات، وأصبحت المبادرات الفردية والعمل التطوعي شبه غائب تماما إلا أنه يمكن تسجيل بعض الحركات التي كانت تعارض هته الإيديولوجية، هته الحركات التي كان عملها سريا تمثلت في القادة التاريخين كآيت احمد، كريم بلقاسم وغيرهم. [1]

أما إعلاميا فقد كان الإعلام الجزائري آنذاك هو الأخر ينتهج إيديولوجية الحزب وكان تحت وصاية السلطة الحاكمة، حيث نجد أن جميع الصحف كانت تحت لواء وزارة الإعلام، مما يعني ارتباطها كليا بالنظام السياسي، هته السيطرة الشديدة من طرف النظام، لم تمنع من خروج بعض قوى وأطراف المجتمع المدني على ثقافة الخضوع تجاه الحزب الواحد، حيث ظهرت في منتصف السبعينات نداء الأربعة صدر في مارس 1976" عن أربعة قادة تاريخيين، عبروا عن رفضهم للسياسية البومدينية وطالبوا بتنظيم انتخابات المجلس الوطني، ودعوا إلى فتح المجال أكثر أمام حريات المواطنين، إلا أن السلطة واجهتهم بالإقامة الجبرية والمضايقات .

وما يمكن الإشارة إليه أن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حافظت على الفكرة التي غرسها فيها الاستعمار بشأن وجوب خضوع المجتمع لها، والهيمنة والسيطرة عليه لتمارس السلطة دور الأب الوصية على المجتمع الذي تعتبره قاصرا في نظرها، وذلك ما جسده الحزب الواحد من خلال تكريس الهيمنة على المؤسسات المجتمع المدني والخدمة فعاليتها، مما جعل مكانته المجتمع المدني خلال فترة هيئة حبر على الورق لا أكثر. دون تجسيد أو ممارسة فعالية، إلا غاية سنة 1998 وتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية جزاء انخفاض أسعار البترول(أزمة 1986)، [2] لتجعل بالانفجار الوضع في الجزائر من خلال أحداث اكتوبر1988 التي جعلت باصطلاحات سياسية اقتصادية اجتماعية لتدخل الجزائر مرحلة مهمة من عمرها، تلمس بمرحلة التعددية الحربية من خلال قرار الدستولر1989، الذي كان بحق منعرج

[1]: المرجع نفسه ص 111

[2]: نادية خلفة مرجع سبق ذكره ص113

الدولة الجزائرية بما حمله من اصطلاحات، في جميع الميادين منها مكانه المجتمع المدني وهذا ما سنحاول إيضاحه في مطلب الموالي.

المطلب الثاني :المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1989 –2014):

كانت أحدات أكتوبر 1988 القطرة التي أفاقت الكأس، مهدت لإقرار دستور 1989 الذي كان منعرجا منعطفا مهما في سياق الدولة الجزائرية، وقد أمضى دستور 1989 رسميا قانونيا على شهادة وفاة الأحادية الجزائرية، وقد أمضى دستور 1989 رسميا وقانونيا على شهادة وفاة الأحادية الحزبية، وقد واقر التعددية الحزبية لإحياء قيم الديمقراطية، وبالتالي ضمان حرية التنظيم وابتداء الرأي، وجاءت المادة 40 من الدستور صريحة بذلك حيث تؤكد على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إضافة إلى مواد قانونية أثبتت أوضاعا جديدة ككفالة الحق النقابي لكل المواطنين، حق تنظيم النقابات ويمكن اعتبار هته الحزمة من القوانين أنها قدمت دفعا قويا للمجتمع المدني بالنظر إلى التسهيلات التي يقدمها، ولم تمضى سنة واحدة حتى عجت الساحة بحوالي 60 حزب سياسيا و25000 جمعية وبروز العمل النقابي، وشهد المجتمع الجزائري حركة نشطة كما أن مختلف الخطابات السياسية آنذاك كانت تشجع الانضمام داخل جمعيات في إطار قانوني للتعبير عن الآراء، كما ظهرت أحزاب سياسية عملت على استقطاب شرائح المجتمع بغية بناء معارضة قوية كبديل للحزب التقليدي آنذاك، ووجدت ساحة المجتمع المدني كأرضية خصبة لنشر برامجها مما أدى إلى بروز تنظيمات وجمعيات ذات طابع اجتماعي[1]، ثقافي ويرى بعض الدارسين أن الصحافة التابعة للتيار الفر نكو علماني هي أول من استعمل مفهوم المجتمع المدني في أدبياته، باعتباره يقف حجم عثرة أمام الأحزاب الإسلامية، هته الأحزاب التي لجأت إلى المساجد والأعمال الخيرية التطوعية، وخطابات الدعوة الإسلامية، وقامت الأحزاب الإسلامية، أيضا بإنشاء جمعيات

[1]: احمد زايد ورعوسي زبير، **النخب الاجتماعية**. ط.1 .القاهرة:مركز البحوث العربية، 2005 ص 154

إسلامية، علما أن هناك بعض الأحزاب الإسلامية التي بدأت نشاطها كحركة جمعوية في إطار المجتمع المدني تم تحولت إلى حزب سياسي كحركة مجتمع السلم[1].

وما يمكن الإشارة إليه، أن دستور 1989 والذي جاء استجابة لضغوط خارجية من الدول العربية تنتهج أيديولوجية ومن بينها الجزائر، إضافة إلى أن المجتمع الجزائري عرف إبان الثمانينيات أزمة مجتمعية معقدة الأقطاب، باعتبارها أزمة دستورية، ثقافية ... كل هذا عجل بإقرار دستور 1989 الذي يعتبر حقيقة الراعي القانوني للتعددية السياسية في الجزائر ومنها بالتالي أعطى حرية أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر . وقد ساهم المناخ الديمقراطي الذي وفره دستور 1989 بشكل إيجابي على مؤسسات المجتمع المدني وشهدت الساحة الجزائرية حركة نشيطة ودؤوبة، بدليل الكم الهائل من الجمعيات والأحزاب السياسية بالمقارنة مع الفترة الأحادية الحزبية إضافة إلى حرية الإعلام وكذا العمل النقابي، إلا أن المرحلة الخطيرة التي عاشتها الجزائر عرفت بسنوات الجمر نتيجة إلغاء انتخابات 1992 حيث تم حضر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأصدرت السلطة في مارس 1992 قرارا يقضي بحل جميع التنظيمات وجمعيات المجتمع المدني التي كانت مرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد جاء دستور 1996 في 16 نوفمبر، صريحا لتغيير الوضع بالنسبة لبعض تنظيمات المجتمع المدني، حيث تم منع إنشاء أحزاب أو جمعيات ذات تسمية دينية أو تستخدم مقومات الهوية الوطنية (الأمازيغ، العروبة، الإسلام).في الخطابات السياسية، وكأن المشرع الجزائري تدارك الخطأ الذي وقع فيه دستور 1989 . [2]

[1]: المرجع نفسه ص156

[2]: ايمان النمس، دور النقابات في صنع السياسة الاجتماعية في الجزائر.دار النشر:الالكترونيnachiri مارس 2014 ص59

وقد سعى دستور 1996 إلى توسيع نطاق المجتمع المدني والعمل على إقامة مجتمع مدني قوي يقوم بعملية التنشئة السياسية وتثقيف السياسي وذلك لتحقيق التغيير نحو الأفضل وبناء دولة وطنية قوية وذلك من خلال المكانة القانونية للمجتمع المدني، وتسخير الوسائل والإمكانات .[1]

لتجسيد الممارسة الفعلية على أرض الواقع، فنجد مثلا النقابات التي تميزت بنضالها الديمقراطي، والعمل على بناء أمة وطنية قوية قائمة على مجتمع مدني قوى ومتفتح وما يمكن الإشارة إليه في هذه الفترة، هو ظهور أحزاب سياسية منافسة للحزب الذي كان بسيط على الحزب، وظهور منظمات حقوقية كالإتحاد الوطني للكتاب الجزائريين، وإتحاد المحامين وغيرها.

وفي نهاية هذا المبحث والذي تناولنا فيه تطور المجتمع المدني في الجزائر يجدر الإشارة إلى أنه مع تحسن الأوضاع نسبيا واسترجاع الأمن تدريجيا في البلاد خاصة بعد رئاسيات 1999 بفعل تطبيق سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية

عاودت بعض التنظيمات المجتمع المدني الظهور على الساحة ومباشرة النشأة من جديد، وقد أشار برنامج الحكومة لسنة 2004 الذي نص على" أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات كما تحمى الحركة الجمعوية من الظواهر الانتخابية.

[1]: المرجع نفسه، ص61

المبحث الثاني: جهود إصلاح الحكم في الجزائر مابين 1989-2014.

لقد تميزت الحياة السياسية في الجزائر المستقلة بعدة توترات سياسية واجتماعية في ظل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي انبثقت عنها الحركة تكوين الدولة الجزائرية المستقلة، وبعد مؤتمر طرابلس الذي شهد انفجار الصراعات في اجتماع مجلس الثورة ما بين القادة التاريخيين حول السلطة هته المرحلة صراعا شديدا، انتهت بتولي أحمد بن بلة زمام الأمور، الذي كان مدعوما من طرف جيش الحدود بقيادة هواري بومدين وما من مرحلة ما بعد الاستقلال، هو الصراع الكبير على السلطة والنفوذ بين مختلف الأجنحة السياسية والعسكرية المتواجدة آنذاك، وهذا ما اثر العسكرية المتواجدة آنذاك، وهذا ما اثر سلبا على مختلف العمليات لبناء نظم حكم رشيد يرمي إلى بناء مؤسسات الدولة وهياكلها السياسية وغابت في هذه الفترة السلطة الشرعية القادرة على تلبية طموحات الشعب، الأمر الذي أحدث شرحا كبيرا حيث شرحا كبيرا بين السلطة والجماهير(فقدان الثقة)، ميزه الإنفراد بالسلطة، بعد الإطاحة بنظام بن بلة القديم، وتميز نظام حكم هواري بومدين بسيطرة القوة العسكرية التي كانت محرك النظام، ويستمد النظام الحاكم والسلطة السياسية شرعيتها من هته القوة العسكرية تحت مسمى الشرعية الثورية التاريخية والتي كانت مبدأ لعملية التعبئة الجماهيرية والتربوية لمختلف السياسات، كما أن النظام السائد آنذاك لم يكن يقدم أدنى فرصة للسماح لمختلف الفئات والأطراف داخل المجتمع للمساهمة في بدأ الرأي ورما أن النظام السائد آنذاك لم يكن يقدم أدنى فرصة للسماح لمختلف الفئات والأطراف داخل المجتمع للمساهمة في بدأ الرأي ورسم السياسات والبرامج بإنشاء الجمعيات التي كانت متجهة نحو تقديم الدعم للنظام الحاكم، وهذا ما يعبر في هته المرحلة على إدارة النخب السياسية بتقوية سلطتها للهيمنة على الحياة السياسية .[1]

دون أن يكون هناك هامش لحريات التعبير وإبداء الآراء، والمساءلة وغيرها إضافة إلى تبني النظام السياسي آنذاك وخلال فترة الأحادية الحزبية الخيار الاشتراكي كخيار اقتصادي لا رجعة فيه،

[1]: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ.الجزائر :دار المعرفة، 2011 ص212

والذي يمنع الحرية الاقتصادية والدولة هي المسؤولة عن التنمية وهي محرك الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى التفكير إلى الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب في فترة الرئيس الراحل شاذلي بن جديد والتي عرفت مرحلة حكمه بحملة الإصلاحات التي أطلقها، كما عرفت أيضا بأحداث أكتوبر 1988 المؤلمة جراء انخفاض أسعار البترول " أزمة 1986" واعتبر الكثير من الدارسين

أن أحداث أكتوبر كانت منعرجا حاسما في نظام الحكم في الجزائر .[1]

المطلب الأول : جهود إصلاح الحكم في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988إلى 1999:

يبدوا أن أحداث أكتوبر المؤلمة والتي كان لها علاقة بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين في النظام بدأت تشم رائحتها مباشرة بعد انخفاض أسعار البترول ودعا بث جديد في خطابه بضرورة إدخال إصلاحات اقتصادية بتحرير السوق وإصلاحات سياسية وذلك بخلق منابر داخل حزب جبهة التحرير الوطني تكون نواة الأحزاب السياسية تخرج من رحم الحزب الواحد فيما بعد، ولعل الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها البلاد جعلت بن جديد يعطي أولوية للإصلاحات الاقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية وذلك للتخلص من النفقات الاجتماعية التي أصبحت تثقل كاهل الدولة بعد انخفاض أسعار البترول، فهبوط أسعار البترول كان الشرارة التي فجرت الوضع، كما اكتشفت أن المرض كان عميقا وكامنا منذ زمن بعيد، فأعدت أكتوبر كشفت عن وجود أزمة سياسية حقيقية، فغياب الديمقراطية في البلد وانعدام الثقافية في الاشتغال الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني، وعدم وجود الحوار بين القاعدة والهيئات القيادية لمختلف الأجهزة، ورفض كل نقد وإن كان نقدا بناءا والنمط اليائس لاختيار المسؤولين الذي يقوم على اختيار الزملاء ومحاباة الأتباع، كل ذلك كلف مناخا سياسيا بائسا فاسدا اتسم بصراع العصب والنخب داخل السلطة .[2]

---

[1]: المرجع نفسه ص 214

[2]: يحيى ابو زكرياء، **الجزائر من بن بلة الى بوتفليقة"ب.د.ن"** ص72

كل هذا أدى إلى قطيعة مع القاعدة وغذى أزمة الثقة التي زعزعت قوة النظام الجزائريّ ،كما أن الرداءة والانتخابية، وغياب الرقابة والشفافية، وظهور واستفحال قضايا الفساد، كل هذا ميز الطبقة الحاكمة وأدى إلى انحياز احترام الدولة وسلطتها وجعلت الوضع السياسي متفجرا.

ولأخذ صورة عن الخوف والرعب الذي دب في أوساط السلطة الحاكمة إبان انفجار أحداث أكتوبر نورد ما قاله محمد السعيد معزوزي على سبيل المثال لا الحصر "لم يحدث لي طوال هذه المدة من حياتي وما عشته خلالها من أحداث قاسية ومؤلمة أن تملكني الخوف مثلما تملكني أيام أحداث أكتوبر، لقد خفت أن يضيع في أيام ما ضحت من أجله أجيال، قد تبين لي أثناءها أنه لا يوجد نظام وحاكم [1].

إن أحداث أكتوبر وما حملته من ضغوطات على الرئيس بن جديد، دفعت هذا لأخير إلى إسراع الخطى في مسألة الديمقراطية كمحاولة لامتصاص الغضب الشعبي بغض النظر عن النتائج، فجاء دستور فيفري 1989، لتظهر أحزاب سياسية وصل عددها 60 حزبا بعضها لا يتجاوز أعضاءه 15 عضوا، وما يجدر الإشارة إليه هو ضعف هته الأحزاب من خلال غياب برنامج سياسي واضح وهادف المعالم، وكان برنامجها الوحيد هو نقذ النظام، واستغلت بعض الأحزاب مقومات الهوية الوطنية فبعض الأحزاب استغلت الإسلام، والبعض الآخر الأمازيغية، وآخرين العروبة أما الطرف الأخر فاستولى على الوطنية وتاريخ الثورة فتحول الصراع السياسي بذلك إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية .

وكانت بداية تطبيق القواعد الديمقراطية في حياة الجزائر المستقلة في إعطاء الحرية للشعب في اختيار ممثليه، ودخلت بذلك الأحزاب معركة الانتخابات المحلية حيث شارك أحد عشر حزبا من بين 25 حزبا معتمدا في تلك الفترة كما أنها جرت في ظروف عادية وتنافسية [2] .

---

[1]: رابح لونيسي مرجع سبق ذكره ص216

[2]: احمد الزايدي وعروسي زبير، مرجع سبق ذكره ص182

وبعد أول انتخابات في الجزائر التي أسفرت على فوز الجبهة السلامية للإنقاذ، شرعت البلديات في نشاطها في ظل عدة صعوبات، بداية بالخلاف بين السلطة الحاكمة والجبهة ليأتي الإعلان عن الانتخابات التشريعية في 1991/12/26 حيث أكد بن جديد التزامه بالإصلاحات السياسية وكان الفوز مرة أخرى حليف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأصبح للجبهة نفوذا وسمعة كبيرة في الأوساط الشعبية، وتباينت الردود مابين مؤيد ومعارض لفوز الجبهة الإسلامية، مما جعل القلق يدب في نفوس الجزائريين ودفعهم للقيام بمسيرة في 1992/01/02 سميت "بمظاهرة من أجل الديمقراطية " شاركت فيها العديد من الأحزاب ومختلف منظمات المجتمع المدني في نظم كل هذا فاجأ الرئيس بن جديد بإعلان استقالته في 1992/01/11 أعقبه حل البرلمان لتجد الجزائر نفسها في فراغ دستوري رهيب ولم يعد هناك من يعوض الرئيس لأن رئيس المجلس الشعبي الوطني والمخول له قانونيا تولي زمام الأمور تم حله، ليتولى الجيش زمام الأمور لحفظ الصالح العام [1]، يؤكد استحالة مواصلة المسار الانتخابي لتوضع بذلك نقطة النهاية للعملية الديمقراطية، مما مهد إلى دخول الجزائر في نفق مظلم في ظل غياب نظام حكم رشيد قادر على لملمة الأمور إلى نصابها، وفي كل الفوضى انتشرت أعمال العنف والاغتيال وتم انحياز أسس دولة القانون التي أرساها دستور 1998من خلال غياب مبدأ أو معيار دولة الحق والقانون والمتمثل في احترام الدستور والاحتكام إليه في حالة الخلاف، واحترام الحريات العامة، وعدم تدخل الجيش في الحياة السياسية والعامة .

إن الأحداث الأمنية التي حملتها بداية ومنتصف التسعينات صعدت في تبني حل سياسي للمعضلة الجزائرية فاضطرت السلطة إلى العودة إلى المسار الانتخابي بدءا بالرئاسيات التي فاز فيها مرشح الجيش اليامين زروال وكان على السلطة أن تعدل من القانون الأساسي للنظام، حتى لا تنقلب الأمور من جديد، ولا تريد السلطة أن تظاهر في ثوب المتسلط والانقلابي، وجرى استفتاء حول التعديل

[1]: المرجع نفسه ص 187

الدستوري في 1996/11/28 الذي جاء بحملة من التعديلات أهمها خطر النشاط على الأحزاب القائمة على أسس دينية أو طائفية أو عرقية، وتم حل حوالي (30حزبا) إضافة إلى إنشاء غرفة برلمانية ثانية أطلق عليها اسم مجلس الأمة وهدفها التحكم في نشاطات الغرفة الأعلى، وجمع دستور 1996مابين نظام حكم برلماني ورئاسي . [1]

وما يجدر الإشارة إليه في هذه الفترة، فقد شكلت مؤسسة الجيش العمود الفقري لنظام الحكم في الجزائر، وعملت على احتواء النخب المدنية، وشكلت المؤسسة العسكرية روابط متينة مع الفاعلين من المجتمع المدني خاصة قطاع الصحافة والجمعيات تقصد التأثير في العملية السياسية والتحكم في المؤسسات، وأمام هذه السيطرة المحكمة من طرف المؤسسة العسكرية فإن الأحزاب السياسية وقفت عاجزة ن التأثير في ميزان القوى، ومن كل هذا نستنتج أن نظام الحكم السياسي الجزائري ليس مستعدا لإدماج أحزاب وقوى سياسية مستقلة تساهم في بلورة القرار الوطني، هذا ما اعتبره الكثيرون من افشل محاولة الانتقال إلى التعددية وأعاق مسار تعزيز قيم الديمقراطية وقيم الحكم الراشد . [2]

المطلب الثاني : جهود إصلاح الحكم في الجزائر من 1999- 2014. [3]

لقد عاشت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، حلما ديمقراطيا، ظن الشعب فيه أنه بصدد بناء دولة القانون، لكن سرعان ما تبخر هذا الحلم كونه كان نتاجا ومحصلة صراع بين الجناح الإصلاحي والجناح المحافظي، انتهى بإقرار انفتاح سياسي غير محضر له، ومع دخول الجبهة الإسلامية للإنقاذ

[1]: اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**. بيروت :مركز درات الوحدة العربية 2001 ص122

[2]: المرجع نفسه ص 124

[3]: خميس حزام والي، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2001 ص155

الساحة السياسية التي أخلطت الأوراق تماما بفوزها الساحق، تم توقيف المسار الانتخابي، وبذلك أوقدوا نار الحرب الأهلية التي أكلت الأخضر واليابس، فانتشر بذلك الدم، والاغتيال وثقافة العنف تحت شعار "من يقتل من؟" وتم إدارة البلاد بمؤسسات غير دستورية تماما فقد سادت فوضى في نظام الحكم، وسال الدم الجزائري بغزارة دون أن يتحقق لأي طرف هدفه، وكان لابد من اللجوء إلى الحل السلمي ووضع إستراتيجية مصالحة للعدول عن المواقف والبحث عن سبل التوافق، ولعل قرار اليامين زروال بتنظيم انتخابات مسبقة يوحي بذلك، وفي ظل هته الظروف المأساوية نظمت انتخابات مسبقة في أفريل 1999، ميزه انسحاب المترشحين الستة قبل يوم واحد من إجراء الاقتراع . محدثين بذلك شرحا في مصداقية العملية الانتخابية، يمكن اعتبار انتخابات 1999 بداية مرحلة جديدة، لإشاعة ونشر ثقافة الصلح والمصالحة والدعوة إلى العفو والتسامح بين أبناء الوطن الواحد من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية، وأهم ما يميز نظام الحكم في هذه الفترة هو العمل على استتباب الأمن والاستقرار والطمأنينة والعمل على إعادة دفع عجلة الاقتصاد من جديد بتنشيط الاستثمار، ومحاولة إعادة صورة الجزائر الدولية التي اهتزت بعد الأحداث الأمنية التي خلفتها العشرية السوداء [1]. وتميزت العهدة الأولى من حكم الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" بفتح المجال للنقاش والتعامل مع العديد من القضايا في شكل ملتقيات للخروج بحلول لترقية الوضع السائد، أما في الشأن الاقتصادي فتبنى النظام الحاكم خلال هذه الفترة برنامج الإنعاش الاقتصاد الهدف منه تحقيق التنمية الوطنية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، هذا أهم ما ميز الفترة الأولى من حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " لتدخل الجزائر في برنامج آخر تزامن وعهدته الثانية التي نجح فيها في الانتخابات الرئاسية 2004 هذا البرنامج أطلق عليه برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي يعتبر لبرنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبالرغم من ضخامة الغلاف المالي لهذا البرنامج التنموي إلا أن النقص بدأ واضحا على مستوى التنمية في جميع أبعادها (السياسية،

[1]: المرجع نفسه ص 157

الاقتصادية والاجتماعية ...) وأهم نقطة يمكن الإشارة إليها فإن انتخابات 08 أفريل 2004 حازت على تزكية العديد من الجهات المحلية والدولية واعتبرت الانتخابات الأكثر نزاهة منذ 1962 وهي بحسبهم نقلة نوعية في نظام الحكم في الجزائر، ومثلت تحديا لكل من السلطة والطبقة السياسية والمجتمع المدني في تكريس تجربة المشاركة السياسية والممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة، وسعت السلطة إلى توفير كافة الضمانات المادية والقانونية والسياسية لنجاح ومصداقية هته الانتخابات وشهدت لذلك الكثير من التقارير والآراء السياسية والقانونية فمن حيث الضمانات، جاءت تصريحات الفريق محمد العماري قائد أركان الجيش الشعبي الوطني مؤكدة على حياد المؤسسة العسكرية في العملية الانتخابية، واحترام الصندوق ولو كان الفائز فيها الشيخ "عبد الله جاب الله"، وتعد هذه التصريحات ذات نوعية لتكريس حرية الاختيار ونزاهة العملية الانتخابية، فالمؤسسة العسكرية لأول مرة فضلت عدم التدخل مباشرة في العملية الانتخابية، ورغم هذه التصريحات إلا أن المعارضة ظلت تضغط في اتجاه تحقيق أكثر نزاهة وحرية .[1]

وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " بالأغلبية المطلقة وتأتي هذه الثقة المفرطة من الشعب في الشخص الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى النجاح المعتبر الذي حققه الرئيس خاصة على مستوى مسارات الأمن والسلم المدني، والذي نجح فيه إلى حد بعيد، ونجح في حقن دماء الأمة مما عزز مكانته في قلوب الجزائريين لينال ثقتهم في الموعد الرئاسي لسنة 2004، ليعلن بذلك مواصلته للعمل الدؤوب الذي بدأه في مجال السلم والمصالحة الوطنية، وإطلاق مشاريع اقتصادية للنهوض اقتصاديا بالبلد خاصة في ظل الأزمة المالية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، أما المشهد السياسي فقد عرف ما يسمى باستمرار التحالف الرئاسي مابين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب حركة مجمع السلم في خطوة اعتبرها النظام تعزيزا لقيم

[1]: اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 130

الديمقراطية فيما اعتبرها الكثير من الدارسين غلقا للساحة الديمقراطية، كما عرفت هذه المرحلة إجراء رابع انتخابات تشريعية تعددية منذ أن اعتمدت التعددية السياسية الحزبية وأهم ما ميز هته الانتخابات تدني نسبة المشاركة، وفسره الكثيرون بتراجع ثقة الشعب الجزائري في ممثليه المنتخبين، تجدر الإشارة وفي هذه العهدة الثانية للرئيس، تم إجراء تعديل دستوري والذي جاء في سياق تبريري، أيده المجلس الدستوري رأيه رأي الدستور رئيس الجمهورية حق المبادرة بمشروع التعديل الدستوري، والذي حمل في طياته تمديد لعدد العهدات بعدما كانت عهدتين، كما حمل أيضا إلغاء منصب رئيس الحكومة ويتم وضع مكانه منصب الرئيس الأول، لتأتي انتخابات 2009 ليفوز بها الرئيس بعهدة ثالثة، تميزت ببرنامج النمو الاقتصادي تكملة لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو .[1]

وأهم ما ميز العهدة الثالثة للرئيس " بوتفليقة " هو هبوب رياح الحراك الاجتماعي الذي مس المنطقة العربية " تونس، ليبيا، مصر، سوريا " وفي لحظة زمنية فارقة بدت الجزائر خارج سياق الربيع العربي بفعل عدة مؤشرات لعل من أبرزها تجربة الإرهاب المريرة والتي كلفت الجزائر أكثر من 200 ألف قتيل إضافة إلى التجربة التعثرة لهته الدول العربية التي مسها الربيع العربي، خصوصا الحالة الليبية وتنامي ظاهرة الفشل الأمني بدول الجوار خصوصا بعد سقوط الشمال المالي بيد الجماعات المسلحة، إضافة الى مميزات هته العهدة يمكن ذكر الخطوة الإستباقية التي أعلنها " بوتفليقة "في 2011 عندما أعلن حزمة من الإصلاحات مست قوانين مهمة كالإعلام والانتخابات وتمثيل المرأة وقوانين الجماعات المحلية" قانون الولاية والبلدية في 2012 "، إضافة إلى قانون السمعي البصري في سنة 2013، وتعكف لجنة استشارية بأمر من بوتفليقة وتحت إشراف مستشاره أويحيى الوزير الأسبق على الإعداد لدستور يراه

[1]:المرجع نفسه ص 132

بوتفليقة توافقيا وتراه بعض الأطراف المعارضة التفافا علة الإصلاحات، لذلك رفض بعض هذه الأطراف منذ البدء منطق المشاركة في الحكم وتعديل الدستور باعتباره لن يشكل مع ممارسات السلطة .[1]

وبحكم الشرعية القانونية التي منحها الدستور في تعديله الأخير والذي مدد مدة العهدات فقد ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة أخرى، وفي جعبته خطابا حافلا بالإنجاز ل 15 سنة تعزز فيها الاقتصاد الجزائري بخزينة تدفقت دولاراتها للاستثمار في السلم الاجتماعي بشكل تجاوز كل ارتدادات الاحتجاجية، وببراعة مهيمنة سوق الرئيس لنفسه صورة الكاريزما السياسية على مدار 15 سنة في شكل بدا فيه متصدرا للمشهد دون غيره خصوصا مع ظهور مؤشرات في صالحه كتقلص البطالة وعودة الجزائر من الواجهة الديبلوماسية إضافة إلى أن الجزائر بدت عصية عن الربيع العربي، وأهم ما ميز الأيام الأخيرة من العهدة الثالثة ظهور حركات منددة للعهدة الرابعة كحركة بركات أما منظمات المجتمع المدني فبدت هزيلة النشاط وتسير بشكل متحَكمٍ فيه وبعض هته الجمعيات تخندقت ضمن أطر مصلحية ضيقة وكانت ترمي بثقلها في اتجاه سياسي سرعان ما أعلن عن خيبته بعد تشكيل الحكومة الثالثة للوزير الأول سلال والتي عرفت مخاضا عسيراً لكونها ولدت بنكهة تكنوقراطية وطعم –الإدارة– التي تجندت ضمن إطار سياسي قوي لصياغة المشهد الحالي .[2]

وما ميز العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة هو عودة المشهد الأمني إلى الواجهة، والذي ألقى بظلاله على الركح السياسي الجزائري الذي تعرف دوائره الجيوسياسية محيطا ملتهبا، فالجزائر التي تتعدى حدودها 6000 كلم مع الجوار، تجد نفسها تدفع ضريبة جميع التهديدات الصلبة واللينة كتجاري السلاح والجريمة المنظمة والمتأتية من أنظمة هشة سياسيا وأمنيا واقتصاديا " الحكم السيئ "، ولعل أهم حدث هو التفجير الإرهابي لمدينة تمنراست، في منطقة ليست ببعيدة عن منطقة الساحل، ولذلك فإن تماسك

---

[1]: بوحنية قوي، **تقرير الانتخابات السياسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة تحديات المشهد**.مركز :الجزيرة للدراسات، مايو 2014 ص7

[2]: المرجع نفسه ص 3

المؤسسة الأمنية يبقى الرهان القوي لدى مؤسسة الرئاسة والجيش، وذلك بالتأكيد على أن صناعة القرار تتم بشكل توافقي، وهو الرهان الذي سيسعى الرئيس للتحكم في ملفه لضمان التعاضد بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة الأمنية . [1]

وفي نهاية هذا المبحث والذي تناولنا فيه أهم محطات الحكم في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988 إلى الفترة الراهنة 2014 يمكن الشارة إلى أن العديد من المحللين يجمعون أن الوضع السياسي في الجزائر سيخضع إلى عملية جراحية بمنظار دقيق تأخذ بعين الاعتبار الرهانات الإستعجالية والرهانات الإستراتيجية " كقضايا الشغل، التعديل الدستوري وتطويق الملفات العالقة التي ترتبط بنوع وطبيعة الاحتجاجات، وتحدي رفع حجم الصادرات خارج المحروقات، وزيادة الدمقرطة خصوصا في الفضاء الإعلامي الذي عرف انفتاحا مؤخرا في المجال السمعي البصري وصولا إلى الديمقراطية التشاركية ترفع من سقف التوقعات وتغذي أداء الحكومة، مما يكرس القيم الديموقراطية وإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني وذلك باعتباره آلية لتفعيله . [2]

المبحث الثالث :المجتمع المدني كآلية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر

بعد دراسة الخلفية التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر وذلك من خلال إبراز مكانته في فترة ما بعد الاستقلال وفي أولى خطوات بناء الدولة الوطنية، ثم الانتقال إلى أهم مرحلة في نظام الحكم في الجزائر، والتي تم من خلالها إقرار دستور1989 والذي امضي وبشكل صريح وقانون لشهادة ميلاد

[1]: المرجع نفسه، ص5

[2]: المرجع نفسه، ص 6

المجتمع المدني في الجزائر من خلال الدعوة إلى تأسيس المنظمات والمؤسسات المدنية، إضافة إلى إنشاء الأحزاب السياسية في إطار ما أصطلح عليه بالتعددية السياسية.

كما تم دراسة جهود إصلاح نظام الحكم في الجزائر مع التركيز على مرحلة التعددية كونها تشكل محور الدراسة، ثم تقسيمها على مرحلتين مهمتين الأولى تمثلت من أحداث أكتوبر1989إلى سنة 1999، ثم تأتي بدأت من حيث انتهت المرحلة الأولى أي من سنة 1999إلى سنة 2014

وبهذا يحاول الباحث وضع الأرضية الملائمة لدراسة المجتمع المدني كآلية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر وذلك من خلال التركيز على دراسة واقع المؤشرات والخصائص التي تنظم وترسم خارطة الطريق الخاصة بنظام حكم سياسي يتمتع بقدر كافي من الرشادة في الجزائر، ثم نعرج إلى واقع إسهامات منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز وإرساء قيم الحكم الراشد وتحقيق الإصلاح الجذري إن صح التعبير في كافة الميادين والمجالات "السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ....وغيرها" ثم نختم بدراسة أهم المعوقات والصعوبات والعراقيل، التي تقف أمام تشاط مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، مما يحول أمام تحقيق قيم الحكم الراشد، إضافة إلى إبراز آفاق سبل تفعيلهما.

المطلب الأول: واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.

بعد تسليط الضوء على أهم مراحل تطور الحكم في الجزائر خاصة في مرحلة التعددية الحزبية وبعد أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية سنة 2014 والتي يمكن اعتبار هته الدراسة إطارا عاما لفهم ودراسة مسالة الحكم الراشد في الجزائر وذالك من خلال إسقاط جملة من المؤشرات والخصائص المتعلقة بالحكم الراشد "و التي تم وضعها أساسا من طرف المنظمات الدولية"على الحالة الجزائرية وذالك ما سنحاول دراسته والإحاطة به في هذا الجزء من الدراسة.

لقد ركز رئيس الجمهورية "بوتفليقة" في "أبوجا " في قمة النيباد بالإشارة إلى محورية الحكم الراشد في التعجيل بعملية التنمية وضرورة اندماج الدول الإفريقية في العولمة، واعتبار أن موضوع الحكم

الراشد يشكل لب انشغال الحكومة، لما له من تأثير مباشر على العلاقة بين الحتكم والمحكوم في ظل المواطنة والديموقراطية .

ومن خلال التركيز والاهتمام الذي أولاه الرئيس الجزائري للحكم الراشد كنظام قادر على الدفع بعجلة التنمية، ويقضي على كل ظواهر وأشكال الفساد، ومن هنا تتجلى الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية للأخذ بقيم وأسس الحكم الراشد، ولعل ما يعزز هذا الطرح هو تصريح الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" في سياق آخر حيث أكد بالحرف الواحد ".....لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة الحق والقانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما أنه لا يمكن إقامة حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية.....". [1]

ومع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد الاهتمام من طرف السلطة السياسية والنخبة الحاكمة بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، وحاولت أن تعتمد ما جاء في دراسات المنظمات الدولية حول أسس وآليات الحكم الراشد كضرورة قصوى كدراسات البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية... وغيرها

ولعل قياس جودة الحكم في الجزائر يتعلق بجملة من المؤشرات والمعايير والخصائص القانونية منها والسياسية والتي تتصل أساسا بعملية دمقرطة الحكم، فالحكم الراشد في الأخير هو الحكم القائم على القيم الديمقراطية أساسا، كاحترام حقوق الإنسان، ومحاربة كل أشكال الفساد السياسي، الإداري، الاقتصادي ....وتكريس دولة الحق والقانون وبالتالي المضي قدما لإرساء معالم الحكم الراشد وفي خضم هذا الحديث وجب التنويه إلى أن العديد من الدارسين والباحثين في هذا الشأن يضعون جملة من المؤشرات والمعايير التي إن دلت فإنما تدل على تكريس قيم نظام الحكم الراشد وهذا ما ذهب إليه تقرير

[1]: بلخيري آسية، "ادارة الحكمانية ودورها في تحسين اداء التنموي بين النظرية والتطبيق "الجزائر نموذجا 2000الى 2007" رسالة ماجيستسر جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية لسنة 2010 ص 105

ودليل برنامج الأمم المتحدة الانمائي "**U.N.D.P**" حيث وضع مؤشرات لقياس ادارة الحكم الديمقراطي وذالك كان في مايو **2006** والذي ركز على سبعة مرتكزات : [1]

1- التنمية البرلمانية **2**-الأنظمة والعملية الانتخابية **3**- حقوق الإنسان **4**- العدالة وسيادة القانون **5**- الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام **6**- إدارة الحكم الامركزي **7**- وأخيرا مكافحة أشكال الفساد .

و قبل الخوص في واقع الحكم الراشد في الجزائر في ظل المؤشرات الدولية، وجب الإشارة إلى جهود اهتمام الجزائر بموضوع الحكم الراشد، وتجلى ذلك أساسا إلى انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء، والتي تم المصادقة عليها رسميا في القمة الدورية للإتحاد الإفريقي وذلك كان في **" 10جويلية 2002"**، وترتكز أساسا هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان، وما يؤكد التزام الجزائر بهذه الآلية هو تأسيسها للجنة الوطنية للحكم الراشد وكان ذلك في مارس **2005** والتي تتكون من 100 ممثل للقطاع العم والخاص والمجتمع المدني "فواعل الحكم الراشد "، وتم تنصيب أربعة مجموعات عمل وذلك حسب المحاور المحددة في الآلية، وهي :

محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الاقتصادي، محور تسيير المؤسسات، ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال كل هذا الاهتمام الذي توليه الجزائر لموضوع الحكم الراشد ارتأى الباحث تسليط الضوء على واقع الحكم الراشد في الجزائر بناءا على أهم المؤشرات والمعايير التي أجمعت مختلف

[1]: تقرير ودليل برنامج الأمم المتحدة الانمائي "U.N.D.P" مؤشرات لقياس ادارة الحكم الديمقراط، في مايو 2006 ص 5-4

الهيئات والمنظمات الدولية على أنها تمثل لب ومحور الحكم الراشد والتي يمكن حصرها في أربعة مؤشرات وهي : [1]

1-مؤشر العملية الانتخابية، **2-مؤشر** حقوق الإنسان، **3- مؤشر** العدالة وسيادة القانون، **4-** و**مؤشر** مكافحة مظاهر الفساد

أولا :مؤشر العملية الانتخابية في الجزائر

إن الدولة ومن خلال مؤسساتها الرسمية وباعتبارها احد الفواعل الرسمية في بيئة الحكم الراشد إضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، تبقى فاعلا أساسيا في كافة العمليات السياسية، ومنها العملية الانتخابية، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم الذي يسمح بوضع الأرضية الخصبة والملائمة لقيام حكم رشيد، قادر على امتصاص الأزمات وتحقيق الاستقرار، وعليه كيف يمكن تقييم العملية الانتخابية في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ؟

عرفت الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة عدة مواعيد انتخابية بداية من الانتخابات الرئاسية لسنة **1999**، مرورا بالانتخابات المحلية والتشريعية لسنوات **2002**، **2007**، و**2012** والانتخابات الرئاسية منذ **2004**، **2009**، و**2014** من دون نسيان استفتاء الوئام المدني والمصالحة الوطنية .

وقد أشار الأستاذ **"عبد العالي عبد القادر " إلى** العملية الانتخابية أو ما سماه بالهندسة الانتخابية ومؤشر الدمقرطة، حيث أشار إلى مؤشر الدمقرطة حسب مجلة **"الإيكونوميست "** والتي ركزت في دراستها على أربعة مؤشرات فرعية : من خلال مستوى العملية الانتخابية والسماح بالتعددية، مستوى احترام الحريات المدنية، المشاركة السياسية وطبيعة الثقافة السياسية، فعلى سبيل المثال فإن مؤشر الدمقرطة لمجلة **"الإيكونوميست "** صنف السويد كأفضل دولة من حيث مؤشرات الدمقرطة، وجودة الحكم

[1]: بلخيري آسية، مرجع سبق ذكره ص 112

وذلك بحصولها على نقطة 9.88 من المؤشر، بينما تعد كوريا الشمالية آخر بلد في ترتيب الدمقرطة حسب المؤشر، وذلك بحصولها على علامة 0.86 من المؤشر .[1]

وبناءا على هذا المؤشر صنفت المجلة العالمية الدول في العالم إلى أربعة فئات :

فئة الدول الديمقراطية، فئة الدول الديمقراطية المعيبة، الدول الهجينة، أنظمة تسلطية، وتقع الدول العربية في خانة الدول التسلطية، مع وجود فوارق في التسلطية حيث تحتل الأردن موقعا متقدما في مؤشر الدمقرطة تليها مصر، المغرب، البحريين، الجزائر، تونس، اليمن، قطر وبقية الدول ....وتعد سوريا وليبيا من الدول المتأخرة في عملية الدمقرطة .

وفي حالة الجزائر النظام الانتخابي الجزائري، يصعب الحديث عن هندسة انتخابية تسعى لترسيخ الديمقراطية، وتعزيز الحكم قيم الحكم الراشد فمعيار الحيادية عن إستراتيجية التصميم الانتخابي، فهناك تلاعب بالعملية الانتخابية بدءا بالقوانين الانتخابية، وتصميم الدوائر الانتخابية وانتهاء بالانتهاكات والتزوير لصالح الحزب الحاكم ومرشحي السلطة، وأحيانا عدم احترام المبادئ الدستورية.

وما يميز العملية الانتخابية في الجزائر هو افتقارها للأبعاد الإستراتيجية، ولها أهداف معاكسة تماما للتحول الديمقراطي، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال العديد من الأدلة التاريخية والواقعية بأن الانتخابات في الجزائر لا تخرج عن كونها آليات لتجديد السلطة، والحفاظ على المناصب والعهدات لأكبر فترة زمنية ممكنة، فالانتخابات ضمن الهندسة الانتخابية لا تؤدي ولم تؤدي إلى تحقيق قدر كافي من الرشادة السياسية وتعزيز القيم الديمقراطية بل هي تعمل باستمرار على إعادة انتخاب النخب الحاكمة، إضافة إلى العمل على إضعاف التنظيمات الحزبية سواء الأحزاب المعارضة (طبعا إن كانت هناك

[1]: عبد العالي عبد القادر، الهندسة الانتخابية: الاهداف، الاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد العاشر جانفي 2014 ص 322

معارضة حقا) [1] أو حتى التي تلك في السلطة، والسعي لإضعاف وظيفة المعارضة وتزوير الانتخابات فعلى سبيل المثال قد شهدت الجزائر سلسلة من الانتخابات والمواعيد الانتخابية، وسلسلة من الأحداث، تصب في إضعاف وتفتيت الأحزاب السياسية والتي شهدت منذ بداية **سنة 2000** سلسلة من الانشقاقات والأزمات، تحت مسمى الحركات التصحيحية، لذا فمؤشر التجزئة الحزبية هناك يشهد ارتفاعا ملموسا في الأحزاب السياسية، يقابله ارتفاع ملموس في مظاهر المحاباة، والفساد داخل الأحزاب مما يؤدي إلى اللامبالاة وعدم الانتخاب لدى المواطنين. [2]

وكثيرا ما كانت العملية الانتخابية الغير نزيهة سببا في إشعال نار الفتنة، وانتشار موجات العنف، ولعل العملية الانتخابية لعام **1990** أدت إلى عشرية من العنف السياسي والأمني لازالت راسخة في الأذهان، وراح ضحيتها آلاف الضحايا، مما أدى إلى الدعوة الملحة لإصلاح نظام الانتخابات وكان ذلك في سنة **1995**، إلا أن معظم الانتخابات التي أتت فيما بعد كانت مشكوكة النتائج ومحل احتجاج واسع من قبل المعارضة الحزبية، والتي كانت تصل إلى حد المقاطعة أو الانسحاب من حلبة المنافسة الانتخابية (ما فعله حزب جبهة القوى الاشتراكية في العديد من المواعيد).

وذلك أيضا ما ميز العملية الانتخابية الرئاسية الأخيرة لموعد **17- 04 -2014** ، في مسارها ونتائجها، خاصة في ظل الظروف الدولية والوطنية القائمة حيث تميزت الساحة السياسية بتطورات عدة ساهمت في تعقيد الشأن السياسي بدلا من تحقيق قدر من الرشادة والقيم الديمقراطية، فما هي أهم مميزات العملية الانتخابية الأخيرة ؟

أ. مميزات العملية الانتخابية الأخيرة لسنة 2014

[1]: المرجع نفسه، ص324

[2]: المرجع نفسه، ص 325

لقد اعتبر الكثير من الدارسين أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة حملت العديد من المتغيرات جعلت منها عملية فريدة من نوعها في تاريخ الجزائر ولذلك ارتأينا تسليط الضوء عليها كدراسة حالة خاصة الظرف الزماني الذي صاحبها "الحراك الاجتماعي الأخير في معظم الدول العربية "، وفي ظل الدعوة الملحة لترسيخ قيم الحكم الراشد في دول العالم .

وعليه فقد تميزت العملية الانتخابية الأخيرة بما يلي :

1. جبهة اجتماعية ملتهبة : حيث استغلت النقابات مثل هذا الطرف للضغط على الحكومة التي ستكون مجبرة على شراء صمت الجبهة الاجتماعية لضمان السير العادي والحسن للاستحقاق الرئاسي، فبعد سلسة الاحتجاجات التي قام بها عمال عقود ما قبل التشغيل،[1] ومتعاقدي الجيش الوطني وعمال قطاعي التربية والصحة، تميزت الجبهة الاجتماعية باشتعال غير مسبوق على الرغم من الجهود التي قامت بها الحكومة، وتخوف الحكومة من حدوث انفلات أمني عير محمود العواقب بسبب الاحتجاجات **2. احتجاجات سياسية متواصلة :** حيث تعددت أقطاب المحتجين على الواقع السياسي الجزائري، وأخذت طابعا وطنيا يمتد إلى معظم مناطق الوطن ومن أهمها الموجة المناهضة للعهدة الرابعة، كحركة "بركات " الناشئة حديثا، والتي بدأت نشاطها لساعات قليلة قبل الإعلان الرسمي للرئيس "بوتفليقة " للعهدة الرابعة، إضافة **إلى** حركة "رفض " وتنسيقية الأحزاب المعارضة والشخصيات المقاطعة للاستحقاق الرئاسي .

3. طبقة سياسية منقسمة : لقد أثبتت الانتخابات الأخيرة أن السلطة الحاكمة متماسكة بشكل قوي، وهذا ما نراه واضحا من خلال الانقسام الحاصل على مستوى الطبقة السياسية والتي انقسمت إلى ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : والذي يمثل جماعة الرئيس

[1]: مراد سعيد، الانتخابات الرئاسية الجزائرية : تراجع ام تقدم؟ مجلة العلوم السياسية جامعة باتنة ص 39

الصنف الثاني : والذي يمثل الأحزاب المساندة لترشح بن فليس

الصنف الثالث : ويضم أحزاب تدعوا إلى المقاطعة الاستحقاق الرئاسي

4. مرض الرئيس المرشح : ''....بوتفليقة سيدير البلاد بعقله لا بقدميه، فعقله يعمل جيدا، نعتقد أن الرئيس هو الأنسب لقيادة البلاد قي هته الفترة الصعبة والحرجة ....."[1]

هكذا عبر أنصار الرئيس، المؤيدين لعهدة رابعة، حول صحة الرئيس والتي اثارت جدلا كبيرا في الساحة السياسية، وقسمت الشارع السياسي عشية الموعد الرئاسي، فالرئيس حسب المعارضين، أصبح لا يستطيع أن يكلم شعبه، بعدما كان يجوب العالم، وبقيت قدرة الرئيس على أداء مهمته علامة استفهام كبيرة في مخيلات المعارضين .[2]

5. حملة انتخابية فاترة وتصادمية :_حيث انقسمت الحملة الانتخابية نحو اتجاهين، الأول يمثل اتجاه الرئيس المرشح " **بوتفليقة** " حيث يركز هذا الاتجاه أساسا على الاستقرار واستكمال المشاريع التنموية، والافتخار بمشاريع الرئيس المنجزة حيث أن الرئيس حسبهم حقق كل الوعود، بدءا بتحقيق السلم والأمن الوطنين، وإنعاش الاقتصاد من خلال الدفع بعجلة التنمية خصوصا بعد البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، وإرجاع الهيبة الدبلوماسية الجزائرية، أما الاتجاه الثاني فدعا أساسا إلى ضرورة الانتقال إلى جمهورية ثانية، وأن الوقت قد حان للتداول السلس والسلمي للسلطة وتحقيق الديمقراطية في إطار مجتمع الحريات، كما دعا المرشح "علي بن فليس " وأنصاره.

6. العامل الجديد : الإعلام السمعي البصري الخاص : وعرفت الساحة الإعلامية ميلاد العديد من القنوات الفضائية الخاصة، مثل قناة **النهار، الشروق، الأجواء، البلاد** ....وغيرها فإضافة إلى التلفزيون العمومي فإن معظم القنوات الخاصة كانت في صف الرئيس المرشح "عبد العزيز بوتفليقة "، إضافة إلى

---

[1]: المرجع نفسه ص 40

[2]: المرجع نفسه ص 42

أنه تم إنشاء قنوات خاصه للمترشحين، وهي قناة الوئام وقناة الرئيس بالنسبة للمترشح "بوتفليقة "، وقناة الأمل بالنسبة للمترشح "علي بن فليس "، وقد ساهمت هته القنوات بشكل كبير في تقديم صورة عن البرامج والإنجازات الخاصة بالمترشحين .[1]

وعرفت هته العملية الانتخابية في الأخير فوز الرئيس المرشح " عبد العزيز بوتفليقة "، بعهدة رابعة وبنسبة قدرت بأكثر من **% 80**، نتيجة عبر عنها الكثير من الدارسين في الشأن الجزائري أنها تمثل تراجعا في مسار التحول الديمقراطي، وتعزيز قيم الحكم الراشد وإرساء معالمه، كما أن هته النسبة في الانتخابات ترجعنا إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي وتذكرنا بالعملية الانتخابية في دول العالم الثالث.

2. مؤشر حقوق الإنسان في الجزائر:

إن حقوق الإنسان تستهدف في جوهرها احترام وصيانة كرامة الإنسان وتقع مسؤولية تحقيق هذا الهدف على عاتق مؤسسات النظام السياسي وأن أي تخلي عن هذه المهمة تضرب شرعية النظام ويهز أركانه، ومن هذا المنطلق عملت الدولة الجزائرية للارتقاء بمستوى حقوق الإنسان في الجزائر حيث خصص دستور 1996 فصلاً عاملاً عن المساواة في الحقوق والواجبات، ووقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان كاتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرتهم سنة 2005، اتفاقية منع استخدام الأطفال والقاصرين سنة 2004، إعلام القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة 1990، الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل في ماي 2004، أما على المستوى الوطني فنسجل وجود منظمات ومؤسسات وطنية ترعى حقوق الإنسان في الجزائر، إلا أنها لا تتمتع بالصلاحيات الكافية ومن بينها: اللجنة الوطنية

[1]: المرجع نفسه ص 47-46

الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، بموجب مرسوم رئاسي صدر سنة 2001،[1] وتقوم هذه اللجنة بمهام استشارية رقابية وتعمل على تقديم مجال حقوق الإنسان وإعداد تقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى الأمم المتحدة، غير أن الطبيعة الاستشارية لهذه اللجنة تعبر عن ضعفها في حد ذاتها، إضافة إلى منظمات ومؤسسات أخرى تعمل على ترقية حقوق الإنسان في الجزائر، ومن بين أهم ما حققته الدولة في مجال ترقية حقوق الإنسان نجد أنها سهرت على تطبيق مبدأ أو ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والعمل على تطور عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية كالبرلمان.[2]

وإلغاء عقوبة الإعدام في الجزائر منذ سنة 1995، وغيرها من المهام التي بإمكانها العمل على ترقية وصيانة حقوق الإنسان في الجزائر.

ورغم التحسن المستمر لحقوق الإنسان في الجزائر، إلا أنه يمكن تسجيل بعض التجاوزات كالانتهاكات المرتكبة أثناء فترة الأزمة الأمنية، خاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعدم احترام القوانين، مما أدى إلى تذكية الحقد بين هذه الأمم والمواطنين، إضافة إلى الاكتظاظ المسجل على مستوى السجون مما أدى ى وقوع اضطرابات في عدة سجون سنة 2005 وانتشار مظاهر الفقر ورداءة الخدمات الصحيحة، وتفشي البطالة مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة الهجرة الغير شرعية (الحرقة) والتي تحمل الكثير من المخاطر.

ولتقديم هذا المؤشر ارتأى الباحث تسليط الضوء على تصريح رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان السيد "مصطفى فاروق قسنطيني" للإذاعة الوطنية، حيث اعترف أن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر تسير بخطى متثاقلة، الأمر الذي جعلها تتأخر بحوالي 03 عقود من الزمن، لاسيما ما تعلق بمكافحة البيروقراطية والرشوة،معترفاً أن لجنة مكافحة الفساد التي نصبها الرئيس بوتفليقة غير كاف في القضاء على الظاهرة، كما اعتبر أن جهود الدولة في تحسين الحياة الاجتماعية للمواطن غير

[1]: عبد الوهاب مرجانة وآخرون، التقرير السنوي لسنة 2012 لحالة حقوق الانسان في الجزائر، ص 24

[2]: المرجع نفسه، س25

كافية خاصة في مجال الصحة، التشغيل والسكن منتقداً آفة الرشوة، كما أضاف ذات المتحدث فيما يخص أهم المقترحات التي ستسلم لرئيس الجمهورية ضمن التقرير السنوي لحقوق الإنسان الذي أعدته اللجنة، قال قسنطيني أنها ستتعلق بتدعيم استقلالية القاضي على اعتبار المهمة الصعبة الموكلة إليه إضافة إلى مبدأ الاستقلالية، حيث أنه يتعرض لضغوطات عديدة من قبل العائلات والرأي العام وهو ما يحد من مهمته.[1]

ودعا رئيس اللجنة الوزير الأول إلى اتخاذ إجراءات تسهيلية في جميع القطاعات لاسيما التي لا علاقة مباشرة بالمواطن، مؤكداً أن حقوق الإنسان في الجزائر ستبدأ في الترسخ عندما تحترم الإدارة والإدارة تحترم المواطن، كما دعا كافة الهيئات الفاعلة في المجتمع إلى تكثيف جهود توحيدها في سبيل دفع عملية حقوق الإنسان في الجزائر.[2]

3. مؤشر العدالة وسيادة القانون:

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية أن نبدأ سيادة القانون هو أحد الأركان التي يقوم عليها الحم الراشد، فسيادة القانون تكفل جميع الحقوق والواجبات، ويتم ذلك في إطار قانوني مفصل في دستور شامل للقيم القانونية، إلا أن هذا الأمر يستوجب نظام قضائي مستقل ونزيه باعتباره هو المسؤول عن جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة للجميع، ومن معالم سيادة القانون نجد الفصل بين السلطات وهو ما كرسه دستور 1989، ليعيد تنظيم السلطات ويمنحها الاستقلالية في ممارسة صلاحياتها، إلا أنه من حيث الواقع لا نجد فصلاً بين السلطات في التجربة الجزائرية، حيث نرى هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، بل يؤثر في سير السلطات الأخرى حيث أن الرئيس هو القاضي الأعلى في البلاد، وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء فهو يتولى مهمة إدارة الشؤون القضائية وتعين

---

[1]: عبد الرزاق مقري, **التحول الديموقراطي في الجزائر**.ص 27

[2]: المرجع نفسه 29

القضاة وبالتالي فإن له مركز مؤثر في توجيه القضاء بما يخدم مصالح السلطة، حيث أن المتتبع لسير النظام القضائي في الجزائر يجد أن استقلالية القضاء غير كاملة، فالقضاة لازالوا يعانون من مضايقات أصحاب السلطة والنفوذ مما يعزز استفحال ظاهرة الفساد، وبالتالي تقليص قيم الحكم الراشد ودولة الحق والقانون، وتعتبر وظيفة إحقاق العدالة في الجزائر من الوظائف السيادية إلا أن العدالة الجزائرية اليوم أضحت موضع سخرية وانتقاد جميع المحللين والهيئات الحقوقية سواء الوطنية والدولية وهذا ما أشار إليه صراحة التقرير السنوي.[1]

وشدد ذات التقرير أن إصلاحات العدالة يفرض نفسه بصفة عاجلة وملحة، ولم يعد إصلاحها يطرح نفسه كطرف فكري يلقه خطاب سياسي، بل كضرورة قصوى، وعليه ينبغي النمو بهذه العدالة والتي لا تعترف إلا بالقانون كسيد لها، وبالاجتهاد القانوني كأفضل ما يقدمها ويقودها إلى مضاف السلطات المؤسسة للدولة، فالعدالة في الجزائر مريضة ولابد لها من إصلاح حقيقي وعميق، يمكنه من مسر الحلقة المفرغة، ويعتبر هذا ضرورة مطلقة لأن إصلاح النظام القضائي شرط مسبق لبروز نظام ديمقراطي قائم على قيم الحكم الراشد في الجزائر.[2]

ومع ذلك من الواجب التذكر بأهم الإصلاحات التي مست قطاع العدالة في الجزائر الذي تم الموافقة عليه سنة 2000 من قبل الحكومة كإصلاح السجون التي زودت بأقسام دراسية ووسائل اتصال عن بعد للسجناء، ومن بين أهم الإصلاحات الإيجابية هو إحداث اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في سبتمبر 2008 وهي هيئة استشارية دائمة تتكفل بمساعدة السلطات العمومية بآرائها ودراساتها بشأن جميع قضايا القانون الدولي الإنساني، كما تقترح التدابير اللازمة لملائمة القانون الوطني مع قواعد

[1]: التقرير السنوي لحقوق الانسان في الجزائر لسنة 2012، مرجع سبق ذكره ص 121

[2]: المرجع نفسه ص 123

القانون الدولي الإنساني وفقاً لأحكام اتفاقيات جينيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

وذهب العديد من الدارسين وفقهاء القانون أن اصطلاح العدالة لا يمكن أن يكون إلا من خلال مراجعة التشريع أي المنظومة القانونية وتكوين القضاة الذين يعانون من نقص الاستقلالية وضعف التكوين والتخصص، إضافة إلى الهشاشة المادية ومبدأ الحصانة وعسرة وصول القضاة للمعلومات، إضافة إلى السعي إلى عصرنة القطاع فبالرغم من إعطاء الأولوية لقطاع العدالة ضمن ميزانية التسيير ورفع الموارد المالية بنسبة 55% بين سنتي 2002-2004 إلا أن ذلك علم يجسد الطفرة للنهوض بالقطاع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن دولة الحق والقانون لأن السلطة التي تستعمل العدالة للوصول إلى أهداف سياسية وإن كانت هذه الأهداف إيجابية فإنها ستفشل لأنها ستعمل العدالة يوماً للوصول لأهداف أخرى مهما كان نوعها،إضافة إلى تعامل الفاشل للنظام القضائي مع قضايا النساء والتي استفحلت خاصة في السنوات الأخيرة كقضية سونطراك، وقضية الطريق السيار، وقضية بنك الخليفة، كلها قضايا أثبت عن عجز النظام القضائي وجعلت من العدالة الجزائرية عدالة قاصرة ووضعتها على المحك، وعليه لابد من إجراء عملية جراحية لاستئصال الورم من خلال وضع برنامج إصلاحية لقطاع العدالة، وذلك بعيداً عن خلق مسكنات إصلاحية من شأنها تزيد المرض كما تقضي عليه.[1]

4. مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد:

يرى العديد من الدارسين أن الفساد والحكم الرديء أو السيئ وجهان لعملة واحدة، ولقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة والتي تخطى باهتمام الحكومات المتعاقبة نتيجة الآثار

[1]: المرجع نفسه ص 125

السلبية والخطيرة التي نجمت عنها، ونتيجة غياب الشفافية من حيث اعتبارها آلية مناسبة لضبط قضية الفساد والقضاء عنها، ومن مظاهر الفساد في الجزائر الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاة الذين حصلوا على استفادات متعددة تباينت بين شقق فخمة وقطع أرضية، وتحويل الأموال وغيرها، مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي 30 والياً و671 رئيس بلدية من مناصبهم منذ عام 1999 بسبب سوء التسيير، كما شرعت منذ سنة 2005 بما سمته "حملة الأيادي النظيفة" في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضاً عدد التجاوزات فيما يخص تعاطي الرشوة فالفساد ووفقاً للراهن السياسي والمؤسسات الجزائري ومن الدستوري استطلاع أن ينموا وينتشر بسرعة اللهب بفعل الزبانية تارة وضعف المنافسة والمعارضة السياسية تارة أخرى، إضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب آليات مؤسساته للتعامل مع الظاهرة بكل استقلالية.[1]

وقد بدأ الحديث عن الفساد في الجزائر مع بداية الانفتاح الاقتصادي والسياسي إثر أحداث أكتوبر 1988، حيث يقول الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الوزراء الأسبق: "قبل عام 1990 كان الخوض في مسألة الفساد من المحرمات، وقد قدر حجم المال المشبوه آنذاك بحوالي 26 مليار دولار شملت كل القطاعات دون استثناء.

وفي عام 1999 قدر حجم المال المشبوه الذي يملكه أرباب الفساد إن صح التعبير من الجزائريين في البنوك الأجنبية بحوالي 30 إلى 35 مليار دولار، وأعلن حينها الرئيس الجزائري أن الفساد أضر بالجزائر أكثر مما أضر بها الإرهاب، ولعل هذا التصريح ليغلب بحق حجم الكارثة بالجزائر، هذا الفساد

[1]: الحسن العباسي، "توصيات للجكومة الجزائرية" المتوفؤ على الرابط التاليwww.carnegieend.org_25-04-2013 ص 15

الكبير الناجم عن عقود الاستيراد الكبيرة والذي هو حكم على مجموعة مغلقة من الناس، إضافة إلى وجود فساد صغير وهو أكثر انتشاراً وهو مرتبط بسير عمل الإدارة والعدالة والمؤسسات العامة.[1]

لقد أدى غياب الديمقراطية وقيم الحكم الراشد كالمساءلة والشفافية، إلى إيجاد قطيعة بين الحاكم والمحكوم، وتفشي مظاهر الفساد دون وجود معارضة فاعلة سواء الأحزاب أو هيئات المجتمع المدني.

ولعل المتتبع لتاريخ الجزائر يجد أنه مع بداية الاستقلال لم يكن في الجزائر ملياراً واحداً ولا عجب إذا عرفنا أن سنوات حكم الرؤساء الثلاثة "بن بلة، بومدين، شادلي" لم تكن هناك برجوازية رأسمالية منتجة تمتلك وسائل الإنتاج كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإن كان الرئيس الراحل "بن جديد" قد قام أثناء عهدته بداية الثمانينات بإقصاء عدد من الشخصيات السياسية والموظفين السامين بتهمة الرشوة والاختلاس وأغلبها تم بخلفيات سياسية وأخرى تصفية الحساب.

إن واقع الاقتصاد الجزائري لا يزال رهين الفساد السياسي والإداري وتصفية الحسابات السياسية مما يحول وتعزيز قيم الحكم الراشد في الجزائر وبناء حكم ديمقراطي يسوده الشفافية، ويرى العديد من المراقبين أن فصول الأزمة الجزائرية تكمن في الربح والثروة المتأتية من النفط.[2]

ويؤكد الفساد الاقتصادي والسياسي يمكن تشخيصه وفهمه أكثر عندما ترى أن آلاف الإطارات ذات الكفاءة عاجزة عن شراء غرفة صغيرة تسكنها (أزمة السكن) إضافة إلى سعي آلاف الشباب الجزائريون للهجرة إلى غير رجعة دون الحديث عن قوارب الموت (الحرقة) التي راح ضحيتها خيرة أبناء الشعب الجزائري، بالمقابل من ذلك أبناء السلطة يتمتعون في آخر طراز من السيارات والسكنات الفخمة، وعندما يصبح استخراج شهادة ميلاد في إحدى البلديات في الجزائر مقابل رشوة فإننا نفهم لماذا يراد ليلة المليون ونصف المليون شهيد أن يصل إلى هذا الحال يضيف آخر.

---

[1]: المرجع نفسه ص 17

[2]: لخضر رزاوي، مستنقع الفساد مقال اكتروني متوفر على الرابط التالي : www.altihade.com ? details php_ 3ص2012

وقد قدمت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان والتي يشرف عليها الحقوقي فاروق قسنطيني تقريراً سنوياً سنة 2012، حيث أشار هذا التقرير إلى قضية مكافحة الفساد كونه يشكل في الأصل خرقاً صارحاً لحقوق الإنسان، وبالتالي تقليص قيم الحكم الراشد في الجزائر، كما اعتبر التقرير أنه يوجد علاقة وثيقة بين محاربة الفساد والرشوة مما يحتم إيجاد مقاربة مستقبلية لمعالجة الرشوة ومحاربتها عن طريق البحث عن إستراتيجية مشتركة وتكميلية لمكافحة هذه الآفة.[1]

كما أضاف ذات التقرير أن الرشوة في الجزائر هي محل شجب عام من قبل السلطات الجزائية التي لم تتوان في بذل جهود لاستئصال هذه الظاهرة والدليل على ذلك هو أن الحكومة قامت بإصدار نصوص هامة تتعلق بمحاربة الفساد مثل قانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 والمتعلق لمكافحة الفساد والذي يهدف إلى الوقاية من الفساد ومحاربته وتعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية وترقية القطاعين العام والخاص مما يعزز في الأخير قيم الحكم الراشد في الجزائر، إضافة إلى مصادقة الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول الوقاية من الفساد ومحاربته الذي تم تبنيه في مايو في 11-06-2003.[2]

وفي هذا السياق الإيجابي الذي يشهد على الإرادة والعزم الرسميين لمكافحة الفساد يضيف ذات التقرير أنه تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته في 2006 كما تم إنشاء عن طريق أمر ديوان مركزي لقمع الفساد تحت وصاية وزارة المالية مكلف بالبحث والتحقيقات في مجال المخالفات المتعلقة بالفساد.

غير أن تفعيل هته الهيئات التي يفترض أن تكون أدوات لتخليق الحياة العمومية قد تم تأخيره لأجل غير محدد، لأن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته مشلولة تماماً وغير موجودة تقرياً، ويبقى الفساد ظاهرة معقدة جداً، بل تطور ليصبح الآن آلية راسخة في السياسة الجزائرية.

---

[1]: المرجع نفسه ص5

[2]: التقرير السنوي لحقوق الانسان في الجزائر لسنة 2012، مرجع سبق ذكره ص 116

وفي الواقع يبدوا أن مشكل الفساد يتفاقم في الجزائر، حيث أنه يوجد مؤشرات مقلقة جداً لأنه وببساطة وللأسف أن بلدنا يصنف في:

- المرتبة 155 في تقرير البنك العالمي المعنون "القيام بالأعمال" لسنة 2012.
- المرتبة 105 من قبل المنظمة غير الحكومية المتخصصة في دراسة الفساد وهي منظمة الشفافية الدولية لتقريرها الصادر لسنة 2012 من بين 176 دولة.
- المرتبة 137 في مجال الحريات الاقتصادية للفترة 2010 في تقرير الحريات الاقتصادية في العالم الذي أعده المركز الفكري الأمريكي "هيريتج فاندوشين" و"وول ستريت جورتال". [1]

وللإشارة فإن مؤشر الفساد يأتي من عشر درجات، والدولة التي تحصل على 10 درجات تخلوا من الفساد، أما الدولة التي تحصل على صفر فهي بطبيعة الحال الدولة الأكثر فساداً، وحسب تقرير المنظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر تحصلت على علامة 2,9 درجة، وهي درجة ليست بعيدة على أكثر الدول فساداً حسب التقرير وفي الصومال بعلامة 1,1 درجة، في حين سجلت دولة قطر علامة 7,7 درجة، وهي أفضل دولة عربية نتيجة في مستوى الفساد، أما في أعلى هرم السلم احتلت الدانمرك ونيوزلندا وسنغافورة على علامة 9,3 درجة كأعلى درجة في العالم.

ولعل هذا التصنيف ليبرز بحق كارثة الظاهرة في الجزائر، خاصة بعد انفجار قضايا الفساد الكبرى في الجزائر كقضية سونطراك الأولى والثانية في 2010 و2013، حيث بلغ التورط في قضية الرشوة في فضيحة سونطراك الثانية بمبلغ 265 مليون دولار للفوز بعقود قامت سونطراك بتخصيصها،إضافة إلى فضيحة الطريق السيار شرق غرب وضخامة الفاتورة المالية لهذا الإنجاز وفضيحة بن الخليفة التي اعتبرها الكثير من الدارسين بأنها فضيحة القرن.[2]

---

[1]: المرجع نفسه ص 118

[2]: لخضر رزاوي، مرجع سبق ذكره ص 8

إن تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر بشقيه (الفساد الكبير والصغير)، يقلص من تعزيز الشفافية التي تبقى غائبة تقريباً، مما ينعكس سلباً على إرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر، وذلك ما عبرت عنه الكثير من المنظمات الدولية كما سلف الذكر، إلا أن رد الجزائر على هته التقارير خاصة تقرير منظمة الشفافية الدولية في تصنيفها الأخير والتي صنفت الجزائر في المرتبة 112 من أصل 183 دولة، قد اعتبرت فيه السلطات الجزائرية أن المنظمة اعتمدت على وجود شبهات الفساد وهذه لا يمكن حسابها، بينما أصدر الرئيس بوتفليقة مرسوم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد الذي يضم ضباط شرطة قضائية مهمتهم التحقيق في قضايا الفساد تحت وصاية القضاة ويرتبط الديوان إدارياً بوزارة المالية.[1]

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول أن الجزائر تحتاج إلى تغيير جذري لإحداث الطفرة، وتحقيق ما يعرف بالحكم الراشد، وإرساء معالمه من خلال تعزيز وترسيخ القيم الديمقراطية القائمة على الأمن والاستقرار والمساءلة والشفافية وتطبيق دولة الحق والقانون، لذا فعلى الجزائر إعادة النظر في مسيرتها وخطتها لبلوغ وإرساء الحكم الراشد، ووضع إستراتيجية شاملة يراعى فيها سيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان، والشفافية في العملية الانتخابية لتعزيز المشاركة السياسية، كما لا ينبغي غض الطرف عن قضية الفساد في الجزائر التي تنخر الاقتصاد الجزائري وتهدر أموال الشعب من خلال تفعيل آليات قانونية كالمراقبة والمحاسبة الجماهيرية، الأمر الذي يمثل دفعاً قوياً لتحقيق إصلاح جذري في كافة المجالات بغية تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الثاني : إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر

كما سبق الإشارة إليه يشكل الحكم الراشد أحد المفاهيم التي أنتجها البنك العالمي ابتداء من سنة **1989** والذي ركز على الإدارة التنموية الجيدة **Sound.Developement.Managmen** كما قام البنك ابتداء من سنة **1994** بتوسيع تصوره للحكم الراشد بجعله فلسفة تسيير بأمانة وشفافية مرتبطة بمنطق

[1]: الحسن العباسي، مرجع سبق ذكره ص 22

الجودة السياسية القائمة على دولة الحق والقانون، وذلك لضبط منطق الجودة بالفعالية (تحقيق أكبر قدر من الحاجات والمطالب المجتمعية) والعقلانية (فعالية بأقل تكلفة وأقصر مدة) .[1]

ومن أجل تحقيق الحكم الراشد القائم على عدة خصائص اقترح البنك الدولي ضرورة فتح المجال أمام الحريات السياسية بما ينتج ويولد أحزابا سياسية تعددية، ومجتمع مدني مستقل ومبادر وفعال، وذلك من شأنه أن عدد من الحركيات الاجتماعية والسياسية المؤسسة لقيم الديمقراطية التشاركية أو المشاراكاتية قوامها الإنسان المواطن ومنطقها سالمة الدولة واستقرار النظام السياسي. حيث أن هذه الحركيات الاجتماعية الديمقراطية والتي تعمل في إطار قانوني ودستوري تحت مسمى" **المجتمع المدني** "تنتج فواعل أساسية لبناء منطق الحكم الراشد والتي تقوم فلسفته أساسا على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى الدولة لترشيد الحكم ببناء نظام سياسي شفاف ومسؤول ..... والمساهمة الفعلية في عملية التقييم والتقويم مما يرفع من الكفاءة التسييرية للمنظومة السياسية والقرارية ككل، كما أن وجود هذه الهيكلة الجمعوية المستقلة والمبادرة بإمكانها أن تكون مشاركة محليا في المبادرات والقرارات، كما بإمكانها أن تكون قناة اتصالية للاقتراح أو ما يسمى التغذية العكسية بشكل يرفع من الأداء الوظيفي لمكونات النظام السياسي، وعليه فالمجتمع المدني هو الضمير الحي ورأسمال الاجتماعي حسب **"GRAMSCI".**

كما أنه المحرك الأساسي للقيم الديمقراطية وقيم وخصائص الحكم الراشد من شفافية + تقييم للقرارات والسياسات + كشف التجاوزات ومكافحة أنواع الفساد السياسي والإداري كما يقول **"BEETHAM"**. والذي يساعد على تحقيق الجودة السياسية المستدامة والمشروعية، قوامها التداول الانتخابي الديمقراطي السلس، وفعالية سياسية ممكنة للمواطنين من حقوق بشكل يوفر التساويفي الفرص وتكريس العدالة التوزيعية بالمعنى الذي قدمه **"JOH N .RAWLS"**، في كتابه **"نظرية العدالة " .**

[1]: محمد نايف، مرجع سبق ذكره، ص88

وعليه فالحكم الراشد يقوم أساسا بوجود الحكومة+ قطاع خاص متين وقوي قادر خلق الثروة + مجتمع مدني نشط يتمتع بالاستقلالية.

هذا الحديث يقودنا إلى الحديث عن الحالة الجزائرية والواقع الجزائري ويجعلنا نتسائل هل يوجد مجتمع مدني حقيقي فعال ومتين يقوم بالمهام المذكورة سلفا لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر ؟

كان لابد من انتظار سنة **1989** والتي كانت تحصيل حاصل بعد الأحداث الأليمة التي جرت في أكتوبر **1988**، لكي تتم المصادقة على الدستور الثالث في تاريخ الجزائر في 23 فيفري من نفس السنة، ويتم الاعتراف للمواطنين بالحق في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات، والجرائد المستقلة وهو ما حدث في الجزائر بشكل سريع ومكثف [1]

إن الإطار الدستوري الجديد بما استحدث من رؤيا جديدة، حتم على مراكز القرار المختلفة التفكير في وضع الآليات القانونية التي تكرس ما جاء به الدستور، لتتحول الإصلاحات في مختلف الميادين إلى نقطة استقطاب سياسي حاد بين مختلف القوى السياسية القديمة منها والحديثة، التي ظهرت مع الانفتاح السياسي، في وضع تميز بتدخل قوي ومباشر للمواطنين وتحت ضغط حاجياتهم الجديدة وتجربتهم القديمة الفردية والجماعية .

إن التعديل الدستوري لسنة 1996 حمل في طياته الأطر القانونية لتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية " مؤسسات المجتمع المدني " ليكرس بذلك ما جاء به دستور 1989 .

لقد نص دستور **1989** في مواده، **41**، **42،43** على حق إنشاء الجمعيات وإنشاء الأحزاب السياسية حق مضمون ومعترف به، كما يحظر على الأحزاب كل أشكال التبعية للجهات الأجنبية، إضافة إلى حق إنشاء الجمعيات حقٌ مضمون وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية .

[1]: الحبيب حنحاني، مرجع سبق ذكره، ص76

إن هذا الإطار القانوني والدستوري ليعبر بحق عن إعطاء فضاء ح لنشاط المجتمع المدني، ويعبر صراحة عن إرادة سياسية مشجعة لمؤسسات المجتمع المدني للنهوض بنظام الحكم وتعزيز قيم الحكم الراشد في الجزائر، إلا أن الخلاصة التي توصل إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة **2004** هي أنها " حرية على ورق "، وهو يتكلم عن الكثير من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية بشكل عام نظريا، والتي كثيرا ما تكبلها التشريعات الوطنية التنظيمية المشددة، ليضيف محورا التقرير في خلاصتهم، أن الدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات، غير أن التشريع العادي غالبا ما يجنح إلى تقييد الحقوق، بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظمه السلطة، وبهذا يفقد النص الدستوري التشريعي الكثير من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تنظيمية تفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية فهل ينطبق كل هذا على الحالة الجزائرية ؟[1]

تشير التجربة الجزائرية أنه ورغم المبادئ الدستورية النظرية الواضحة، فأن ذلك لم يمنع وزارة الداخلية من منع السماح بنشاط عدة أحزاب سياسية، بالرغم من تقديمها لملفاتها إلى وزارة الداخلية واحترامها للآجال والشروط المطلوبة، فحزب الوفاء مثلا تحت قيادة وزير الخارجية الأسبق " أحمد طالب الإبراهيمي " يعتبر موجود بقوة القانون منذ 27 فيفري 2000 بعد أن نظم مؤتمره التأسيسي، لكنه ظل ممنوعا عمليا بقرار وزاري من وزارة الداخلية فقد أغلق المقر وشُمع َ من قبل قوات الأمن ورفض وزير الداخلية السماح للحزب من النشاط، بحجة أن جزءا كبيرا من مناضليه يعتبرون من قدماء الحزب المحظور في الجزائر " الجبهة الإسلامية للإنقاذ "، كما أن نفس الرفض الذي قوبل الذي تعرض له حزب الوفاء، تعرض له أيضا حزب الرئيس الحكومة الأسبق " أحمد غزالي " بحجة أن الملف لازال قيد الدراسة حتى الآن، مما شكل تعارضا صارخا وواضحاً مع قانون الأحزاب وحقوق الحريات في الجزائر، والذي يفرض على الإدارة تقديم إجاباتها في الآجال القانونية الحدودة.

[1]: نوال حربي، أزمة شرعية الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، ص150

إن الكثير من الممارسات القانونية والإدارية من هذا النوع تميز الإطار التشريعي لقانون الجمعيات في الجزائر، ويعرف الحقل السياسي خاصة مؤسسات المجتمع المدني منذ وصول الرئيس " بوتفليقة " إلى حكم، انتكاسة كبيرة حيث استطاع أن يجمع حوله عددا من الأحزاب الفاعلة في الإتلاف الحكومي منذ سنة 2000، يضم " حزب جبهة التحرر الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، حركة النهضة التحالف الوطني الجمهوري ... "بينما إنطوت باقي الأحزاب المعارضة على نفسها وأغلق المجال الإعلامي أمام نشاطاتها مما جعل قوة المؤسسات المجتمع المدني في حالة ركود كامل، لذلك تستمر الممارسات والأساليب القدية الرامية لغلق للحقل السياسي ومراقبته بشدة بترسانة من القوانين والتي تعيق تعزيز قيم الحكم الراشد في الجزائر [1]

وعند الحديث أيضا عن مؤسسات المجتمع المدني يتبادر إلى الذهن واقع الحركة الجمعوية في الجزائر، التي شهدت انتشارا رهيبا بدءا من سنة 1990 وذلك بصدور قانون الجمعيات وتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 1992 إلى وجود **36173 جمعية ورابطة محلية** تأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية ثم الثقافية تليها الجمعيات الرياضية والخيرية، ليصل العدد إلى 45000 جمعية محلية، و800 جمعية وطنية سنة 2004، وتجاوزت هته المنظمات مجرد تقديم المساعدات والعمل الخيري، وأصبحت تناضل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، الطفل، المرأة وتسعى المجتمع وتنميته .

وفي كتابه **" الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "**، يفسر الباحث عبد القادر بهلول هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله:" .....في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وبعد الاستقلال في نظام الحزب الواحد هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب الشكلي فهو عامل

[1]: عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين في المجتمع المدني وإصلاح القطاع العام في الجزائر، ص08-09

للتسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات حيث يكفي أن يجتمع على الأقل 15 شخصا ليؤسسوا جمعية....".[1]

وتراجعت الحركة الجمعوية بعد حالة الاستقرار السياسي والأمني التي عرفتها البلد منذ 1992، إلا أن الاستقرار الوضع الأمني وانتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر .

ولتوضيح الصورة أكثر خاصة فيما يخص النشاط الجمعوي ارتأى الباحث إجراء مقابلة مع مسؤول مكتب التنظيمات والشؤون العامة لولاية سعيدة السيد **"نجادي الحبيب "**، وكان ذلك يوم 06 سبتمبر 2015، والذي صرح بالحرف الواحد أن النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة خاصة وفي الجزائر عامة يبقى دون المستوى المطلوب، ولا يلبي الطموحات، كما صرح ذات المتحدث أن عدد الجمعيات على مستوى تراب ولاية سعيدة فقط كان 1540 ثم تعرضت للحل سنة 2012، تزامنا مع القانون الجديد 06 -12 المؤرخ في 12 أكتوبر 2012 ليتقلص العدد إلى 390 جمعية بلدية وولائية، وحسب ذات المتحدث فإن القانون الجديد أعطى صلاحيات لرؤساء البلديات لمنح الترخيص بعدما كانت الوزارة تعمل دراسة لكل ولاية الخاصة بطلب الجمعيات، وذلك لتسهيل عملية الترخيص القانونية للجمعيات، وأضاف السيد "نجادي الحبيب " أن الجمعيات في الجزائر عامة لا تخضع لعامل الرقابة، مما يجعل نشاطها غي مجد وغير فعال بالصورة المطلوبة ويشوبه من التجاوزات والتي في حال حدوثها فالمديرية المعنية هي التي تباشر عملية الرقابة، في حدود القانون، إضافة إلى أن هته الجمعيات لا يمكن لها معارضة سياسة الحكومة، كونها لا تملك ذمة مالية مستقلة، فكل الإعانات هي من طرف الدولة لصالح هته الجمعيات .

وما يكمن استخلاصه من هذه المقابلة مع المسؤول عن "مكتب التنظيمات والشؤون العامة لولاية سعيدة "، أن مساهمة الجمعيات في ترقية قيم الحكم الراشد وترقية الديمقراطية لا يأتي في الحسبان،

[1]: المرجع نفسه، ص10

والملاحظ هو تهميش دور ها السياسي، وتعزيز دورها الخدمي في المقابل، وذلك راجع أساسا إلى احتواءها من قبل المؤسسة الرسمية التي أصبحت الوسيلة الأقوى في العملية السياسية في الجزائر [1].

وإضافة إلى الجمعيات، فهناك النقابات المهنية والأحزاب السياسية والإعلام كمؤسسات للمجتمع المدني والتي تلعب هي الأخرى دورا مهما في اللعبة السياسية، حيث أنها تسمح بتوفير المرونة والسلاسة والشفافية في التعامل المطالب المجتمعية مما يساعد النظام الحاكم على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب، وامتصاص حالات الاحتقان والغضب الاجتماعي وبالتالي تكريس دولة الحق والقانون وتعزيز الاستقرار السياسي .

والمتتبع للشأن الجزائري يجد أن المجتمع المدني، رغم غيابه عن الساحة، إلا أنه ساهم ولو بشكل ضئيل من طرف المنظمات السياسية " كجمعيات حقوق الإنسان "، في تدعيم قيم الحكم الراشد والاستقرار السياسي في الجزائر، وذلك من خلال مشاركته في العديد من المبادرات الحوار، خاصة خلال فترة الأزمة الأمنية الجزائرية واتخاذها لمواقف مساندة لمساعي الوئام المدني والسلم والمصالحة الوطنية بعد ذلك [2].

وفيما يخص الأحزاب السياسية الجزائرية فقد استطاعت بفضل تمثيلها في البرلمان من تجسيد معيار المسائلة ولو نسبيا من خلال ممارسة كل أشكال الرقابة والمسائلة، من خلال آلية الأسئلة البرلمانية "الشفوية منها والكتابية"، والاستجواب، وتشكيل لجان التحقيق، ومراقبة عمل الحكومة من خلال تقييم برنامج عمل الحكومة، عن طريق مبدأ ملتمس الرقابة، ومناقشة بيان السياسة العامة ،إلا أنكل هته الآليات والأدوات القانونية التي هي بيد الأحزاب السياسية في الجزائر، تكاد لا تستعمل لتجسيد قيم ومعايير الحكم الراشد في الجزائر، كالمسائلة، والرقابة، والشفافية وغيرها ..... كما أن مناقشة بيان

[1]: نوال حربي، مرجع سبق ذكره، ص159

[2]: عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية في تحقيق التنمية للدول العربية من منظور الحكم الراشد، جامعة بسكرة، ص90

السياسة العامة مثلا لم يناقش ولم يتم عرضه على البرلمان، منذ حكومة أويحيى سنة2010، إضافة إلى أن الأحزاب السياسية بإمكانها المشاركة والمساهمة في عملية صنع السياسة العامة عن طريق المساهمة في العمل التشريعي، وتقديم الاقتراحات والتعديلات والعمل على إعداد منظومة تشريعية قانونية لمكافحة الفساد، مما يكرس تعزيز وإرساء قيم الحكم الراشد، إضافة إلى مساهمتها في عملية المشاركة السياسية عن طريق إعداد برامج تنموية تلبي حاجات وطموحات المواطن والعمل على تعبئة الجماهير لرفع معدل التوعية والثقافة السياسية وبالتالي رفع حجم المشاركة الانتخابية وذلك لخوض وإجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة .

إلا أن المتتبع لنشاط ودور الأحزاب السياسية في الجزائر كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، قد يجد أنها غائبة تقريبا، كما أن نشاطها بعيد كل البعد عن الدور الرئيسي، رغم كل الوظائف والأدوات والآليات القانونية، والإمكانات المالية والبشرية المسخرة، وعليه يبقى دور الأحزاب السياسية في الجزائر كطرف ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، دور ضئيل وهذا راجع للقيود التي تواجهها والممارسة عليها [1].

ويعتبر المجال الإعلامي هو الآخر منبرا من منابر المجتمع المدني، وما يجدر الإشارة إليه أنه خلال الأزمة الأمنية الجزائرية، والواقع المأساوي الذي آلت إليه البلاد، لعبت الحافة المستقلة دورا رائدا في مكافحة الفساد، فكانت الجرائد منبرا لمختلف الناشطين في ميدان مكافحة الفساد مما أدى إلى تشجيع الجمعيات التي بدأ ت تسمع صوتها عن طريق وسائل الإعلام بالتنديد بقضايا الفساد المختلفة، حيث باشرت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد عملها ونشاطها، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية بعد تضافر الجهود من طرف الأفراد من مختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى توقيع ومصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2004 والتي كان بمثابة اعتراف ضمني بالجمعية

[1]: المرجع نفسه، ص92

واعتمدت الجمعية في عملها على تنوير الرأي العام فيما يخص الحياة العامة في الميدان الاقتصادي والقرارات السياسية التي تتخذها الحكومة وعواقبها على تفشي الفساد وعلى تسيير الوضع العام، وقد فتحت الجمعية مكتبها لأفراد المجتمع المهتمين بالفساد، كما وضعت الجمعية خطا هاتفيا، وموقعا إلكترونيا للتلقي والرد على المهتمين بالأمر، وفي السنوات الأخيرة خلصت الجمعية إلى تحقيق شبكة وطنية لفروع محلية تمثل الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد، وتساند الجمعية الشهود وضحايا الفساد، فتصدر عندما يتطلب الأمر بيانات تدعوا فيها الدولة لاتخاذ مسؤولياتها عن طريق سلطاتها المختلفة وفقا لما تنص عليه القوانين السارية المفعول، وقد قامت الجمعية بمبادرات عديدة ونشاطات وملتقيات مختلفة، في مختلف ربوع الوطن ،بإشراك ممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية مع حضور إطارات في الدولة مما يسمح بتبادل الخبرات والتجارب، وفي عام 2007 وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد نظمت الجمعية ملتقيات في مختلف الولايات .

وما يجدر الإشارة إليه هو التطور الهائل الذي يشهده الميدان الإعلامي وتفاعله مع حركة العولمة وتياراتها بفضل ثورتي الاتصال والمعلومات وتشير الكثير من الدراسات الإعلامية إلى حقيقة مفادها أن الإعلام يقوم بدور فعال وكبير في تعريف المواطن بالقضايا السياسية والاجتماعية المطروحة على الساحة، كما يقوم الإعلام الهادف "مع التركيز على كلمة الهادف " بدور كبير في تكوين الرأي العام وتنويره، ومحاربة كل أشكال الفساد، كما يعكس الإعلام واقع المجتمع ويهدف إلى خدمته وترقيته وتعزيز كل أنواع الرشادة السياسية والاقتصادية وغيرها، وعليه فإن الإعلام إذا استكمل مقوماته ووسائله الصحيحة وأحسن استعماله وتوجيهه، كان قوة دافعة في مجال البناء والتطور والنهوض بالمجتمع ككل، أما إذا فشل في أداء دوره فسيكون لا محالة أداة تخريب وفساد ويعكس بحق صورة النظام الفاسد[1].

[1]: نوال حربي، مرجع سبق ذكره، ص160

وما يميز أكثر الجانب الإعلامي في الساحة الوطنية الجزائرية، خاصة مع هبوب رياح الانفتاح أي بعد أحداث أكتوبر 1988، وإقرار دستور 1989، حيث صدر قانون 1990 والذي ألغى وزارة الإعلام وأنشأ بدلها ما يسمى بالمجلس الأعلى للإعلام، واتجهت السلطة إلى تشجيع تأسيس الجرائد المستقلة، ومع مرور الوقت فرضت الصحافة نفسها على الساحة الإعلامية وصار لها تأثير يتجاوز في بعض الأحيان تأثير الأحزاب السياسية والجمعيات

وكغيره من مؤسسات المجتمع المدني، شهد المنبر الإعلامي معاناة وتذبذبات، خلال أوج الأزمة الأمنية في الجزائر، وما يمكن تسجيله خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر، أن العديد من أقلام الصحافة الوطنية لعبت دورا مهما في حماية الديمقراطية والحريات، من خلال الجرأة الكبيرة في تناول الأحداث، حيث كانت المتنفس الوحيد للمواطنين للإطلاع على ما يدور في الساحة الوطنية، في ظل غياب لمؤسسات الأخرى، كما عانى العديد من الصحفيين من المضايقات عند جمع المعلومة، ووصل الحال إلى بعضهم إلى التهديد بالتصفية جسديا [1].

واعتبر الكثير من الدارسين، أنه لا يوجد في الجزائر أجرأ على النقد ومتابعة تصرفات المسؤولين، ومراقبة المال العام ونشر غسيل الفساد، مثل الصحافة المكتوبة.

إن الحديث عن واقع الإعلام في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن مشكل الاستقلالية، حيث أن فقدان الاستقلالية يؤدي إلى تراجع دورها في حماية الديمقراطية، والاستقلالية التي نعنيها ليست الاستقلالية عن السلطة العمومية فحسب، ولكن كذلك الاستقلالية عن الخواص واللوبيات والبارونات ومجموعات المصالح، ذلك أن انسحاب الدولة من القطاع الإعلامي المكتوب بدأ يخلفه هيمنة أرباب الأموال الذين يدافعون عن مصالحهم الشخصية وعن انتماءاتهم الإيديولوجية فلا يخفى على أحد نفوذ

[1]: نحوى إطلاق شبكة للمنظمات والمجتمع المدني لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة، تقرير حول اجتماع المركز يوم 13-14 يونيو 2008 ببيروت، ص08

هؤلاء في بعض الجرائد الكبيرة في الجزائر وتحقيق هذه الاستقلالية مرهون برفع الضغوطات وتوفير الأجواء المناسبة المشجعة على نقل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة، وتسهيل الوصول إلى مصدر الخبر والعمل على كشف الحقائق وبالتالي المضي قدما لمكافحة الفساد، وضمان الحريات الفردية والجماعية، وبالتالي تكريس قيم الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، وللأسف هذا الأمر يبقى غائب تقريبا ويدل على المستوى المتدني لقطاع الإعلام في الجزائر .

كما اعتبر العديد من الدارسين والمتتبعين أن قوة المجتمع المدني مرهونة بقوة الإعلام ودوره في تنوير الرأي العام والقضاء على أشكال الفساد، وتكريس الديمقراطية واحترام الحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر وبالتالي العمل على إرساء معالم الحكم الراشد .

ولتوضيح الصورة أكثر عن دور الإعلام كمنبر من منابر المجتمع المدني في تعزيز قيم الحكم الراشد في الجزائر كان لنا لقاء مع مدير إذاعة سعيدة الجهوية السيد " الدكتور عيسى بن هاشم "، والذي استقبلنا بصدر رحب بمكتبه يوم **2015/09/15** حيث عبر لنا أن الإعلام الجواري يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتنموية تخلق الأرضية الملائمة والمناسبة لإنجاح الخطط التنموية المحلية، فهو إعلام شامل يرتبط بنواحي اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تربوية، وثقافية والإعلام الواقعي يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجماهير مما يعزز الثقة المتبادلة [1].

وأضاف ذات المتحدث أنه أشار في الصالون الوطني للاتصال الذي تم إجرائه في **2015/05/13** أن الإعلام يهدف إلى تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار، وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية.

[1]: د. عيسى بلهاشمي، الصالون الوطني للاتصال، مقاربة جوارية في الإذاعة المحلية، من 13 إلى 18 ماي 2015، ص06

وهو ما تهدف إليه الإذاعة المحلية خاصة في المواعيد السياسية من خلال فتح نقاشات يتم من خلالها إعطاء مجال للرأي والرأي الآخر بإثارة مواضيع التعبئة السياسية والاجتماعية، والسلم والانسجام الاجتماعي، ومبادرات التنمية المحلية والمنتخبين الإداريين، وبالتالي تشكل وسيلة للحوار الهادف إلى تنمية الحس المدني، أي الفضاء المفضل لطرح الأفكار ومناقشتها لفائدة بناء مجتمع ديمقراطي متماسك تسوده المحبة والثقة والاحترام المتبادل، وهي بذلك تمثل أداة هامة لعملية التثقيف المحلي، ولممارسة الديمقراطية التشاركية، وحرية إيصال الرأي المحلي، ووسيلة للاتصال الجماهيري الأكثر فعالية وتأثيرا على الرأي المحلي، غير أن تأثيرها ومصداقيتها مرهون بنوعية العمل المقدم من طرف الفريق الساهر على هذه المحطات يضيف ذات المتحدث .

ومن خلال ما تم عرضه، يمكن القول أن القطاع الإعلامي في الجزائر، يعتبر مكسبا كبير من مكاسب الحرية والديمقراطية المتاحة، من خلال مختلف الأدوار والنشاطات المهمة التي أصبح يلعبها لترسيخ القيم الديمقراطية وإرساء معالم الحكم الراشد، إلا أن هذا المكسب يبقى هشا في ظل غياب الاستقلالية، إضافة إلى مواجهته لتحديات جديدة فرضت نفسها هي الأخرى في إطار العولمة وثورة الإعلام والاتصال في ظل الإنترنت، وغياب الاحترافية لدى العديد من الصحفيين في التعامل مع المعلومة، والتعامل مع القضايا الوطنية، هته الرهانات والتحديات ليست سهلة في وجه الإعلام في الجزائر، التي قد تؤدي إلى تقزيمه وفقدان استقلاليته واحتوائه، مما ينعكس سلبا على دوره في حماية الحريات الديمقراطية وترقية قيم الحكم الراشد في الجزائر [1] .

وما يمكن الإشارة إليه، إلى أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني ساهمت في حماية القيم الديمقراطية والعمل على إرساء معالم الحكم الراشد وذلك من خلال :

[1]: رابح الونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر، دار المعرفة، ديسمبر، 1999، ص234

1. مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل المجلس الانتقالي من أجل تعيين رئيس الدولة الجزائرية سنة 1994 والمتكون من 192 عضو توزعوا على شكل 35% للأحزاب السياسية 47% للمجتمع المدني و16% لمؤسسات الدولة .

2. تنظيم إضراب المحفظة عام 1995 الذي دعا إليه دعاة اللأمازيغية، ودام قرابة سنة، حيث طالب فيه المضربون بتدريس الأمازيغية، وتم تحقيقه بشكل نسبي، واعتماد الصفة الرسمية والدستورية للأمازيغية بصفتها أحد أبعاد الهوية الوطنية .

3. الدور الذي لعبه المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية الأخيرة التي قام بها الرئيس وذلك بضغط من منظمات المجتمع المدني، من أحزاب ونقابات، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغير والديمقراطية والتي دعت إلى تغيير الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ وتخفيض القيود المفروضة على وسائل الإعلام وتكريس العدالة الاجتماعية

4. مشاركات فواعل المجتمع المدني في تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة مشاورات مشكلة من "عبد القادر بن صالح " والجنرال " تواتي "، والمستشار " بوغازي " حيث تتولى هته الهيئة الاستماع للأحزاب والشخصيات السياسية، إضافة إلى المشاركة في إعداد الدستور التوافقي الأخير .

5. الجلسات المنعقدة بين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني، وتم التطرق خلالها إلى خمسة ورشات مركزية، أهمها :

الورشة الثانية والتي دعوا فيها من أجل حكم متجدد، حوار اجتماعي، ديمقراطية تشاركية وتناولت :

- الحكم وفق المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية .
- الحكم المتجدد وفق الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء .
- إصلاح الحوار الاجتماعي للمؤسسات .
- تفعيل الديمقراطية التشاركية .

إضافة إلى الورشة الخامسة التي دعوا فيها إلى تعزيز وتنظيم دور المجتمع المدني.

المطلب الثالث: معوقات المجتمع المدني والحكم الراشد وآفاق التفعيل في الجزائر

سنحاول في هذا العنصر ذكر أهم العقبات والمثبطات القانونية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون نشاط المجتمع المدني في الجزائر بغية إرساء معالم الحكم الراشد [1].

بالرغم مما يمكن قوله عن فاعلية المجتمع المدني ودوره في إرساء معالم الحكم الراشد فإنه وجب التذكير إلى أن المجتمع المدني في الجزائر مازال يعاني جملة من النقائص والعراقيل التي تقف حجر عثرة نحو إرساء وتعزيز الحكم الراشد في الجزائر، وهذا ما يجعل دوره هامشي وسطحي وغير مؤثر بدرجة كبيرة، بحيث لا يخوض في ضبط مؤشرات الحكم الراشد كحماية حقوق الإنسان وضبط ومكافحة الفساد، كما أنه لا يعمل جاهداً لإيجاد حلول جذرية للأزمات التي قد تعصف بالبلاد،[2] كما أن نشاطه على الساحة الاجتماعية يكاد يكون غائباً تقريباً بالرغم من الحكم المماثل من الجمعيات والمنظمات إلا أنها بعيدة كل البعد عن تطلعات وطموحات المواطن الجزائري، بل إن نشاط المجتمع المدني في الجزائر موجه لخدمة حاجات النخبة الحاكمة مما يؤثر سلباً على إرساء معالم الحكم الراشد.

إلا أنه وجب ذكر مؤشرات إيجابية تمثل آفاق تفعيل المجتمع المدني لإرساء معالم الحكم الراشد، انطلاقا من إمكانيات كبيرة متاحة أمامه وتبقى أهم خطوة وهي مدى استغلال هته الإمكانيات أحسن استغلال لإرساء وتعزيز قيم الحكم الراشد في الجزائر.

---

[1]: المرجع نفسه، ص235.

[2]: المرجع نفسه ص 29

وعليه ارتأى الباحث على تقييم هذا المطلب إلى عنصرين مهمين، أولهما سيتم التطرق فيه إلى أهم العوائق والعقبات التي تواجه المجتمع المدني لإرساء الحكم الراشد في الجزائر وثانيها سنخصصه أساساً بآفاق تفعيل المجتمع المدني وتكريس دوره في عملية تعزيز الحكم الراشد. [1]

أولاً: المعوقات.

أ. المعوقات القانونية :

إن الإطار القانوني الملائم يعد بمثابة صمام الأمان والضمانة اللازمة لممارسة دوره على أكمل وجه، ويجمع الباحثون والدارسون على أن البيئة القانونية في الجزائر لا توفر ذلك الجو القانوني الملائم لسير المجتمع المدني، ولازلنا أمام ظاهرة تحدث " آدم فرغسون " خلال القرن 19، ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية وهو ما يمثل حاجزا أمام حرية الأفراد، واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة . [2]

ويضع الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري، إضافة إلى تعدد الجهات الوطنية على العمل الجمعوي، وتعد هته القيود حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات، وأمام نشاط مختلف مؤسسات المجتمع المدني مما يحد من دورها الرائد في حماية الحريات الديمقراطية وتعزيز قيم الحكم الراشد .

يشكل ضعف المؤسسات القضائية في الجزائر أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني الجزائري .

---

[1]: لخضر رزاوي، مرجع سبق ذكره ص 32

[2]: زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وجود النفتاح وفعاليات المجتمع المدني في الجزائر، دراسات الملتقى الوطني حول التحول الديموقراطي في الجزائر"، 2005 جامعة بسكرة ص 119 117

إضافة إلى أن المتتَّبع إلى الدساتير العربية ومن بينها الدستور الجزائري، يرى أنها دساتير أُفرغت من محتواها فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي .[1]

ب. المعوقات السياسية :

يقوم المجتمع المدني أساسا على التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات، واحترام مبدأ التداول على السلطة والرقابة السياسية، وبالتالي تعزيز القيم الديمقراطية، لإرساء معالم الحكم الراشد، إلا أنه في الجزائر يمكن القول بأن الدولة اكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي، مما شكل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية بإضافة إلى التعسف واستعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكومين .[2]

أصبحت السلطة تستعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع، بل أصبحت تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في بعض الأحيان لتمرير مشاريعها ودعم مرشحيها، وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع، وتعاني من التضييق المالي والإهمال، وإثارة أزمات داخلية، وأدت هذه الوضعية إلى بروز ما يسمى في المصطلح الجزائري " المجتمع المدني المستفيد " ومحاولة خلق منظمات من طرف السلطة لتضييق الخناق على منظمات مدنية أخرى، ومن أغرب ما يحدث في الجزائر أن السلطات أقامت وزارة التضامن مثلا تنافس الجمعيات الخيرية، حتى كادت تعدم وجود مؤسسات خيرية أخرى كمؤسسة " الهلال الأحمر الجزائري "، ولا يخفى على أحد أن الغرض من ذلك إمساك الملف الخيري هو الخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب .

---

[1]: المرجع نفسه ص 120

[2]: المرجع نفسه ص 124

بالإضافة إلى كل هته المعيقات والتي أفرغت مؤسسات المجمع المدني من محتواها، وأعطاها دورا لا علاقة له لها بإختصاصتها، توجد أسباب أخرى تتعلق بضعف التمويل من قبل السلطات وقلة كفاءة المسؤولين على الجمعيات في تدبير سبل الإنفاق على مشاريعهم، وقلة رغبة هؤلاء في الترسيخ المجتمعي لمؤسساته وضمان ديمومتها، وضعف العمل المؤسسي وبداية التسيير والإدارة ويعود ذلك كله إلى غياب خطة وطنية وإستراتيجية واضحة المعالم لتطوير المجتمع المدني لكي يساهم في تنمية المجتمع وترقية مستقبل الحريات الديمقراطية مما من شأنه إرساء قاعدة قوية ومتينة لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر .

إضافة إلى منع اتصال الجمعيات الوطنية بالشبكات العالمية للاستفادة منها تحت ذرائع عديدة، فصارت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر إن صح التعبير " كالقطة التي حرمتها صاحبتها من الغذاء ومنعتها من أن تأكل من خشاش الأرض " . [1]

إضافة إلى تراجع الانتشار الجماهيري للأحزاب على خلفية أزمة الثقة التي لم تعد تجاه الحكم فقط ولكنها تشمل أيضا التنظيمات الحزبية، حيث لم يعد الانخراط في الأحزاب نتيجة رغبة نضالية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق مصالح ضيقة في ظل انتشار الزبانية السياسية والخلفيات الجهوية

ج. المعوقات الاقتصادية :

يقوم الاقتصاد الجزائري على القطاع الريعي ويقصد به اعتماد الدولة على ما تنتجه الأرض من ثروات باطنية كالنفط، مما يولد مجتمعا ً استهلاكيا ً بالدرجة الأولى يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، ويرى العديد من الباحثين أن الدولة في المجتمعات النامية تعتبر أحد معيقات القيم الديمقراطية التي هي حاضنة المجتمع المدني فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي

[1]: عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره ص 37

الخاص بالنخبة الحاكمة وتعمل على القمع المباشر وشراء الولاء، مما يكرس ثقافة الخضوع لدى المواطنين .[1]

وأشار العديد من الدارسين إلى ملاحظة مهمة، تتمثل في الطفرة النفطية والتي لعبت دورا كبيرا في تأجيل المشروع الديمقراطي سواء في فترات سابقة وخلال الفترة الأخيرة بالنسبة للحالة الجزائرية، وذلك من زاوية تقوية أركان الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يسمح للسلطة بتدعيم شرعيتها السياسية، عبر إشباع حاجيات الشعب والموالين لها ماديا، وهو ما يجعل المجتمع لا يهتم بالحقوق السياسية ،و بشأن تقييد السلطة، وبالتالي تراجع المطالبة بالمشاركة السياسية بحيث لا تصبح المشاركة السياسية من بين مطالب الجمهور طالما أن هناك إشباع مادي، ففي الدولة الريعية تحُول الزبائنية السياسية محل المساءلة، الرقابة، والشفافية وتصبح المشاركة مجرد الحصول على امتيازات معينة، وهو للأسف ما حدث ويحدث حاليا في الجزائر .

وفي نهاية هذا المطلب يمكن الخلوص إلى فكرة رئيسية مفادها : أن هته المعيقات السياسية والقانونية والاقتصادية تقف حجر عثرة أمام ترسيخ الديمقراطية وإرساء معالم الحكم الراشد، وتضع مستقبل الحريات في الجزائر على المحك، ضف إلى ذلك يعتبر إعادة صياغة طبيعة الدولة من "دولة الشرعية الثورية " إلى دولة " الحق والقانون، دولة احترام حقوق الإنسان، دولة العدالة والنزاهة " ضرورة قصوى وملحة وتفرض نفسها وبشدة، الأمر الذي من شأنه إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم " أزمة ثقة " . مما يجعلنا نتساءل عن سبل آفاق تفعيل المجتمع المدني لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر؟ وذلك ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب التالي .

ثانياً: آفاق تفعيل المجتمع المدني لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر

[1]: زهير بوعمامة، مرجع سبق ذكره ص 122

بعد التطرق إلى تلك الجملة من المعيقات السياسية والقانونية والاقتصادية والتي تحد من نشاط المجتمع المدني وتحُول لا محالة للانتقال إلى دولة تتمتع بالقدر الكافي من القيم الديمقراطية لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر، سنحاول في هذا المطلب الإشارة إلى أهم سبل آفاق تفعيل المجتمع المدني وذلك للمضي قدما نحو تعزيز وترسيخ قيم الحكم الراشد، ودعم الدمقرطة وإصلاح منظومة الحكم في الجزائر، بناءا على تفعيل جملة من الشروط والممكنات التي من شأنها خلق قاعدة متينة وبيئة ملائمة لإقامة دولة ديمقراطية شفافة ونزيهة ومشاركاتية .

يقدم العديد من الدارسين ومن زاوية تفائلية متقدمة، خارطة طريق حول إمكانية إنجاح وتفعيل فرص لدمقرطة الحكم الراشد في الجزائر بناءاً على ممكنات ومؤشرات يمكن إجمالها كالآتي :

أ. العمل على التبلور التدريجي والسعي لتعميق الثقافة المدنية واعتماد التعددية السياسية والفكرية، والسعي لتكريس مبدأ المساواة لتجسيد دولة الحق والقانون . [1]

ب. الاتجاه نحو تقييد سلطة الدولة تجاه المجتمع، من حيث سعي مؤسسات المجتمع المدني والتي تعاني العديد منها من مشكل التهميش والإقصاء، للتمتع بفضاء ولو بسيط من حرية النشاط بعيدا عن تدخل الدولة والتشديد القانوني والسياسي الذي تفرضه " نحو تكريس مبدأ الحرية ".

ج. العمل على جعل العملية السياسية تعبيراً عن مناقشة اجتماعية سلمية ونقل انشغالات الفئات المحرومة وذلك لإسماع صوتها، خاصة عبر المنبر الإعلامي

د. العمل على النشر الواسع للإعلام الهادف والنزيه لاستغلال هامش الحرية المتاح للقيام بعملية الرقابة على عمل الحكومة والأجهزة الإدارية المختلفة، باعتباره يمثل السلطة الرابعة في البلاد، إضافة إلى العمل على كشف قضايا الفساد والتزوير التي تنخر البلاد، وتحد من دمقرطة الحكم .

[1]: بلخيري آيسة، مرجع سبق ذكره، ص170

هـ. الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية التشاركية اللامركزية من خلال الانتقال من الأساليب المركزية في الحكم إلى الأساليب اللامركزية داخل الدولة، ومن النمط الهرمي إلى النمط التشاركي التفاعلي، وتذكية ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم المواطنة والمطالبة بالمزيد من الشفافية والمساءلة .

و. الأخذ بمبادئ الحكم الصالح وتكريس الشفافية والرشادة السياسية وضبط مَوَاطن الخلل ومعالجتها والقضاء عليها.

ز. العمل على وضع خطوة إستشرافية واضحة المعالم يتم فيها رسم خطة لمستقبل الحريات في الجزائر، وتطبيقها بالشكل اللازم بناءا على الدراسات الأكاديمية ومراكز البحث . [1]

ح. العمل على تطبيق مبدأ التداول على الحكم، حيث أن الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي بالتوقيف تارة " كما حدث سنة **"1990"**، وبالتزكية ودعم المترشحين تارة أخرى " **انتخابات 1999"**، كان لها تأثير مباشر على عملية التداول، التي تعد أهم مبادئ القيم الديمقراطية والحكم الراشد، حيث أنه في الجزائر وخلال العقد الماضي لم نشهد تداولا حقيقيا على الحكم ولم يطرأ على السلطة تغيير فعلي " تغيير الرؤساء فقط"، وفي هذا الصدد يشير **"إسماعيل قيرة** " إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه نظرية **" الطوق العازل "**، أو ما يسمى " بالقوابس أو القواطع الكهربائية "، حيث أن الممسك بزمام السلطة " المؤسسة العسكرية "، لا يظهر إلى العلن مباشرة، فهي تفوض أمر الممارسة المباشرة إلى الواجهة المدنية التي هي بمثابة وأشبه بالطوق العازل الذي يحمي المركز، الذي يتشكل من رئيس الدولة " القاطع الكهربائي "، ورئيس الحكومة ووزراءه كقوابس، هته الأخيرة يمكن التضحية بها دائما لسلامة الجهاز الحاكم، وفي الحالات الخطيرة يصل الأمر إلى التضحية بالقاطع الكهربائي الرئيسي " الذي هو رئيس الدولة"، المهم بقاء المركز سليما .

[1]: اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 98

ولعل ما يعزز هذا الطرح هو تعاقب العديد من رؤساء الحكومة، إضافة إلى تداول ستة رؤساء على الحكم في الجزائر في تاريخ نظام الحكم .

ط. الدعوة إلى إقامة شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، هذا الأخير الذي لازال يعاني من الهشاشة القانونية والسياسية والتضييق المالي والاستقلالي (كما سبق ذكرها)، فترقية منظمات المجتمع المدني وقدراتها، لابد أن يتم بالتوازي مع بناء روابط المشاركة بينه وبين الحكومة، وتكريس الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى إعادة التوازن بينه وبين الحكومة، والقطاع الخاص " فواعل الحكم الراشد "، بعيدا عن سيطرة الحكومة على مجريات الاقتصاد، وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني، كونها قادرة على تعبئة الناس بحكم تداخلها في المجتمع، وأن تكون أداة لنشر الرأسمال الاجتماعي .

ي. كما أنه وجب على الحكومة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسات والبرامج التنموية، وتغيير اتجاهاتها نحوها، وهو ما يتطلب إجراء تغيير في الثقافة المؤسسية السائدة داخل الإدارات والهيئات الحكومية .[1]

ك. الدعوة إلى دعم الحكم المحلي الذي يمارس فيه المواطنين حق المشاركة في رسم السياسات العامة وتسيير أمورهم المحلية، ونخص بالذكر هنا تطبيق مبدأ الشمولية، خاصة ً فئات المجتمع الفقيرة، والمحرومة من خدمات التنمية البشرية " كالصحة والتعليم والخدمات العمومية ....."، وذلك لترقية المعيشة وتقليص حدة الفقر والحرمان وتحقيق مستوى أفضل.

ل. العمل على تعزيز الإعلام الهادف والمسؤول، والذي يعد ركيزة أساسية وآلية يتم من خلالها، تكييف المجتمع مع أزماته ومشاكله، ومنحه الإطار القانوني السليم الذي يحدد صلاحيته ويرسم آفاق عمل إعلامي راشد، فوسائل الإعلام تلعب دورا رائدا خاصة في مجال الكشف عن قضايا الفساد وفتح منابر للرأي والرأي الآخر، بعيدا عن العمل بهدف تحقيق مآرب شخصة، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام في

[1]: بلخيري آسية، مرجع سبق ذكره ص 190

مجال الحملات التحسيسية للعديد من القضايا المحلية " الإعلام الجواري الهادف "، والقضايا الوطنية كالنقل اليومي مثلا الذي شهدته جلسات المحاكمة في قضية الخليفة كصحيفتي " الشروق اليومي والنهار " .

م. وضع إستراتيجية قائمة على زيادة نسبة النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد من خلال حظر التعامل مع الشركات التي تثبت تورطها في قضايا الرشوة وإعطاء كل الصلاحيات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتوفير الإمكانيات لها لمحاربة الرشوة والفساد، والاختلاس وتبييض الأموال، ومنح استقلالية أكبر للصحافة ووسائل الإعلام للتحري وضبط وقمع أعمال الغش والفساد، وإشراك الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد، إضافة إلى تقوية النواحس الأخلاقية في الإدارة وفي نظام الموارد البشرية في الحكومة كمكون رئيسي في عملية إصلاح الحكم، وعلاج مشكلة الفساد من الجذور حتى وإن تطلب الأمر، استئصاله بواسطة عملية جراحية بعيدا عن إعطائه مسكنات لمحاربة أعراضه وفقط، سرعان ما تعيده للظهور مجددا .

ن. تشجيع تطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات أهلية خاصة ومشكلة عن مراكز القوى السياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وفض النزاعات والمشكلات المترتبة عن العصبية الدينية، أو الجهوية، والعمل على استمرارية العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات، وكذا إشراك دور الشباب والمرأة داخل الجمعيات .[1]

ت. إضافة إلى ذكر كل هته المؤشرات الداخلية، وجب ذكر بعض المؤشرات الخارجية، خاصة في ظل العولمة السياسية والاقتصادية وما تفرضه من تحولات، إذ تذهب العديد من الدراسات المعاصرة إلى أنه ثمة مجموعة من الفرص يمكن أن تستفيد منها الحالة الجزائرية فيما يخص مستقبل الحريات والحكم الراشد في الجزائر ويمكن ذكر أهم هته المؤشرات الخارجية فيما يلي :

[1]: المرجع نفسه ص 201

* الانتقال من العلاقات الثنائية دوليا إلى علاقات متعددة الأطراف مع إعادة صياغة تعاريف المفاهيم الكلاسيكية للدولة القومية ذات الصلة بالسيادة، الهوية الوطنية .....

المساءلة الخارجية : حيث وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختبار مدى تجسيد الحكم الراشد، منها 12 مؤشرا يتعلق بالمساءلة العامة منها: [1]

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلاد
- درجة المشاركة السياسية
- درجة الشفافية
- مدى القبول الذي تحظى به الحكومة من طرف الشعب
- درجة المسائلة السياسية

وهذه المؤشرات تعبر عن مسائلة خارجية تخضع بموجبها الحكومة للاستجواب من قبل المواطنين.

تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية وذلك بهدف تبادل المنافع فيما بين الجزائر ومجالها الإقليمي " **المغاربي والعربي** " من جهة، ومنافع الشراكات في إطار اتفاقياتها مع الإتحاد الأوروبي، وتعميق مسار العمل القاري المشترك من خلال آلية الإتحاد الإفريقي، وضرورة تفعيل الإتحاد المغاربي من جهة أخرى .

ومن خلال هته الإحاطة السريعة لأهم المعيقات وأهم سبل آفاق تفعيل المجتمع المدني لإرساء قيم الحكم الراشد وتعزيز الحريات الديمقراطية، يمكن الإشارة إلى فكرة مفادها أن تفعيل المجتمع المدني وتعزيز الحكم الراشد لابد من الانطلاق من تفعيل جملة من المتغيرات القائمة أولا وقبل كل شيء على وجود إرادة سياسية ونية من النخبة الحاكمة للتحول التدريجي نحو دولة الحق والقانون ودولة الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ..... ثم وضع إستراتيجية شاملة وفعالة لكل المجالات، وذلك لمواكبة

[1]: المرجع نفسه ص 210

لموجة العولمة والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم الرقمي، إضافة إلى أنه وجب استغلال كل الإمكانيات " البشرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ..."، لبناء مجتمع مدني قوي ومتين يهدف أساسا لتحقيق وإرساء وترسيخ الحكم الراشد في الجزائر، فالمجتمع المدني في الجزائر مريض وجب معالجته، فأغلب مشاركاته في مختلف المحطات التي شهدتها الجزائر، لم تكن مشاركة فعالة وحقيقية بل لا تتعدى كونها مشاركة صورية، كما أنّ نشاطه ودوره يبقى هامشيا مما يعيق توفير ذلك الجو الملائم وتلك الأرضية الخصبة لتحقيق وإرساء وترسيخ معالم الحكم الراشد، وتكريس القيم الديمقراطية والحرية في الجزائر. [1]

[1]: المرجع نفسه ص 212

خلاصة واستنتاجات:

تم التعرض في هذا الفصل والذي خصصناه حول المجتمع المدني كآلية لتفعيل الحكم الراشد في الجزائر إلى أهم مراحل تطور المجتمع المدني من خلال إبراز دوره منذ الحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال ثم التركيز أساسا على فترة التسعينات التي شهدت إمضاء شهادة ميلاده بالشكل القانوني إلى الفترة الراهنة مع إبراز إسهامات المجتمع المدني لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر وذكر أهم المعوقات وسبل تفعيله، كما تطرقنا كذلك إلى أهم المحطات التاريخية لنظام الحكم في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988 إلى الفترة الراهنة، مع ذكر واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر وإبراز صعوبات تجسيده وآفاق تفعيله

فالمتتبع لتاريخ الجزائر يجد أن الجزائر شهدت تغيرات عديدة على مستوى التنظيمات الحزبية والجمعوية بعد سلسلة الركود التي عانته خلال الفترة الأحادية وتمركز السلطة في يد النخبة الحاكمة إلى أن سنة 1988 حملت في طياتها هبوب التغيير كانت استجابة لوضع داخلي مزري بعد انخفاض أسعار البترول ووضع خارجي شهد هو الآخر تغيرا كبيرا بعد انتهاء صلاحية القطبية الثنائية وتصاعد المد النيوليبرالي، مما حتم إطلاق جملة من الإصلاحات شكلت نقطة تحول في تاريخ الجزائر من حيث الحريات السياسية والاقتصادية ونظام الحكم ككل، إلا أن هته الإصلاحات سرعان ما كانت نقمة على

البلاد حيث جرتها لعشرية دموية راح ضحيتها الآلاف، ليستدعي الأمر وجود أرضية لاسترجاع الأمن والذي تزامن مع الرئيس " بوتفليقة " مع إقراره لميثاق السلم والمصالحة الوطنية

وما يمكن قوله انه بالرغم من الانتشار الهائل للأحزاب السياسية والمنظمات الجماهرية إلا انها لم تسهم بالشكل المطلوب والحقيقي لتجسيد الحكم الراشد الذي يبقى حلما مؤجلا في الجزائر لجملة الصعوبات التي تواجهه لعل أهمها غياب الشفافية وغياب التداول السلمي للسلطة وانتشار الفساد الذي استفحل بكل أنواعه في السنوات الأخيرة بالرغم من جملة النصوص القانونية التي تحاربه، إضافة إلى الوضع المزري التي تشهده حقوق الإنسان في الجزائر وغياب مبدأ سيادة الحق والقانون من خلال اللاإستقلالية التي يعاني منه قطاع العدالة في الجزائر

الخاتمة

الخاتمة

على سبيل الختم، ومن خلال ما سبق استعراضه في هذه الدراسة المتواضعة في سياق الحديث عن المجتمع المدني كآلية لإرساء وتجسيد الحكم الراشد في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية الفترة الراهنة، وإبراز أهم المحطات والتي تم تناولها بالتحليل والتفسير، خاصة فيما يخص أساسا العلاقة التفاعلية بين كل من المجتمع المدني والحكم الراشد مع الإشارة إلى جملة العوائق والصعوبات وآفاق التفعيلية العلاقة التداخلية التفاعلية .

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات أهمها:

- إذا كان المجتمع المدني يعبر عن ذلك الإطار القانوني والذي يسمح للفرد بممارسة حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان الحكم الراشد والذي عرف انتشارا واسعا خاصة بعد تصاعد التيار النيولبرالي، وزوال القطبية الثنائية فان هاته يعبر كمفهوم نمط حياة بالنسبة للمجتمعات الحديثة
- إن الحكم الراشد كمفهوم وممارسة في نفس الوقت يخضع لجملة من الآليات لتفعيله وترسيخه ومنها المجتمع المدني كفاعل رئيسي ورائد لقيامه من خلال الدور الريادي الذي أصبح يلعبه في مختلف مجتمعات العالم
- لذلك يمكن التأكيد على أن المجتمع المدني كقطب من أقطاب الحكم الراشد يشكل آلية عقلانية وضرورية التجسيد الحكم الراشد والذي لا يمكنه القيام والتجسد بدون ثقافة الدمقرطة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة
- في ظل المتغيرات التي شهدها العالم ولا زال اقتضى الأمر تبني الجزائر لعدة إصلاحات تم إقراراها بدستور 1989 تصب في اتجاه تحرير المجتمع المدني وإصلاح منظومة الحكم ككل نتيجة لعدة أسباب أهمها العامل الخارجي ألا وهو انتشار التيار النيولبرالي.

- على الرغم من جملة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر باتجاه دمقرطة الحكم إلا أن الحلم الديموقراطي مؤجل في الجزائر حتى تضع الثقافة المتخلفة أوزارها وذلك لوجود معوقات وتصادمات في المجتمع الجزائري " الحديث عن النزعة الدينية مقابل النزعة العلمانية، والشرعية الثورية مقابل الشرعية الشعبية "
- إضافة إلى وجود معوقات أخرى لُخصت أهمها في مظاهر العشائرية الجهوية، المحاباة، سوء التسيير، الفساد بكل أنواعه، وهو ما اثر سلبا على عملية تجسيد الحكم الراشد وتعزيز وتقوية المجتمع المدني في الجزائر
- غياب الثقافة السياسية والمشاركة السياسية فالإصلاحات التي حدثت في الجزائر هي تقدم نحو الخلف ويمكن تسميتها بالمفاجأة الغير سارة حيث أن لا الدولة ولا المجتمع لم يكونا على أهبة الاستعداد لمشروع الانفتاح في الجزائر بشقيه السياسي والاقتصادي مما أدى إلى نتائج كارثية أهمها دخول الجزائر في نفق مظلم
- غياب الأسس الديمقراطية، فبالرغم من جماة الإصلاحات السياسية إلا انه لا يمكن تسجيل قدر اكبر من قيمها، كالتداول السلمي على السلطة في ظل استمرار واستحواذ السلطة الحاكمة على الحكم واستخدام الدستور كأداة تبريرية لخدمتها
- سيادة الثقافة الريعية للاقتصاد الوطني الأمر الذي من شانه استمرار النخبة الحاكمة وغياب المبادرة والفعالية لإرساء اقتصاد وطني قوي قادر على تحقيق التنمية
- وعلى الرغم من كل هذا إلا أن الحالة الجزائرية تملك في طياتها جملة من الإمكانيات تمكنها من تقوية المجتمع المدني وإرساء الحكم الراشد لعل أهمها الرغبة الواسعة لدى فئات المجتمع الجزائري للتغيير، إضافة إلى استتباب الأمن والسلم الأمر الذي من شأنه تعزيز الحريات والتعبير.

- تبني النخبة السياسية لخطابات الحكم الراشد كضرورة لتحقيق التنمية " الشراكة من اجل تنمية إفريقيا "، كما تسعى النخبة الحاكمة لمحاربة أهم العقبات المواجهة للحكم الراشد ك الفساد من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد
- وارتأى الباحث تقديم جملة من التوصيات :
- امتثالا بقوله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم إن الله سميع عليم .."سورة الأنفال ..فان أي عملية تغيير تعتمد على الثقافة السائدة وعليه يجب :
- تكثيف إجراء الدراسات لكشف مواطن الخلل وأسباب الفشل والعمل على معالجتها
- العمل على تغيير الذهنيات الجامدة للتجديد، بطرق الإقناع " القوة الناعمة "، حتى يحدث التجاوب السريع
- فتح المجال والفضاء لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني كونهما شريكين في إرساء الحكم الراشد وتحقيق التنمية
- اعتماد أساليب المساءلة والمراقبة لتعزيز الشفافية والقضاء على الفساد وتكريس دولة الحق والقانون عمليا، وسيادة العدالة واستقلاليتها
- إن فهم ثقافة الديمقراطية لتحقيق الحكم الراشد لابد أن ينطلق من خصوصيات البيئة الجزائرية الخاصة بها طالما أن نموذج الحكم الراشد لا يمكن تعميمه على كل المجتمعات ووجب وضع إستراتيجية إرساء قاعدة علمية جزائرية قائمة على مناهج وآليات مناسبة ووضع خطة استشرافية مبنية على بدائل تحسبا لكل طارئ " أزمة "

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:القرءان الكريم

ثانيا: الكتب

1. كايد عبد الكريم زهير، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003)
2. غسان سنوير وعلي طراح، **العولمة والدولة .الوطن والمجتمع العالمي .ط1** ، (بيروت:دار النهضة العربية، 2002)
3. زايدي احمد ،زبير عروسي، **النخب الاجتماعية ط1**، القاهرة:(مركز الدراسات العربية 2005)
4. النمس ايمان، **دور النقابات العمالية في رسم السياسة الاجتماعية في الجزائر**، (دار النشر الاكتروني "nashir"، مارس 2004)
5. ابو زكرياء يحيى، **الجزائر من احمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة** " ب.ت.ن"
6. لونيسي رابح، رؤساء، **الجزائر في ميزان التاريخ** ، (دار المعرفة 2011)
7. جمعة سلوى الشعراوي وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ،القاهرة :(مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2001)
8. الجابري محمد عابد، **هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد متخلف** ؟، البرلمان العربي : (أكتوبر 2001)
9. قيرة اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية 2001)
10. توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، (منشورات اتحاد العرب 1997)

11. متروك الفاتح، **المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، بيروت:(مركز دراسات الوحدة العربية .ط1. 2003)

12. نايف محمد، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديموقراطي**، عمان : (دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)

13. الحنحاني الحبيب، عبد الفتاح سيف الدين، **المجتمع المدني وابعاده الفكرية** ، لبنان:(دار الفكر المعاصر 2003)

14. رشيد حميد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** ، دمشق : (دار المدى للثقافة والنشر 2003)

15. خليفة حسن، **المجتمع المدني عند هويز وجون لوك**، القاهرة: (المكتبة العامة مدبولي 2005)

16. الصبيحي احمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** . ط1، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية 2000)

17. مورد محمد، المجتمع المدني. **" إشكاليات المصطلح والدراسة "** ، دمشق :(دار الفكر 2003)

18. عبد الناصر جابي، **تقييم وطني لمشاركة المواطنين في المجتمع المدني وإصلاح القطاع العام في الجزائر.**

19. رابح الونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر،(دار المعرفة، ديسمبر، 1999).

20. نحوى إطلاق شبكة للمنظمات والمجتمع المدني لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة، **تقرير حول اجتماع المركز** (يوم 13-14 يونيو 2008 ببيروت).

الدوريات و التقارير:

21. عبد الوهاب مرجانة وآخرون، **تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان** وحماستها، لسنة 2012

22. كريم حسن، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي،(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية العدد 308 نوفمبر سنة 2004)

23. عبد الرزاق مقري مقال حول **التحول الديمقراطي في الجزائر .**

24. عبد العالي عبد القادر، **الهندسة الانتخابية: الأهداف، الاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية**،(دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر جانفي 2014) .

25. د. عيسى بلهاشمي، الصالون الوطني للاتصال، **مقاربة جوارية في الإذاعة المحلية**، (من 13 إلى 18 ماي 2015).

26. بوحنية قوي، **تقرير الانتخابات السياسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة تحديات المشهد**،(مركز :الجزيرة للدراسات، مايو 2014).

27. مراد سعيد، **الانتخابات الرئاسية الجزائرية : تراجع ام تقدم؟**، (مجلة العلوم السياسية جامعة باتنة)

28. عبد الوهاب مرجانة وآخرون، **التقرير السنوي لسنة 2012 لحالة حقوق الانسان في الجزائر**

الرسائل الجامعية :

29. خلفة نادية، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية** ،(شهادة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة باتنة 2005).

30. بولوفة حدة، **واقع المجتمع المدني إبان فترة احتلال وبعد الاستقلال** ، (رسالة ماجستير جامعة باتنة لحاج لخضر كلية العلوم السياسية 2010).

31. بلخيري "**آسية إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق " الجزائر نموذجا 2000-2007 "** ، (رسالة ماجستير 2009 جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام).

32. عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية في تحقيق التنمية للدول العربية من منظور الحكم الراشد**، (جامعة بسكرة2012- 2013).

33. نوال حربي، **أزمة شرعية في الجزائر**،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة. 2010).

مواقع إلكترونية:

34. لخضر رزاوي، **مستنقع الفساد** ،مقال اكتروني متوفر على الرابط التالي: www.altihade.com _details php ? 2012

المقابلة :

35. اجراء مقابلة مع مسؤول مكتب التنظيمات والشؤون العامة لولاية سعيدة السيد **"نجادي الحبيب "**، وكان ذلك يوم **06 سبتمبر 2015**، على الساعة الثانية زوالا بمكتبه بمقر ولاية سعيدة.

36. اجراء مقابلة مع مدير إذاعة سعيدة الجهوية السيد **" الدكتور عيسى بن هاشم "** ، بمكتبه يوم **2015/09/15** على الساعة الثالثة زوالا بمقر اذاعة سعيدة الجهوية.

الفهرس

الفهرس

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والحكم الراشد المدني وأهميته

تمهيد..... 01

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وأهميته..... 02

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمجتمع المدني 02

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي..... 05

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الإسلامي العربي..... 07

المطلب الرابع: آليات التفعيل المجتمع المدني..... 12

المطلب الخامس: أسباب ودواعي الاهتمام المتزايد للمجتمع المدني..... 16

المبحث الثاني: الجوانب الفكرية للحكم الراشد وأهميته..... 20

المطلب الأول: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وتطوره..... 20

المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد وخصائصه..... 22

المطلب الثالث: أطراف الحكم الراشد..... 30

المطلب الرابع: مقاربة المجتمع المدني والحكم الراشد..... 34

خلاصة واستنتاجات..... 37

الفصل الثاني: المجتمع المدني كآلية لإرساء معالم الحكم الراشد في الجزائر

تمهيد..... 38

المبحث الأول : تطور المجتمع المدني في الجزائر..... 40

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لتأسس للمجتمع المدني في الجزائر..... 40

المطلب الثاني :المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1989 -2014) 45

المبحث الثاني: جهود إصلاح الحكم في الجزائر مابين 1989-2014..... 48

المطلب الأول : جهود إصلاح الحكم في الجزائر من أحداث أكتوبر 1988إلى 1999..... 49

المطلب الثاني : جهود إصلاح الحكم في الجزائر من 1999- 2014..... 53

المبحث الثالث :المجتمع المدني كآلية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر..... 58

المطلب الأول: واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر..... 58

المطلب الثاني : إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر..... 76

المطلب الثالث: معوقات المجتمع المدني والحكم الراشد وآفاق التفعيل في الجزائر..... 88

خلاصة واستنتاجات..... 100

الخاتمة..... 102

قائمة المصادر والمراجع..... 105

ملخص الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة كل من المجتمع المدني و الحكم الراشد في الجزائر و دراسة العلاقة التفاعلية بينهما ، انطلاقا من دراسة اهم المحطات التاريخية في بناء الدولة الوطنية في ظل المتغيرات التي طرأت عى الساحة الدولية من جهة ،والساحة الداخلية الوطنية من جهة أخرى، و التي افرزت عدة خيارات ابرزها الانفتاح السياسي الذي اقره دستور1989.

ـ ان الفترة الممتدة ما بين 1989و2014 شهدت دعوة ملحة لتفعيل المجتمع المدني كفاعل لا يمكن تجاهله لتجسيد الحكم الراشد و اتاحة قدر كافي من الشفافية، المسائلة، حكم القانون، و محاربة شتى انواع الفساد وبالرغم من جملة الاصلاحات التي اتخذتها الجزائر، الا ان الحكم الراشد يبقى حلما مؤجلا، خاصة في ظل المعوقات التي تحد من ارساءه، ومن نشاط احد فواعله المهمة الا وهو المجتمع المدني وعليه وجب تكثيف الجهود لتفعيل المجتمع الدني باعتباره آلية نحو حكم رشيد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ،الحكم الراشد ، نظام الحكم في الجزائر .

ABSTRACT :

Through this study, we try to examine the practical relation between the civil society and the sound governanace with a close reference to the main important historical phases of each one taking into account the national and international pervasive changements. The output was the national constitution in 1989 that acknowledged political openess. Further, the period between 1989-2014 has seen an urgent necessity towards the freedom of civil society as an unavoidable factor to fight all kinds of corruption. Despite the different reforms that have been taken by the Algerian government, the embodiment of a sound government ia a far- reaching dream since it neglects the main important parameter ;that is, the civil society.Thus, it is high time to operationalize it.

Key words : civil society, the sound governance, governmental system in Algeria.